وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

جامعة العربي التبسي– تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثـــــار

LARBI TEBESSI–TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI–TEBESS

الميدان: علوم إنسانية

الشعبة: تاريخ

التخصص: تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962

العنوان:

ردود الفعل الثورية من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958–1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعة: 2020

إعداد الطالبات:

1ـ سلامة دعاء

2ـ شوكال سعاد

إشراف الأستاذ:

– موهوب مبروك

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ذوادي فرادي	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
موهوب مبروك	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
الدام محمد	أستاذ مساعد – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمان الرحيم

الجمهوريـــــــــــة الجزائريـــــــــــة الديمقراطيـــــــــــة الشعبيـــــــــة
وزارة التعليـــــم العـــــــــالي والبحـــــــــث العلمـــــــي
جامعـــــــة العربـــــــي التبســـــي- تبســـــة
كليـة العلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـة
قسم التاريـخ والآثـــار

الرقم: ...../ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ ج.ع.ت.ت/202

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة) : موهوب مبروك

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ■ دكتوراه ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

ردود الفعل الثورية من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958- 1959)

تخصص :

تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962

من إعداد الطلبة :

1ـ سلامة دعاء

2ـ شوكال سعاد

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع على هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 2020/06/01

إمضاء الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

قال رسول الله ﷺ " من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى يعلم أنكم شكرتم فإن الله شاكر يحب الشاكرين"

الحمد لله والشكر لله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ونحن في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم العون في إنجاز هذا البحث المتواضع وعلى رأسهم أستاذنا المشرف " موهوب مبروك " الذي لم يبخل علينا بمساعداته واقتراحاته، والذي كان صبره علينا وتشجيعه لن أكبر عون وحافز لإتمام هذا العمل خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة المصاحبة لجائحة كورونا فله منا جزيل الشكر والتقدير والامتنان.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ " جودي بخوش "

على كل مساعداته وتوجيهاته لنا كلما استصعب علينا أمر.

كما لا ننسى أن نتقدم بوافر الاحترام لكل أساتذتنا اللذين تتلمذنا على يدهم طيلة الخمس سنوات واللذين رسموا لنا طريق العلم والمستقبل.

كما أتوجه بالشكر الخاص لزميلي "عادل فرحاني" على كل مساعداته لنا في جمع المادة العلمية وكل ما قدمه لنا من عون طوال المشوار الدراسي فجزاه الله كل خير.

كما نشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك ووجودك....

أهدي ثمرة جهدي إلى...

إلى ملجئي في هذه الحياة ... إلى بسمة أملي وسر وجودي... إلى رمز التضحية والعطاء...

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي...إلى نور حياتي التي وهبتني عمرها وفضلتني على نفسها...

إلى من عاشت لأجلي لتراني في هذا المقام... إلى التي لن أوفيها حقها ولو ببحر من الكلمات...

باعثة العزم والتصميم والإرادة ... صاحبة البصمة الصادقة في حياتي...

أمي العزيزة (سمية) أهديك تعبي وسهري ... جهدي و نجاحي وتخرجي...

إلى مثلي الأعلى والأعظم... إلى من أهدرت كل جهدها في سبيلي ... إلى سندي وظلي وسر قوتي...

إلى من أزاحت كل العواقب عن طريقي ... إلى من أوصلتني إلى ما أنا عليه...

إلى مصدر نجاحي التي مهما صنعت لن أعوض لها ولو قطرة مما عملت من أجلي...

أمي الثانية جدتي الغالية (الغافلة) أطال الله في عمرك وأدامك عزا لي...

إلى من أحمل اسمه في الدنيا بكل افتخار... إلى من رعاني و رباني وشد عضدي...

إلى من علمني الأسس والمبادئ السامية والأخلاق الفاضلة... إلى من كبرت أناديه أبي عوض خالي...

إلى من أنار لي الطريق منذ نعومة أظافري ... من كان لي أعز وخير أب... معيني سندي وظهري ...

والدي العزيز ... (خالي السعيد)

إلى من رافقني في مشواري طيلة خمس سنوات... صديقي أولا وزوجي ثانيا (فرحي مروان)

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم خالتاي العزيزتين (خالتي نعيمة * خالتي نفيسة)

إلى الأخوات بالروح بنات خالتي (أسمهان * هنيدة * أمينة)

إلى من كانوا معي في طريق النجاح رفيقات دربي و صديقات عمري

(سارة * نور * وسام * منى * سهام * خلود * شيماء)

سلامة دعاء

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

والحمد لله رب العالمين

إلى منبع الحنان وصدر الأمان ونور المنزل الذي أظلم في غيابها أمي العزيزة

" حبيبة " رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى سندي في الحياة أبي الغالي " بوبكر" حفظه الله وأطال في عمره للخير والصلاح

إلى أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود قرتا عيني إبنتاي

يسرى * سوسن

إلى أعز وأغلى هبة من الخالق إلى الذين لا تكتمل سعادتنا إلا بهم إخوتي

"عبد الحليم * راوية * صالح

إلى أخي الغالي الذي لم تنجبه أمي " حكيم "

إلى أمي التي لم تلدني معينتي طيلة مشواري الدراسي " فريدة "

إلى خفيفة الروح زوجة أخي " سمية "

*إلى الكتاكيت الصغار رياض * نوسة * حبيبة * ميسم * نضال*

إلى من كانت سندي في مشواري الدراسي صديقتي العزيزة " سلامة دعاء "

"شوكال سعاد " "

فهرس الموضوعات:

مقدمة ..... أ – ح

الفصل التمهيدي: من الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى الخامسة (ظروف وآليات الانتقال)

المبحث الأول: ظروف انهيار الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط حكومتها ..... 10 – 19

المبحث الثاني: عوامل وصول الجمهورية الخامسة إلى السلطة (انقلاب 13 ماي 1958)..... 20 – 24

المبحث الثالث: الجنرال ديغول بين المسار السياسي والسلطة الفعلية ..... 25 – 28

الفصل الأول: المناورات الديغولية بين الإغراء والبراغماتية في مواجهة الثورة الجزائرية

المبحث الأول: الإستراتيجيات الاقتصادية (مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958)..... 30 – 49

المبحث الثاني: المشاريع السياسية (سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958)..... 50 – 54

المبحث الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير (16 سبتمبر 1959)..... 55 – 61

الفصل الثاني: تطور الإستراتيجيات القمعية للإدارة الاستعمارية للقضاء على الثورة

المبحث الأول: مخطط شال ومشروع قمع الثورة ..... 63 – 76

المبحث الثاني: تطويق الثورة (خط موريس وشال) ..... 77 – 92

المبحث الثالث: ديغول ومناورة الجزائر جزائرية ..... 93 – 96

الفصل الثالث: أساليب المجابهة الثورية لسياسات الجمهورية الخامسة المنتهجة ضدها

المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي ..... 98 – 105

المبحث الثاني: على الصعيد السياسي والاجتماعي ..... 106 – 121

المبحث الثالث: على الصعيد العسكري ..... 122 – 136

خاتمة ..... 138 – 141

قائمة الملاحق ..... 143 – 154

قائمة المصادر والمراجع ..... 156 – 174

قائمة المختصرات:

- تر: ترجمة.
- مرا: مراجعة.
- تع: تعريب.
- جبهة.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
- جيش.ت.و: جيش التحرير الوطني.
- د.ت: دون تاريخ.
- د.ط: دون طبعة.
- ط.خ: طبعة خاصة.
- د.س.ن: دون سنة نشر.
- ع: عدد.
- ج: جزء.
- م.و.د.ب.ح.و.ث.1954: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

مقدمة

تعتبر فترة الثورة التحريرية 1954-1962 من أهم المراحل في تاريخ الجزائر الحديث، والمنعرج الحاسم في مسار الصراع الفرنسي الجزائري والتي اعتبرت بمثابة الانفجار الذي هز عرش فرنسا، والصدمة العنيفة التي أجبرتها على اتخاذ مواقف ضدها، حيث زاوجت بين الأسلوب القمعي والأسلوب الإغرائي الإصلاحي لمواجهة العمل المسلح والقضاء على الثورة التحريرية في مهدها، وسارعت لمحاولة إيجاد حل للمشكل الجزائري، وفي إطار تحقيق هذا المبتغى، عملت فرنسا على تجنيد كافة الوسائل سواء العسكرية منها أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والتي اندرجت كلها ضمن إطار الإستراتيجيات التي واجهت بها السلطات الفرنسية الثورة الجزائرية للقضاء عليها ، والحفاظ على الجزائر فرنسية ، ولكن أمام تعاظم قوة الثورة التحريرية منذ اندلاعها أدى ذلك بفرنسا للوقوع في أزمات سياسية ونكسات عسكرية، واقتصادية خطيرة، تجلت في السقوط المتوالي للحكومات الفرنسية التي وقفت عاجزة برغم أساليبها المختلفة الهادفة لاحتواء الثورة والقضاء عليها، وأمام هذا الوضع لم يبق أمام فرنسا سوى الاستنجاد بالجنرال ديغول الذي ينظر إليه بأنه المنقذ الوحيد لفرنسا في حربها ضد الجزائر، والذي انتهج عدة أساليب من أجل القضاء على الثورة ، شملت جميع المجالات العسكرية و السياسية ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو انتهاج أسلوب المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لتهدئة الأوضاع و محاولة الالتفاف على الثورة بحيث أن الجنرال ديغول جاء معتقدا مثل سابقيه أن أسباب الثورة الجزائرية يعود لسوء الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري لذلك ركز جهوده في إيجاد حل سريع لمشكلة الجزائر فكان الجنرال بارعا في مراوغته فمن جهة حاول استمالة الجزائريين لسياسته وذلك بتطبيقه لإصلاحات اقتصادية واجتماعية و سياسية كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان و كذلك تقرير المصير ومن جهة أخرى يقوم بتعزيز القدرات والقوات الفرنسية لإلحاق الهزيمة بالثوار، وعليه ارتأينا أن يكون موضوع دراستنا مسلط على الإستراتيجية المضادة التي انتهجتها الثورة الجزائرية للتصدي لهذه المشاريع الديغولية.

فبالموازات مع تكثيف المجهود العسكري الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية في الداخل لجأ الجنرال ديغول إلى إطلاق مناورات سياسية ظاهرها الحرص على الخيار السلمي الذي تعول عليه الجمهورية الفرنسية الخامسة وباطنها زرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وإضعاف موقفها الدولي أمام الرأي العام الدولي ووقف المساعي الحثيثة للحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية، لهذا حاول ديغول الضغط عسكريا على الثورة وعلى المواطن حتى يستجاب لنداءاته المختلفةٍ، وفق مخطط محكم للقضاء على الثورة وفرض الرأي الذي يراه مناسبا على المصالح الفرنسية للجزائر وفق أسس جديدة، إذ يعتبر إعلان ديغول عن مبادرة ما سماه بمشاريعه الإصلاحية التي اعتمدها في سبيل الاحتفاظ بفكرة الجزائر قطعة فرنسية، تهدف إلى زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير الوطني، لكن رغم المجهودات التي بذلها إلا أن مشاريعه باءت بفشل ذريع لأن في جوهره فخ سياسي فرنسي محكم بقناع اقتصادي واجتماعي .

وفي المقابل وضمن ما يندرج تحت ردود الأفعال الثورية تجاه سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة فإن جبهة التحرير الوطني الناطقة باسم الثورة رفضت كل المشاريع الفرنسية وشنت ضدها إستراتيجية مضادة حققت بها في النهاية هدفها الجوهري وهو الاستقلال التام للجزائر.

الأهمية التاريخية لموضوع البحث:

يعتبر موضوع ردود الأفعال الثورية من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في الفترة الممتدة من 1958-1962 من أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الثورة التحريرية لأنها تعتبر النواة الرئيسية التي ضغطت أكثر على الثورة وعلى مهندسيها ولذلك تم اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لأهميته التاريخية التي تكمن في:

1/- كون ديغول يمثل الشخصية المحورية في السياسة الاستعمارية في هذه الفترة لأنها تلقي الضوء على أهم المنعرجات الحاسمة في تاريخ الصراع الفرنسي الجزائري .

2/- أهمية الموضوع كونه سلط الضوء على إستراتيجية فرنسا وجنرالها ديغول في مواجهة الثورة والحط من عزيمة الشعب المتمسك بفكرة السيادة الوطنية .

3/- حساسية هذا الموضوع من حيث أنه يمس جانب من خبايا فرنسا للبقاء في الجزائر .

4/- أهمية الموضوع كونه يمس جانب مهم من جوانب الثورة التحريرية وذلك في إطار السياسة الفرنسية الديغولية الهادفة للقضاء عليها .

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية نذكرها كالتالي:

1/- الرغبة الذاتية كأهم دافع في دراسة هذا الموضوع.

2/- اقتراح الموضوع من قبل الأستاذ المشرف وهو ما توافق مع رغبتنا.

3/- التعرف على المناورات التي أراد من خلالها ديغول خنق الثورة وقتلها.

4/- الرغبة في التعرف على محتوى المشاريع وما تتضمنه من خبايا وأثارها على الجزائر.

5/- أهمية الموضوع في إظهار الهدف الحقيقي لهذه المشاريع ومدى تأثيرها على مسار الثورة الجزائرية .

6/- إبراز الدور الهام الذي لعبته قيادة الثورة الجزائرية للرد والقضاء على هذه السياسة.

7/- تسليط الضوء على طرق ووسائل المجابهة الثورية لهذه الإستراتيجية وإبراز الخلفيات الحقيقية لهذه المشاريع ذات الأهداف والنوايا الخبيثة.

عرض الإشكالية الكبرى لموضوع البحث:

لمعالجة التصور المطروح أعلاه ارتأينا أن تكون إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

ما مدى تأثير المشاريع الديغولية على سيرورة الثورة وما فعالية الإجراءات الثورية ضدها ؟

تتدرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1/- من هو شارل ديغول؟ وما هي الأسباب التي عجلت بعودته إلى الحكم؟

2/- ما هي الإستراتيجيات القمعية التي انتهجها ديغول للقضاء على الثورة؟

3/- ما هي أهم المشاريع الإغرائية التي انتهجها ديغول في سياسته؟ وما الهدف منها؟

4/- كيف واجهت الثورة الجزائرية هذه المشاريع؟ وما مدى تأثيرها وانعكاساتها على مسار الثورة الجزائرية؟

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع اتبعنا المناهج التالية:

1/- المنهج التاريخي الوصفي: وذلك لوصف الأحداث التاريخية حسب تسلسلها كرونولوجيا في الزمان والمكان.

2/- المنهج التاريخي التحليلي: وتم الاعتماد عليه في دراسة المادة العلمية وتحليلها بحثا عن حقيقة المشاريع الفرنسية واستنتاج خلفياتها وأهدافها وأسباب فشلها.

خطة موضوع البحث:

وللإجابة على التساؤلات حول موضوع الدراسة اتبعنا خطة في هذا العمل والتي وضعت حسبت المادة العلمية المتوفرة لدينا وقد ارتأينا إلى تقسيم خطة البحث إلى مقدمة وخاتمة فصل تمهيدي، وثلاثة فصول يتوسط كل فصل مجموعة من المباحث وذلك وفقا لما يلي:

الفصل التمهيدي جاء بعنوان من الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى الخامسة –ظروف و آليات الانتقال – ، تناولنا فيه الجنرال ديغول بين المسار السياسي والسلطة الفعلية من خلال التعريف به وسيرة حياته كذلك الأسباب التي أدت بالتمرد على الجمهورية الرابعة مما أدى إلى سقوطها ووصول الجمهورية الخامسة إلى ساحة الحكم – انقلاب 13 ماي – .

بالنسبة للفصل الأول جاء بعنوان المناورات الديغولية بين الإغراء والبراغماتية في مواجهة الثورة الجزائرية، تناولنا فيه الأساليب الاقتصادية والمناورات السياسية من خلال المشاريع التي جاء بها ديغول إلى الجزائر من أجل تغليط الشعب الجزائري و الرأي العام والأسباب التي جعلت ديغول يقترح هذه المشاريع مع التطرق إلى محتوى كل مشروع والإصلاحات التي قدمت فيه والهدف منها .

أما **الفصل الثاني جاء بعنوان تطور الإستراتيجيات القمعية للإدارة الاستعمارية للقضاء على الثورة،** تناولنا فيه الأساليب العسكرية من خلال مخطط شال وعملياته العسكرية الكبرى الهادفة لإبادة الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مستعينا بذلك بثلة من الجنرالات المتخصصة في المجال العسكري وعلى رأسهم الجنرال شال الذي استطاع أن يؤثر على سير الثورة بمخططاته العسكرية التي مست أرجاء التراب الجزائري زيادة على ذلك مناورة ديغول المتمثلة في الجزائر جزائرية والتي تعتبر كآخر ورقة يستخدمها الجنرال ديغول للإبقاء على الجزائر فرنسية بعد فشل كل محاولاته السابقة.

الفصل الثالث جاء بعنوان أساليب المجابهة الثورية لسياسات الجمهورية الفرنسية الخامسة المنتهجة ضدها، وسنعرض فيه رد فعل الثورة على إستراتيجية ديغول على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية من أجل إنجاح الثورة التحريرية الكبرى وتحقيق الاستقلال وتحطيم آمال ديغول والسلطة الفرنسية بالاحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة.

وفي الأخير سنختم موضوعنا بخاتمة تكون بمثابة خلاصة ومجموعة من الاستنتاجات لما جاء في الفصول والموضوع ككل، ولتدعيم الموضوع سنلحق المذكرة بمجموعة من الملاحق.

أهم المصادر والمراجع المتحصل عليها:

***المصادر*:**

1/- **جريدة *المجاهد*:** باعتبارها لسان جيش وجبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية، تناولت عودة الجنرال شارل ديغول للسلطة و العديد من المقالات حول مضامين المشاريع الإصلاحية التي جاء بها وكذلك المناشير الخاصة برد الجبهة والحكومة المؤقتة على هذه المشاريع.

2/- ***مذكرات الأمل* لـ:** شارل ديغول باعتباره أحد الرجال الذين حكموا الجزائر وأحد المعاصرين لمرحلة الثورة حيث تطرق في مذكرته إلى أهم الإجراءات التي قام بها في الجزائر.

3/- **مذكرات *شاهد على اغتيال الثورة* لـ:** لخضر بورقعة وهو مجاهد التحق بالثورة سنة 1956 بالولاية الرابعة حيث درست قضايا حساسة وأحداث خطيرة وقعت إبان الثورة التحريرية وبعض الأساليب الاستعمارية كالتعذيب ومخطط شال وغيرها من الأحداث الهامة.

4/- ***مذكرات علي كافي***: لما لها من أهمية كبرى باعتبارها صادرة عن أحد رواد و رموز الثورة، كما أنها جمعت من كان لهم القرار في التخطيط والتنفيذ بالإضافة إلى احتوائها على وثائق هامة باللغتين العربية والفرنسية.

المراجع:

لقد أثرينا دراستنا بالعديد من المراجع التي تخدم الموضوع بشكل كبير وكذلك بعض الأطروحات والمقالات التي ساعدتنا لإتمام عملية البحث ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1/- ***لخضر شريط وآخرون***: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، حيث تناول هذا الكتاب أهم المشاريع الإغرائية والمخططات العسكرية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في الجزائر.

2/- ***صالح بلحاج***: تاريخ الثورة الجزائرية، بحيث أفادنا هذا الكتاب في التعريف بالجنرال ديغول وكذلك أهم الأساليب العسكرية التي انتهجها في ضرب الثورة الجزائرية.

3/- ***محمد لحسن أزغيدي***: بحيث اعتمدنا عليه بكثرة لأنه أفادنا في الترتيب الزمني لأهم الأحداث خلال مرحلة 1962/1958 .

4/- ***يحي بوعزيز***: كتاب ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 وكتاب الثورة في الولاية الثالثة وأهم ما يمكن تسجيله عن هذين الكتابين هو احتوائهما على الكثير من الوثائق والخرائط التي اعتمدنا عبيها في التعرف على المخططات العسكرية للجنرال شال.

5/- ***محمد الصالح الصديق***: كيف ننسى وهذه جرائمهم، حيث أفادنا في التعرف على أهم أساليب التعذيب والتنكيل التي تعرض لها الشعب الجزائري في ظل حكم الجنرال ديغول.

***الصعوبات*:**

لقد واجهتنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات من بينها:

1/- صعوبة حصر واختصار الإستراتيجيات المتعددة التي طبقها ديغول في حربه ضد الجزائر خاصة العسكرية منها والاقتصادية لتعددها واختلاف أساليبها.

2/- الفترة المدروسة بالرغم من قصرها إلا أن الأحداث فيها كانت متشابكة وليس بالأمر السهل والبسيط تحديد المهم منها.

3/- كثرة المادة الخبرية وتشعبها وصعوبة التحكم فيها واستخراج النقاط المهمة منها لإثراء موضوع البحث.

4/- انتشار فيروس كورونا والذي تسبب في إحداث عطلة مفاجئة.

5/- غلق المكتبات بكل أنواعها سواء مكتبات الكليات أو المكتبات الخارجية وعدم القدرة على الحصول على الكتب بسبب الحجر الصحي المفروض من طرف الدولة.

الفصل التمهيدي: من الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى الخامسة (ظروف وآليات الإنتقال)

- المبحث الأول: ظروف انهيار الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط حكومتها
- المبحث الثاني: عوامل وصول الجمهورية الخامسة إلى السلطة (إنقلاب 13 ماي 1958)
- المبحث الثالث: الجنرال ديغول بين المسار السياسي والسلطة الفعلية

المبحث الأول: ظروف انهيار الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط حكومتها

شاب نظام حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة أكتوبر 1946 ماي 1958 حالة من الفوضى و الاضطراب لم تعهدها فرنسا من قبل، إذ تداول على حكمها خلال هذه الفترة سبعة عشر رئيس حكومة [1]، حيث أن البرلمان الفرنسي ظل يمثل السلطة العليا في فرنسا، والحكومة خاضعة له، أما رئيس الجمهورية فكان يفتقر إلى الصلاحيات والسلطة المطلقة في تسيير دواليب الحكم، مما ساهم في سقوط عديد من الحكومات أمام صعوبة حصول توافق سياسي بين الأحزاب من جهة وسطوة الأقدام السوداء في البرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري لإقرار امتيازاتهم وتحقيق مطلب الجزائر فرنسية [2]، وعليه فإن توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلوى الأخرى يعتبر من أكبر الأدلة على فشل فرنسا في قمع الثورة الجزائرية، حيث استطاعت هذه الأخيرة والتي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية[3] .

وقد يعود ضعف الجمهورية الرابعة إلى مجموعة من الظروف يمكم تصنيفها كالآتي:

1/ الظروف الاقتصادية

*ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ عدد أفراده مع بداية 1958 ما يزيد عن نصف مليون جندي، مما أثر سلبا على النفقات الموجهة للإصلاح الاجتماعي وتحسين مستوى معيشة الشعب الفرنسي وتنمية ثروته ومداخيله، إضافة إلى إصلاح أجهزة التعليم والثقافة والبحث العلمي، مما هدد بدوره تطور الدولة الفرنسية وتقدمها

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 81.

[2] محمد عباس، في كواليس التاريخ، ديغول والجزائر، قضايا وشهادات، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 31.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 129.

مقارنة بالدول الأوروبية والولايات المتحدة، فضلا عن حرمان المصانع والمؤسسات الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر [1]، فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما يقارب ما يقارب ملياري فرنك فرنسي، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية الاقتراض من الخارج والرضوخ لشروط الاستدانة القاسية[2] .

غير أن الحكومة الفرنسية أخفت مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر، فقد صرح "مانديس فرانس" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية نوفمبر 1957 قائلا: "إن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا، والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيء الغريب وكل ما يقال له هو أن الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا ..."[3]

فكان من نتائج هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة الفرنسية أن ضعفت التزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي وذلك لوجود غالبية جيشها بالجزائر مما أثار شكوى شركائه بالحلف[4].

2/ الظروف السياسية:

لقد عجزت مجموعة الحكومات التي تعاقبت على حكم الجمهورية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية بحيث شكل هذا العجز أهم سبب أدى إلى سقوطها سياسيا، ويمكن إجمال هذه الحكومات في ما يلي:

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 425.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 175.

[3] نفسه، ص 175-176.

[4] جودي بوالطمين الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، ط1، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1981، ص 66.

*حكومة بيار مانديس فرانس: تم تنصيبها في 18 جوان 1954، حيث أعلن وزير الخارجية "فرانسوا ميتران"[1] أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي قائلا: "الجزائر هي فرنسا ولا يمكن أن تعترف بأي سلطة غير سلطتها..." كما صرح في 27 نوفمبر 1954 قائلا: "أننا نستعمل ما بوسعنا لإشعار الشعب الجزائري أنه جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي وأنه في وطنه مثلنا وبيننا..."[2]

عرض "فرانسوا ميتران" لمشروع إصلاحاته السياسية والإدارية في 05 جانفي 1955 على أمل تهدئة الشعب الجزائري وفصله عن الثورة، هذا المشروع سيجعل المستوطنين بقيادة "دي سيريني" و "روني ماير" ينقلبون على "منديس فرانس" الذي ينوي تطبيق نفس مشروع الإصلاحات التي سبق وقام بها في تونس على الجزائر [3]، خاصة بعد تصريح "منديس فرانس"[4] قائلا:" في شمال إفريقيا يجب الاختيار بين المصالحة أو القمع واستعمال القوة، وهذا يترتب عنه نتائج وخيمة..." هذا ما كان سببا في سقوط حكومته التي خسرت ثقة البرلمان الفرنسي يوم 06 فيفري 1955 ب 319 صوت مقابل 273 صوتا[5].

---

[1] ولد سنة 1916 بمدينة جارناك جنوب غرب فرنسا، شارك في الح.ع.2 واعتقل من قبل الألمان وتمكن من الفرار، إنظم إلى المقاومة الفرنسية ونظم في إطارها الحركة الوطنية للأمة وانظم كذلك إلى اتحاد المقاومة الديمقراطية، تولى وزارة المحاربين القدامى ووزارة الإعلام 1948 ووزارة أقاليم ما وراء البحار ورشح نفسه للانتخابات الرئاسية ضد ديغول باسم الجمهوريين الفرنسيين ونجح في الحصول على 40% من الأصوات، توفي سنة 1996 متأثرا بداء السرطان، أنظر: فرانس بيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003، ص 108.

[2] محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 31.

3 المجاهد، "**مشروع منديس فرانس لن يتحقق في الجزائر**"، ع 08.

[4] ولد بمدينة باريس، في 1907/11/01 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون، مارس مهنة المحاماة، عرف على أنه من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية، قام بتوقيع اتفاقية السلام مع "هوشي منه"، منح الاستقلال الداخلي لتونس، سقطت حكومته في 1955، توفي في 1982/10/18، أنظر: لمياء بوقريوة، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958-1959، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 67.

[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 407-408.

*حكومة إدغارفور: بوصول "إدغارفور" [1] إلى الحكم حاولت حكومته القضاء على الثورة الجزائرية، فقام بتعيين "جاك سوستال" [2] حاكما عاما في الجزائر في 15 فيفري 1955، لأنه يسعى لتطبيق سياسة الإدماج وقانون 1947 حيث صرح قائلا: "إن فرنسا لن تغادر الجزائر لذلك فمن الأصح أن الجزائر وجميع سكانها جزء من فرنسا وأن مصير الجزائر فرنسي واختيار قررته فرنسا..."[3]

قام جاك سوستال بالإعلان عن مشروعه الإصلاحي في 23 فيفري 1955 لامتصاص غضب الجماهير، بحيث جاء في مشروعه بتقسيم إداري جديد لإنشاء دوائر أخرى وعصرنة الفلاحة لإلهاء الجزائريين بانشغالهم بهذه الوسائل وإبعادهم عن الثورة وكذلك استقلال الدين الإسلامي بمعنى الحرية الدينية[4].

لم يحض هذا المشروع بالنجاح خاصة بعد الإعلان عن قانون الطوارئ [5] الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في 03 أفريل 1955، ويعني نقل السلطة من الجهات الإدارية إلى الجيش حيث أصبح هو السلطة الفعلية في البلاد، وبانتقال السلطة إلى يد العسكريين وجد "جاك

---

[1] ولد بمدينة بيجر الفرنسية، في 1908/08/18، مارس المحاماة والتحق مبكرا بالحزب الراديكالي، انتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها ديغول 1946، تسلم العديد من المناصب المالية 1950-1951، وزير الخارجية سنة 1955، توفي يوم 1988/03/03.

[2] ولد سنة 1912، من أصول يهودية، إنخرط في لجنة المناهضة للفاشية التي أصبح قائدها سنة 1940، عين حاكم عام للجزائر 1955-1956، من قبل "مانديس فرانس" خلفا لـ "روجيه ليونار"، صاحب مشروع سوستال 1955/02/15، دافع عن الجزائر فرنسية وسياسة الإدماج، عينه ديغول سنة 1958 بوزارة الإعلام ثم الوزارة المنتدبة للصحراء، صاحب مشروع الفرق الإدارية الخاصة (SAS).

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1994، ص 297.

[4] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر، الجزائر، 2009، ص 141.

[5] صدر بتاريخ 13 أفريل، أخذ بتنظيم حالة الطوارئ المعلنة في الجزائر، الهدف منه مواجهة الثورة في أقل وقت ممكن، من أهم مواده: لا يعلن عن حالة الطوارئ إلا بنص قانوني، إعلان حالة الطوارئ تعطى للوالي سواء في كامل المقاطعة القائم بها أو في الجزء الذي يدخل في الدائر المحددة، للاستزادة أنظر: رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 203-204.

سوستال" نفسه معزولا حيث تخلى عن الرجال الذين كانوا حوله بسبب القمع الذي سلط على المسلمين والسياسيين الذين تعاطفوا مع الثورة الجزائرية[1].

وفي 26 سبتمبر 1955 أعلن 61 نائبا عن معارضتهم لسياسة الإدماج لأنها تعطي حق التمثيل السياسي في البرلمان لثمانية ملاين مسلما مما يعني خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا[2].

وفي خضم هذه التجاذبات قام "إدغارفور" فورا بحل البرلمان الفرنسي وحدد يوم 02 جانفي 1956 كموعد لإجراء الانتخابات النيابية، التي أسفرت عن فوز الجبهة الشعبية وتشكيل حكومة جديدة في 01 فيفري 1956 بقيادة "غي موليه" والهدف الرئيسي هو الحفاظ على مبدأ الجزائر فرنسية[3].

*حكومة غي مولي: انقسمت حكومة "غي مولي" [4] بين مؤيد للتفاوض لحل الأزمة التي كلفت فرنسا أكثر من وسعها، وما زاد الأمور تعقيدا أن أزمة السلطة فيها دفعت الجيش إلى التدخل في الشؤون السياسية للعمل كوسيط بين السلطات السياسية في باريس والأوروبيين في الجزائر الذين كانوا يهددون بالانفصال عن فرنسا في حالة قيام الحكومة بالتفاوض مع المسلمين والإطاحة بالحكومة، فأصبح الجيش هو صاحب السلطة[5].

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 412.

[2] نفسه، ص 412.

[3] نفسه، ص 415.

[4] ولد بمدينة فيلر بفرنسا يوم 1905/12/31، متحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل الفرنسية، انخرط في منظمة الشباب الاشتراكي، شارك في الح.ع.2، ووقع أسيرا بيد الألمان وفي عهد ديغول عين وزيرا للأشغال العمومية، أنظر: لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 67.

[5] عمار بوحوش، الجزائر بوابة التاريخ، من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، دار المعرفة، 2006، ص 424.

ونتيجة لهذه السياسة أبدى الجيش تخوفه من خضوع فرنسا للضغوطات الدولية وأعلنوا أن الجيش لن يقبل بالهزيمة، وتم مضاعفة عدد القوات الفرنسية إلى 450000 جندي وضابط[1].

بعد تقديم الحكومة لمجموعة من المشاريع القانونية مثل قانون 28 جوان 1956 والتي باءت بالفشل الذريع، جاءت لتقدم استقالتها وتعلن عن سقوطها في 21 ماي 1957 بعد أن أرهقتها الحيل للخروج من المأزق الذي وضعتها فيه الثورة الجزائرية خاصة بعد أن تخلى عنه أحزاب اليمين بدعوى أن "غي مولي" قد انتهج سياسة مالية منهكة[2].

*حكومة بورجيس مونوري: بعد انهيار حكومة "غي مولي" جاء ميلاد حكومة "بورجيس مونوري[3]"، حيث كان هذا الأخير وزيرا للدفاع في الحكومة السابقة لذلك كانت حكومته عبارة عن استمرارية للحكومة السابقة، فقد سار على نفس سياسة "غي مولي" وعمل على وضع القانون الإطاري الذي تقدمت به حكومته على البرلمان، لكنه رفض المصادقة عليه اليمينيين الذين كانوا يرون فيه تقريرا و إعطاء لحقوق في غاية المبالغة[4].

نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان في مارس 1957، ولأنها اقترحت على الأوروبيين تغيير نظام الحكم في الجزائر وإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السيادة الفرنسية، أدى ذلك إلى سقوطها يوم 30 سبتمبر 1957 لاعتبار أن هذا إجحافا في حق الأوروبيين[5].

---

[1] عمار بوحوش، الجزائر بوابة التاريخ...، المرجع السابق، ص 424.

[2] إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار الغرب، وهران، ص 211.

[3] هو رجل سياسي بدأ في مقاومة الاحتلال الألماني 1941-1944، وانتخب نائبا في البرلمان 1946، كان وزيرا للدفاع سنة 1953 ورئيسا للوزراء في 1957، ثم وزيرا للداخلية 1957-1958، كان من المعارضين للسياسة التحررية وسياسة الجنرال ديغول.

[4] عمار بوحوش، الجزائر بوابة التاريخ...، المرجع سابق، ص 425.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، المرجع سابق، ص 426.

*حكومة غايار فيليكس: بعد سقوط حكومة مونوري تعرضت فرنسا لأزمة سياسية حادة حيث دعا "غي مولي" مرة أخرى لتأليف وزارة يوم 04 أكتوبر 1957 لكنه تراجع لأنه لم يرى تأييدا من الأحزاب والزعماء السياسيين والكتل البرلمانية، ثم جاء "ريليني بليفان" ليدعوا لنفس الأمر، لكنه لم ينجح بدوره في إقناع الأحزاب بتأيده وتوالت العديد من المحاولات لكن دون جدوى[1].

بعدها تقرر تشكيل حكومة بقيادة "غايار فيليكس" في 05 نوفمبر 1957 وإعطاءه صلاحيات واسعة للقيام بأعمال سياسية تحقق مطالب الفرنسيين[2].

جاءت حكومة "فيليكس غايار" بمشروع جديد للدولة الفرنسية والذي يعرف باسم القانون الإطار، والذي نص على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، كمادة أولى في هذا القانون، ويرى المتعمق في محتوى هذا القانون كبقية القوانين والمشاريع الفرنسية المتعفنة والتي لم يجد الاستعمار أحدا من الجزائريين المتعاونين معه ويتجاوز في شأنه ويستعمله كأداة لتطبيقه وتنفيذه وبات مؤكدا فشله وإفلاسه، لذلك أخذت حكومة "غايار" في متاهاته الطويلة لتكسب الوقت والفرص الكافية للبقاء في الحكم مدة أطول مهما كان ذلك ممكنا[3].

ونظرا لزحف الثورة الجزائرية وضغطها على الأحداث الداخلية والخارجية لفرنسا فقد تزعزع مركز حكومة "غايار"، ولم ينفع أي تهديد بانسحاب فرنسا من الحلف إذ لم يتم تأييدها في حربها القذرة بالجزائر وتهاوت في النهاية وسقطت في شهر أفريل 1958 دون أن تحقق أي شيء[4].

---

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2013، ص 406.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، المرجع سابق، ص 427.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 158.

[4] نفسه، ص 158.

كما أن خيبة الأمل التي كانت تعتري كل من المعمرين والجيش كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي الفرنسي، مما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة على إثر أحداث 13 ماي 1958، وفي حقيقة الأمر لم يكن أوروبيو الجزائر هم صناع هذا الحدث، فهناك تكتلات نشيطة أخرى تعمل ضد النظام الحاكم وهي جماعة الديغوليين الذين كانوا يعملون بشكل مستقل[1].

أما على الصعيد الخارجي وبالضبط مستعمرات فرنسا والتي فقدت جل مستعمراتها من أجل الاحتفاظ بالجزائر، هذه الأخيرة التي كبدت القوات الاستعمارية العديد من الخسائر على الصعيد السياسي، وبالرغم من كل المجهودات التي قام بها الجيش الفرنسي لقمع الثورة إلا أنه لم يحقق أي شيء، ولم يسجل أي نصر يذكر [2]، مما أدى إلى إحباط معنويات الفرنسيين في الجزائر وحتى في فرنسا خصوصا وأن قادته كانوا يبحثون عن النصر في الجزائر ليعوضهم عن الهزائم التي لحقت بهم من طرف النازيين واستكملت هزيمتهم في "ديان بيان فو"[3]، وعن تفاقم الوضع الفرنسي وازدياد خطورته، يقول ديغول:" بتاريخ 15 أفريل سقطت وزارة "فيليكس غايار" ... وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر لا سيما وأن الوزير "لاكوست روبرت" كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي كان ديان بيان فو ..."[4]

3/ الظروف العسكرية:

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 271.

[2] عبد الحميد السقاي، "**من بطولات جيش التحرير الوطني**"، ع 63، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1983، ص 21.

[3] نفسه، ص 22.

[4] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 186.

بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية، لم تفلح وعود الوزير المقيم في الجزائر "روبرت لاكوست" [1] في التهدئة والتي جعلته يصرح قائلا بأنه رغم جرائم المظليين خلال ما عرف بمعركة الجزائر والتي لم يدخر فيها كل من "ماسو" [2] و "سالان" [3] جهدا للبطش والتنكيل ولا حتى خطوط الموت، كل هذا لم يوقف زحف الثورة الماردة على الغاصبين [4]، بل كان دافعا قويا إلى اشتداد لهيب الثورة بشكل مرعب، فاتسعت الأعمال الفدائية في المدن والقرى حتى انعدم الأمن تماما [5].

وفي هذه الفترة تدهور وضع الجيش الفرنسي وهو يرى أمام مرأى عينيه تطور الثورة الجزائرية وتعاظمها كل يوم، هذه الثورة التي صورتها له الدعاية الفرنسية بأنها مجموعة من المخربين والخارجين عن القانون [6] .

وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني الذراع العسكري والداعم للثورة كقوة منظمة ومنسقة تنسيقا حديثا يضاهي الجيوش الحديثة، نظرا للتطور الذي عرفته الثورة ابتداء من 20 أوت

[1] ولد في 1898/07/05 في إقليم الدردونية بفرنسا، هو الوالي العام الفرنسي بالجزائر، عين في منصبه عقب "جاك سوستال"، شغل منصب الوزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، توفي سنة 1989، أنظر: عاشور شرفي، ص 288.

[2] ولد سنة 1908، عسكري فرنسي، قائد للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، شارك في تمرد 13 ماي 1958، كان وراء اعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة.ت.و، من المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر ومن أنصار منظمة الجيش السري الفرنسي، أنظر: يحي بوعزيز موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، 2004، ص 235.

[3] ولد في فرنسا سنة 1905/09/05، مندوب عام للحكومة في الجزائر، تولى السلطات المدنية بداية من 1958، إضافة إلى السلطات العسكرية التي كان يمارسها بصفة قائد أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر، أنظر: جمال قندل، خط شال وموريس على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006، ص 84.

[4] عمار قليل، المصدر السابق، ص 130.

[5] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون...، المرجع السابق، ص 219.

[6] جودي بوالطمين الأخضر، المصدر السابق، ص 54.

1956 والذي خلق دولة داخل دولة التفت حولها الجماهير في إجماع كامل، الذي اعتبرته قضيتها الأولى مما جعل الجيش الفرنسي يعيش شبه عزلة داخل الجزائر[1].

وقد ظهرت ثمار هذا التطور الهائل في إضراب الثمانية أيام الشهير في جانفي 1957، والذي أظهر فيه الشعب الجزائري التفافه حول الثورة، الشيء الذي قضى تلقائيا على الإدارة الاستعمارية، حيث أصبح الشعب يسير نفسه بنفسه[2].

ولعل تلك البرقية التي بعث بها الجنرال "إيلي" قائد أركان الجيش الفرنسي في باريس والذي أخبره فيها أن الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع ولا بد من حكومة مصممة على إنقاذ الجزائر الفرنسية أكبر دليل على الضعف الذي آلت إليه الجمهورية الرابعة وضرورة الدعوة إلى قادة جدد يمسكون بزمام الأمور[3].

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 189.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 23.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 86.

المبحث الثاني: عوامل وصول الجمهورية الخامسة إلى السلطة (انقلاب 13ماي 1958)

بعد تطرقنا لظروف انهيار الجمهورية الرابعة وسقوط حكومة "غايار" التي تعتبر آخر حكومة شرعية للجمهورية الرابعة وعدم صمودها أمام تطورات الثورة الجزائرية، جاءت في هذه الآونة حكومة "فليملان" ومحاولتها تدارك الوضع وإنقاذ الموقف حيث أعلن اليساري "بيار فليملان"[1] يوم 02 ماي 1958 أمام المجلس العام بأنه يجب استغلال كل الفرص لفتح باب المحادثات مع الثوار مما افقده ثقة المستوطنين وأدى إلى انسحاب "روبيرت لاكوست" في 10 ماي 1958 معللا ذلك بأن هذا سيؤدي إلى ديان بيان فو دبلوماسية[2].

وفي هذا الصدد يقول فرانتز فانون:"هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ نوفمبر 1954، فهي تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة"[3].

ومن هنا تم تمهيد الأرضية لعودة الجنرال "شارل ديغول" وجاءت دعوة "لاكوست" إلى مظاهرات 13 ماي، بحجة الرد على إعلان الجبهة في تونس عن إعدام ثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين انتقاما لإعدام سجناء فدائيين في الجزائر[4].

ولقد تم اختيار 13 ماي لأنه اليوم المحدد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديدة "فليميلان"[5]، الذي عينه رئيس الجمهورية "روني كوتي" [6] يوم 09 ماي 1958 بعد

---

[1] كان من الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية، من المؤيدين للتفاوض مع الجبهة، ثار ضده الأوروبيون وأخذوا يعدون للثورة ضد النظام الفرنسي، للاستزادة أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، حركة 13 ماي 1958 أسبابها ونتائجها، مجلة أول نوفمبر، ع 78، 1986، ص 30-34.

[2] حسينة حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثور الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 150.

[3] فرانتز فانون، من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 107.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 86.

[5] نفسه، ص 87.

[6] سياسي فرنسي ولد في 1882/03/20، هو ثاني رئيس وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة من 16 جانفي 1954 إلى 08 جانفي 1959، توفي في 1926/11/22.

فشل سابقيه ورفض لأنه كان قد تحدث بلهجة معتدلة عن المفاوضات مع الجبهة، بحيث تمثلت الخطة في تنظيم مظاهرة ضخمة يأطرها الجيش بوحدات المظليين وتنطلق المظاهرة بتجاوز الجمهور لقوات الأمن [1]، ويحاصر مبنى الحكومة العامة ويستولي عليه مطالبا بحكومة خلاص وطني وفي حال عدم الاستجابة لمطالبه هنا يمكن للجزائر الأوروبية أن تثور ضد باريس[2].

جاء يوم 13 ماي 1958[3]، حيث قام المستوطنون الغاصبون بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر، وتعاقب على منصة الخطابة عدد من زعمائهم الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد، محملين حكوماتهم المسؤولية ومتهمينها بالفشل والضعف في مواجهة الثورة الجزائرية[4].

وفي هذه المظاهرات كانوا ينادون بشعارات الجزائر فرنسية، وتمكنوا من احتلال المبنى العام وتدمير كل أثاثه ووثائقه وهذا ما جعل السلطات المدنية والعسكرية عاجزة عن القيام بمسؤولياتها[5].

وتم الإعلان عن تأليف لجان إنقاذ عام في كل مدينة [6]، مع انضمام كل من الجنرال "سالان" "سالان" و "ماسو" في مقدمة الجيش العامل بالجزائر ثم امتدت هذه الحركة إلى جزيرة

---

[1] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط.خ، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 192.

[2] صالح بلحاج, المرجع السابق، ص 88.

[3] انقلاب عسكري في الجزائر عقب مظاهرات قامت بها جماهير المستعمرين في الجزائر الذين تملكهم الغضب والخوف من أن تتخلى عنهم الحكومة الفرنسية مشوا في مدينة الجزائر منادين بأن يتولى الجيش الحكم، هاتفين بحياة ديغول.

[4] أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 03.

[5] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، د.ط، دار النعمان للنشر، 2012، ص 273.

[6] جودي بوالطمين الأخضر المصدر السابق، ص 66.

"كورسيكا"، حيث حطت فيها وحدات المظليين وأقامت فيها لجنة إنقاذ عام [1]، ومع اضطراب الأمر في فرنسا كانت الحركة تطالب بحكومة قوية تستطيع ضبط الأمور بالجزائر وتهدئتها بإرجاع الأمن إلى ربوعها وقد نصب قادة الجيش الفرنسي حكام مباشرين للجزائر لهم الحق في التصرف دون الرجوع إلى الإدارة الفرنسية سواء في فرنسا أو في الجزائر، وفي خضم هذه الأوضاع كان تخوف المستوطنين من امتداد المظاهرة إلى فرنسا في تزايد مستمر [2]، مما جعلهم يبحثون عن أخوة مزعومة يستعملونها كغطاء لنوايا شريرة تهدف إلى فصل الجزائر عن فرنسا على نمط شبيه بخط جنوب إفريقيا العنصري البغيض[3].

ومع اشتداد الأزمة ووصولها إلى وضعية مزرية وعدم سيطرة الحكومة الفرنسية على زمام الأمور وضعفها انهارت بهذا الجمهورية الفرنسية الرابعة وبدأ الشعب الفرنسي يبحث عن منقذ للبلاد من هذه الحرب الأهلية خاصة بعد امتداد العصيان إلى كورسيكا [4]، ومن هنا بدأت تظهر شخصية "ديغول" المنقذ الوحيد لهذا الوضع الراهن والذي سيعطي للثورة الجزائرية مرحلة جديدة فيها العديد من الأحداث والتغييرات[5].

وفي هذا الصدد وبالتحديد يوم 17 ماي 1958 حاول "جاك سوستال" بعد وصوله إلى الجزائر التعاون مع الجنرال "سالان" التخطيط لعودة ديغول إلى الحكم وإقناع الرئيس "روني كوني" بالتنازل عن السلطة لديغول بأي طريقة[6].

وفعليا أعلن "بيار فليميلان" استقالته بين 26 إلى 27 ماي، وفي 30 ماي 1958 أعلن الرئيس "روني كوني" تفاوضه مع ديغول بشرط أن يتقدم أمام البرلمان ويحصل على موافقة

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 88.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 135.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، المرجع السابق، ص428.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007، ص 124.

[5] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص 24.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، المرجع السابق، ص 429.

النواب، وبهذا عين الجنرال ديغول رسميا في 01 جوان 1958 من طرف الجمعية الوطنية رئيسا للحكومة الفرنسية [1]، وتم إعطاء صلاحيات خاصة لديغول كرئيس للحكومة لتسيير شؤون الدولة بدون محاسبته من البرلمان ومناقشته أعماله، وبعد دخول ديغول مقر الجمعية الوطنية لأول مرة من شهر ديسمبر 1946 ألقى بيانا تعرض فيه إلى الوضع الراهن معددا مشاكل الدولة من تدهور الدولة وتخبط الجزائر في العواصف، وتعرض كورسيكا للعدوى وعجز الجيش الغارق في مهمات دموية متهما السلطات العمومية بالمسؤولية اتجاه ما لحق بالجيش من إهانة وفقدان الدولة لمركزها الدولي[2].

وفي يوم 03 جوان 1958 تم تحصله على كامل الصلاحيات كما أن عودته كانت قائمة على شروط والتي حددها في الحكم بواسطة مرسوم لستة أشهر وتجميد صلاحيات المجالس لمدة شهرين واقتراح دستور جديد على الشعب الفرنسي وهذا ما جعل فرنسا تدخل عهدا تميز بطغيان ديغول الذي فرض نظاما رئاسيا صارما[3].

قام الجنرال ديغول بزيارة الجزائر يوم 04 جوان 1958، و ألقى خطابا قال فيه:" أني أسجل هذا باسم فرنسا وأصرح أن فرنسا من اليوم فصاعدا تعتبر سكان الجزائر كلهم ينتمون إلى طبقة واحدة، ومعنى هذا أنه لا يوجد إلا فرنسيون كاملون لهم حقوق واحدة وواجبات واحدة، ومعنى هذا أنه يجب فتح ميادين كانت مغلقة في وجه عدد كبير"[4].

مباشرة بعد استسلام الجنرال ديغول مقاليد الحكم في فرنسا، عمل على تعزيز سلطاته بإعداد دستور يخير المستعمرات الفرنسية عدا الجزائريين البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية حسب

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر...، المرجع السابق، ص 429.

[2] شارل ديغول، مذكرات الأمل (لتجديد) 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، مرا: أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1971، ص36.

[3] عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص428.

[4] المجاهد، "**سياسة ديغول بين الأمس واليوم**"، خطاب 05 جوان 1958، ع 25، 14-06-1958.

قانون خاص أو الانفصال حيث تم الاستفتاء على هذا الدستور يوم 28 سبتمبر 1958 وعلى أساسه انتخب الجنرال شارل ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في 12 ديسمبر 1958[1]، وبهذا وضع نهاية للجمهورية الرابعة التي فشلت في القضاء على الثورة، فاتحا بابا جديدا لجمهورية جديدة علها تستطيع القضاء عليها وتحقيق الجزائر الفرنسية التي يحلم بها من جاؤوا بالجنرال ديغول لحكم فرنسا[2].

يجدر الذكر بأن جبهة التحرير الوطني قامت بالرد على نداء استفتاء 28 سبتمبر وذلك بإصدار نداء خاص بها موجه إلى الشعب الجزائري تطلب من خلاله مقاطعة هذا الاستفتاء حيث صرح بوصوف قائلا:" لن يشارك جزائري واحد في هذا الاستفتاء الذي سيجري هذا الشهر على دستور الجنرال ديغول"، وعندما بدأ الاقتراع على هذا الدستور كان الشعب الجزائري قد لبى نداء جبهة التحرير ورفض التصويت على هذا الدستور[3].

ونتيجة لهذا قامت قوات السلطات الفرنسية بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الاقتراع لإجبارهم على التصويت، والواقع أن الدستور الذي أقرته البلاد بناءا على طلب ديغول جاء محددا لمختلف السلطات التي تمكن من ضمان الاستقلال القومي، وسلامة الأراضي واحترام المعاهدات وانتظام عمل السلطات العامة [4]، ولتدعيم مركزه وسلطاته قام الجنرال ديغول باختيار حكومته بدقة نظرا لحساسية دورها خاصة منصب رئيس الوزراء، وهذا ما عبر عنه بقوله:" فلا يمكن إلا أن يكون من المقربين لي" وهذا ما يتم في الواقع[5].

---

[1] محمد عباس، في كواليس التاريخ...، المرجع السابق، ص 222.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 88.

[3] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 1996، ص 356.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 298.

[5] نفسه، ص 301-302.

المبحث الثالث: الجنرال ديغول بين المسار السياسي والسلطة الفعلية

هو شارل ديغول، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل الفرنسية [1] وتوفي في بلدة كولومبي يوم 12 نوفمبر 1970، نشأ في وسط عائلي محافظ وهو ثالث طفل بين خمسة إخوة من أب عمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي [2]، تعود أصول عائلة ديغول من جهة الأب إلى عائلة أرستقراطية عسكرية للعصور الوسطى، أما من جهة الأم فعائلته (مايي) تنحدر من منطقة الفلاندر ذات الأصول الإرلندية[3].

تربى على يد والده "هنري ديغول" الذي كان يعمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي [4] على غرار أن هناك من يقول أنه كان أستاذا جامعيا للأدب الفرنسي والتاريخي واللغتين اللاتينية والكاثوليكية، وهناك من يقول أنه كان أستاذا للفلسفة[5]، زود هنري ديغول ابنه شارل بمجموعة بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها وهي الشرف والتواضع وحب الوطن والشجاعة وروى لابنه مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا[6].

تأثر شارل منذ صباه بالقراءة لديكارت وبرغسون وفي خريف 1908 أصبح تلميذا في الصف الإعدادي بمدرسة سان سير (saint syr) العسكرية العريقة المتخصصة في تكوين

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962) سنوات الحسم والمخاض، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص 152.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 155.

[4] عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 128.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

[6] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 152.

ضباط الجيش الفرنسي، وحصل على الرتبة الثالثة من بين زملاءه في دفعته وعين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثون للمشاة تحت قيادة "بيتان"[1].

شارك في الحرب العالمية الأولى ووقع أسيرا لدى الألمان في 02 مارس 1916، رغم أنه قام بخمس محاولات للفرار من المعتقلات الألمانية إلا أنه فشل وحكم عليه بالسجن، ولم يطلق سراحه إلا في نهاية الحرب[2].

بعد ذلك شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية عام 1920 وعين بعد ذلك عضوا في وزارة "المارشال بيتان"، وفي سنة 1920 تزوج من "إيفور فندرو" (1900-1979) حيث أنجبت له ثلاثة أطفال، "فيليب" ولد سنة 1921، "إليزابيت" ولدت سنة 1923، "آن منغولي" سنة 1928[3].

في يوم 18 أكتوبر 1929 تقرر إرساله إلى بيروت لرئاسة المكتبين الثاني والثالث، ثم استدعى يوم 06 نوفمبر 1931 للعمل في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع الوطني، وبقي في هذا المنصب ستة سنوات مما سمح له بلقاء كبار الساسة الفرنسيين، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية كان ديغول قد أصبح عقيدا وقائدا لأحد سرايا المدفعية وما لبث أن ترقى إلى رتبة جنرال[4].

أصبح قائدا لأكبر فرقة عسكرية في الجيش في مواجهة القوات الألمانية، وفي 05 جوان 1940 استدعى إلى باريس وتقلد منصب نائب كاتب الدولة للدفاع في الحكومة، وفي سنة

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 152.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

[3] Mohamed tiab, la chronologie algerienne 1830-1962, tom, ishaq, Boufarik, Algerie, 1999, p 314.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

1940 استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من "تشرشل" منذ 07 أوت 1940، وقد جمع حوله مجموعة من الضباط العسكريين والسياسيين والجامعيين[1].

بهذا يكون ديغول قد أحرز نجاحا في حياته العسكرية لكن السياسية ما لبثت أن استهوته فمال إليها وكان له في هذا الحقل آراء واضحة سليمة وعملية كادت أن تغطي على آراء البرلمانيين من المحنكين في السياسة، وبعد عودته إلى فرنسا أسندت له مهمة في غاية الحساسية وهي ملف " تنظيم الأمة زمن الحرب"[2].

عاد إلى باريس سنة 1944 عقب تحريرها وفرض نفسه قائدا سياسيا وأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب أمريكا وبريطانيا، وفي السنة الموالية عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية[3].

هذا ما دفعه إلى اقتراح مشروع دستور جديد يرمي إلى تعزيز السلطة التنفيذية [4]، حيث لقي هذا الأخير معارضة المدافعين عن أولوية السلطة التشريعية وخاصة منهم الاشتراكيون والشيوعيون، وهذا ما دفعه غلى رفض العمل في النظام البرلماني ثم استقالته في جانفي 1946.[5]

ابتعد بعدها عن السلطة وكرس وقته في الفترة الممتدة بين 1946 و 1958 لكتابة القسم الأول من مذكراته والتجول عبر بلدان الإتحاد الفرنسي، ونظم تجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الذي أسسه سنة 1947.[6]

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 154.

[3] نفسه، ص 155.

[4] Mouhamed teguia, l'algérie en guerre, édution OPU, Alger, 2007, p 150.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 94.

[6] نفسه، ص 94-95.

ويربط ديغول سبب ابتعاده عن السياسة وعودته إلى كولومبيا لخيبتين كما يقول، الأولى هي فشل تمرير مشروع دستور لإنشاء سلطة مركزية قوية قادرة على مواجهة مخلفات الحرب و أعباء النهوض مجددا بشؤون الحكم والتنمية، والثانية بعد فشل تجربة المعارضة من خلال التجمع من أجل فرنسا[1].

وباشتداد حرب التحرير في الجزائر ونظرا إلى الحالة التي آلت إليها الجمهورية الرابعة، استنجد به الفرنسيون لأنهم ينظرون إليه على أنه الأب الروحي للجمهورية الخامسة ويرجع الكثير منهم الفضل الكبير له في استقلال بلادهم من الجيوش النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ لم يتوقف ديغول وهو في لندن من إطلاق الشعارات التي كانت تلهب قلوب الفرنسيين وتدفعهم غلى المقاومة[2].

وبعد الاستنجاد الذي قدمه الفرنسيون، وصل ديغول إلى الجزائر فأسس الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958 وعاد إلى السلطة كرئيس للحكومة في 01 جوان 1958، وقام بزيارة الجزائر في 04 جوان 1958.[3]

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 23.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 95.

[3] سعدي بوزيان، دليل للباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 94.

الفصل الأول : المناورات الديغولية بين الإغراء والبراغماتية في مواجهة الثورة الجزائرية

- المبحث الأول: الإستراتيجيات الاقتصادية (مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958)
- المبحث الثاني: الأساليب السياسية (سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958)
- المبحث الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير (16 سبتمبر 1959)

المبحث الأول: الإستراتيجيات الاقتصادية (مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958)

قبل الانطلاق فيما يسمى بمشروع قسنطينة وما يتضمنه يجب أن نذكر أن ما دفع بالجنرال ديغول لانتهاج هذه السياسة الاقتصادية الكبرى هو اعتقاده بأن ثورة الشعب الجزائري هي ثورة فقر وجوع أدى به إلى رفع السلاح في وجه فرنسا الاستعمارية، ما جعل ديغول في ظن أن عليه اللعب على هذا الوتر الحساس وتوفير كل المتطلبات اللازمة للشعب الثائر من أجل الوصول إلى قمع الثورة وتخلي الشعب عنها[1].

وعليه قام الجنرال ديغول بانتهاج سياسته القمعية ضد الثورة الجزائرية ذات الأبعاد الخطيرة من خلال اللجوء إلى اعتماد خطة محكمة للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي تحت مظلة الاستعمار [2]، ففي 03 أكتوبر 1958 قام ديغول بزيارته إلى مدينة قسنطينة[3]، وفي هذه الزيارة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي مثلما فعله سابقوه في الحكم[4].

تمثلت خطة ديغول في الإعلان عن مشروع قسنطينة من خلال الخطاب الذي ألقاه يوم 03 أكتوبر 1958، متصدرا عناوين الصحف الفرنسية والعالمية تحت عنوان: مخطط قسنطينة الذي دشن عهدا جديدا في الإستراتيجية الكولونيالية المتميزة بنظرتها البعيدة وأسلوبها الفعال[5].

---

[1] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 212.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 193.

[3] عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، مطابع دار الشهاب، الجزائر، د.س، ص 204.

[4] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 128.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 247.

يبرز ديغول في مذكراته الخطوط العريضة لمشروعه فيقول:"... فيما يتعلق بمشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن، وبعد دراسات دقيقة وعلى ضوء التقارير اتخذت الحكومة القرارات اللازمة وفتحت الإعتمادات في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات..."[1]

اختار ديغول مدينة قسنطينة عن قصد لكون هذه المدينة تقع بالداخل بعيدا عن التجمعات الأوروبية وبالتالي تتميز بقلة العنصر الأوروبي ويغلب عليها الطابع الإسلامي ولذلك تعتبر مهد الحركة الإصلاحية الإسلامية بالجزائر وإحدى مواطن المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين[2].

1/ مضمون المشروع ومصادر تمويله:

يعتبر مشروع قسنطينة مشروعا اقتصاديا بالدرجة الأولى وكذلك اجتماعيا ثقافيا ودبلوماسيا طموح، لكنه مبني على أساس المكر والخداع المراوغة والتضليل وقلب الحقائق والقفز على المطلب المهم والأساسي للشعب الجزائري المتمثل في حق تقرير المصير والاستقلال التام للوطن والشعب الذي لم يكن في يوم من الأيام شعبا فرنسيا ولكنه شعب محتل من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية ويكافح من أجل التخلص من هذا الاحتلال[3].

وقد تأثرت الخطوط العريضة للمشروع بعدة تقارير اقتصادية أجمعت كلها على أن الوضع الاقتصادي في الجزائر تتحدد طاقته من خلال عاملين :

*الأول: إحداث مناصب شغل مكثفة

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 70-71.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 205.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 193.

*الثاني: تنشيط وتيرة التنمية بمعدل مشاريع تفوق النمو الديموغرافي [1] والتي تم الإعلان عليها من خلال المخطط الخماسي الهادف إلى تحويل الجزائر المتخلفة إلى أمة حضرية[2] .

احتوى المشروع الذي وصفه ديغول بالمشروع الأكبر الذي ستطبقة حكومته في الجزائر في السنوات الخمس القادمة طبقا للسلطات الكاملة التي منحها له الدستور الجديد المعايير [3] التالية:

*إحداث 400,000 منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة 1959-1962 (مناصب في الجيش والإدارة)[4].

*تحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيين في إطار الشبكة المطبقة في المتربول .

*ضمان التعليم لثلثي أبناء المسلمين الذين هم في سن الدراسة .

*توزيع 250,000 هكتار على فقراء الفلاحين وبناء 200,000 مسكن جديد .

*إقامة منشآت صناعية ومركبات ضخمة في المدن الساحلية مثل مصنع الحديد والصلب بعنابة ومصنع تكرير النفط بسكيكدة ومركب الغاز الطبيعي بأرزيو [5] .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 251.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي (1946-1962)، د.ط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 119.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 330.

[4] Alistaire Horne Dablab, Histoire de la guerre d'Algerie, Paris, London, 2007, p 318.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 121.

*أن يستفيد الشباب المسلمون خلال خمس سنوات من نسبة 10 بالمائة من الوظائف المستحدثة لدى هيئات الدولة في الإدارات والقضاء والجيش والتعليم، والخدمات العامة الفرنسية بصفة إلزامية سواء كانوا عربا أو من القبائل[1].

*إقامة مصانع الفولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية وكذلك مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا ستخصص للجزائريين، وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع مبلغا ضخما من تكاليف الحرب التي تربو على البليون دولار أمريكي في السنة[2].

*إدخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي وتعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي ومنح رخص ومحالات تجارية لبعض الجزائريين[3].

*بعث بورجوازية جزائرية ترتبط مصالحها بمصالح فرنسا[4] .

*استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها وتنشيط عمليات التنقيب على البترول في الصحراء الجزائرية لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية ودمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي[5].

---

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 72.

[2] بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 93.

[3] يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 176.

[4] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 213.

[5] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 177.

وللوقوف على سير وتنفيذ هذا المشروع قام الجنرال ديغول في ديسمبر 1958 بتعيين "بول دولوفري"[1] كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة [2]، وتم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر كلفت ب:

*ترقية وإعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر طبقا للتنظيمات الموجهة من رئيس الحكومة إلى المفوض العام بالجزائر .

*متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة[3].

2/ مصادر تمويل المشروع:

بالنسبة لتمويل المشروع قررت السلطة الفرنسية المساهمة في مجمل رؤوس الأموال بنسبة 40 بالمائة والمساعدة في مجمل الأجور التي تدفع للعاملين بهذا المشروع بنسبة 35 بالمائة خلال الخمس سنوات أي أن السلطات الفرنسية تساهم من البداية إلى أن يتم نجاح المشروع والبقية تعتمد فيه على تمويل رؤوس الأموال الفرنسية[4].

وعليه قررت الحكومة إنشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضوا بحيث يمثل 15 عضوا من بينهم الوطن الأم، أما الجزائر فيمثلها 28 عضوا (14 أوروبيا و 14 مسلما)[5] وقد حدد "دولوفريه" أسس تمويله في ثلاثة نقاط هي:

*الدعم الفرنسي غير المشروط الذي يبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك.

[1] ولد في 25 جوان 1919، إنخرط في المقاومة ضد النازية وصار أحد المقربين من الجنرال ديغول، عينه هذا الأخير مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر 1958-1960، توفي سنة 1995.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 80.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 382.

[4] خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 77.

[5] نفسه، ص 82.

*الثروة الصحراوية والتي يقصد بها البترول والغاز.

*إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع مادام يصب في مصلحتهم[1].

إضافة إلى ذلك خلق نخبة من أصحاب رؤوس الأموال والبورجوازية الجزائرية لكي تساهم في هذا المشروع، مما يؤدي إلى خلق فئة من الجزائريين تتعاون مع فرنسا وتساعدهم أثناء تنفيذ هذا المشروع ماديا[2].

أما عن الوسائل التي ستجند من أجل إنجاح المشروع فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على الجهد المالي وطريقة استعماله، وفاعلية هذا الجهد تقتضي الانضمام الفعال للجماهير للعمل الجماعي الذي تتوقف عليه ترقيتهم الاجتماعية، كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار عمومي وخاص يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958 إلى 500 مليار فرنك سنة 1963[3]، وعليه فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958 سيكون كالتالي:

*مساهمة الوطن الأم ب 270 مليار فرنك.

*الجهد الخاص بميزانية الجزائر: القروض المحلية للخزينة الجزائرية، الجماعات الجزائرية 270 مليار فرنك.

*المؤسسات النصف عمومية: 100 مليار فرنك، وهي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، والقرض العقاري لفرنسا.

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 335.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 83.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 339.

*الاستثمارات الخاصة التي قدرت ب900 مليار فرنك[1].

زيادة على ذلك فإن الصحراء الجزائرية تعتبر مصدرا هاما لتمويل مشروع قسنطينة من خلال ما تحتويه من ثروات ومن أهمها مناجم الحديد التي تم اكتشافها في تندوف والتي يعتبر احتياطها ثالث احتياط في العالم، كذلك منطقة بشار التي تحتوي على كميات هامة من الفحم، أما منجم القطارة فيحتوي على كمية كبيرة من المنغنيز تقدر بحوالي مليون و 400 ألف طن، كذلك وجود حوالي 500 ألف طن من النحاس في منجم أقجوجتا، إضافة إلى معادن أخرى تزخر بها منطقة الصحراء[2].

3/ أقسام مشروع قسنطينة:

*القسم الاقتصادي الصناعي: ينقسم إلى قسمين قسم الصناعات الثقيلة وقسم الصناعات الخفيفة، بحيث قررت الإدارة الاستعمارية إنشاء مشاريع ومعامل صناعية [3]، حيث تم إنشاء مصانع مختصة بالصناعات الثقيلة منها مصنع للحديد والصلب بعنابة فأقيم معمل يبعد عن مدينة عنابة بحوالي 29 كلم ويمتد المعمل على مسافة 40 هكتار، كما تم إقامة صهاريج كهربائية لاستعمال الحديد [4]، هذا المعمل كان ينتج حوالي 400 ألف طن من الفولاذ هذه الطريقة أوجدت مشكلة استخدام الفحم الخفيف كوقود بلا كمصف للحديد الخام مما أدى إلى ضرورة استيراد هذا الفحم الخفيف بنسبة 200 ألف طن سنويا، كما تم إنشاء مولد كهربائي مركزي وتم إقامته بالقرب من آلات لتحويل جزء من الإنتاج الحديدي إلى أوراق فولاذية متوسطة ودقيقة[5]، كما أقر المشروع إنجاز مصانع بيتروكيماوية في المناطق الساحلية على

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 340.
[2] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 109-110.
[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص 141.
[4] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 74.
[5] المجاهد، "**هل يتوقف مشروع قسنطينة**"، ع 50، ج2، 07 سبتمبر 1959، ص 09.

أساس النفط والغاز الطبيعي الذين تم اكتشافهما حديثا في صحراء الجزائر [1]، ووضعت هذا تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها، وفي هذا الإطار تم تجنيد أكثر من نصف مليون جندي لحماية المصالح الحيوية الفرنسية في الجزائر ذات المجالات الإستراتيجية ابتداء من نوفمبر 1959، كما يلي: 30 ألف جندي لحماية ومراقبة أنبوب البترول (حاسي مسعود_بجاية) من بينهم 35 ألف جندي للخط الممتد من بني منصور وبجاية[2].

كما أقيمت إلى جانب هذه المصانع مصانع أخرى مثل عجلات المطاط وكذا مصنع للفوسفاط بجبل العنق، أما بالنسبة للصناعة الخفيفة كان أبرزها صناعة الأغذية، النسيج، ومواد البناء، ومن المشاريع التي تم إقرارها في هذا الإطار هو البرنامج الخاص بالصناعة الخفيفة التي أوكل تمويلها إلى القطاعات الخاصة[3].

يتم من خلال ما تم ذكره أنه يجب على الحكومة الفرنسية أن تقدم 20 مليار للتجهيز و 22 مليار لضمان تغطية العجز المالي الذي سيتعرض له المعمل في السنوات الأولى من تكويناته، كما يجب أن يشارك في إقامة هذه المجموعة الفولاذية كل من شركة ونزة للحديد وشركات النفط التي تشغل حاسي الرمل على أمل أن يتحصلوا على خصم من ثمن الغاز الطبيعي والحديد[4]، وعملت الحكومة الفرنسية على تقديم تسهيلات وتنازلات من أجل جذب هذه الشركات المساهمة في بناء هذه المعامل الصناعية حيث قدم "دولوفريه" امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال في اعتماد أموالهم بالجزائر داخل نطاق مشروع قسنطينة[5].

---

[1] بسام العسيلي، المرجع السابق، ص 92.

[2] يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 177.

[3] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 74.

[4] المجاهد، "**هل يتوقف مشروع قسنطينة**"، المصدر السابق، ص 09.

[5] المجاهد، "**هل يتوقف مشروع قسنطينة**"، ع 48، ج2، 07 سبتمبر 1959، ص 05.

ومن هذه الامتيازات نذكر تلك الضمانات غير التجارية والمقصود بها أن الحكومة الفرنسية تتعهد بأن تدفع تعويض لكل مؤسسة اقتصادية معتمدة في الجزائر، تلحقها خسائر مادية بسبب أضرار الحرب ثم وسعت نطاق الضمانات لتشمل حتى الأضرار المنجرة عن التأميم الذي قد ينتج عن تغيير النظام السياسي في الجزائر ولا يوجد قانون يحدد مبلغ التعويضات إنما شركة تتفاوض مع الحكومة على المبلغ للعمل في الجزائر والذي كان يقدر بـ 50 بالمائة[1].

كما عمد "دولوفريه" إلى أسلوب جديد لجذب الرأسمال الأوروبي حيث كشف أن هناك مبنى ضخم بالقرب من نهج "ميشلي" وضعه تحت تصرف رجال الصناعة الذين يرغبون في زيارة الجزائر، ووعدهم أنهم سيجدون فيه كل لوازم الراحة ووعدهم أن مصالحهم لن تتضرر من الحرب[2]، كما يجدر الذكر بأن الإدارة الفرنسية بالجزائر قد أعفتهم من دفع أي ضرائب مترتبة[3].

*القسم الفلاحي: تقرر في مشروع قسنطينة توزيع قطع من الأراضي الزراعية على الفقراء الجزائريين الفلاحين لفلاحتها[4]، وقدرت مساحة هذه الأراضي حوالي 250 ألف هكتار[5]، أي أنه تم اقتطاع 06 بالمئة من كل الأملاك العقارية التي تتجاوز 100 هكتار وبيعها للفلاحين بأثمان معقولة، وقد مس ذلك بالفعل ما بين 248 ألف و 250 ألف هكتار، وتم تعيين لجنة لأخذ هذه الاراضي ومن ثم بيعها للجزائريين بأثمان معقولة، وقد جمعت هذه اللجنة حوالي 100 ألف هكتار[6]، إلا أن هاته الأراضي تقع أغلبها في منطقة الأراضي الحربية بالريف

[1] المجاهد، "**مشروع قسنطينة في أزمة**"، ع 82، ج2، 14 نوفمبر 1960، ص 11.

[2] المجاهد، "**هل يتوقف مشروع قسنطينة**"، ع 48، المصدر السابق، ص 05.

[3] المجاهد، "**مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس**"، ع79، ج3، 1960/10/11، ص 11.

[4] عمار قليل، المصدر السابق، ص 142.

[5] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 207.

[6] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 75.

الجزائري والذي يعد معقلا للثوار، بالإضافة إلى أن ما يقارب المليوني جزائري ثم طردهم من قراهم ومداشيرهم وأجبروا على الإقامة بالمحتشدات وبالتالي توزيع الأراضي وفق ما تقرر في المشروع يعني إعادة هؤلاء من جديد إلى مساكنهم [1]، مما أدى إلى نزول مستوى الزراعة حيث تبين الإحصائيات مدى ضعف المجال الزراعي سنة 1959، حيث أن الصادرات الجزائرية في ذلك الحين كانت حوالي 156 مليار، بينما الواردات الجزائرية حوالي 500 مليار و344 عجزا في الميزانية التجارية، أما بالنسبة للزراعة من حيث توزيعها إذ أننا أخذنا جانب الدخل الإجمالي السنوي من الزراعة لدى المعمرين الفرنسيين حولي 78 بالمائة من الدخل وتبقى نسبة قليلة في أيدي الجزائريين إذ فيهم 05 بالمائة من مجموع العاملين بالزراعة لهم دخل 13 بالمائة من مجمل الدخل الإجمالي للزراعة، بينما 95 بالمائة من الفلاحين الجزائريين في ذلك الحين يأخذون 09 بالمائة من الدخل الإجمالي للزراعة[2].

*القسم الاجتماعي: قام ديغول بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية مست مختلف القطاعات كالتالي:

ـ قطاع التعليم: بين التقرير الفرنسي أمام هيئة الأمم المتحدة أثناء دورة الجمعية العامة بين سنتي 1958 و 1959 أن مطلع شهر أفريل 1959 كانت البداية لانطلاقة وحدات السلك التعليمي التي أنشأتها الحكومة الفرنسية لصالح أبناء المسلمين الجزائريين[3]، وقد تم برمجة ما يقارب 500,000 تلميذ لإرسالهم إلى المدارس الابتدائية بالإضافة إلى 289,000 تلميذ كانوا قد سجلوا في عامين ما يعني أن نسبة الزيادة وصلت إلى 80 بالمائة، وزاد عدد المدارس بمقدار الخمسة مدارس في سنتين وأن عدد المسلمين المتمدرسين تجاوز النصف [4]،

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 142.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 78.

[3] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 72.

النصف[1]، أما فيما يخص الطور الثانوي كانت النسب فيه مختلفة إذ ظلت نسبة المتمدرسين الجزائريين في هذا الطور ضعيفة ما يقدر بحوالي 18 بالمائة من مجموع المتمدرسين سنة 1955 مقابل 80 بالمائة من الأوروبيين ليرتفع عدد الجزائريين في الطور الثانوي إلى 50 بالمائة لكن تراجع العدد بعد إضراب الطلبة والمقاطعة للمدارس الفرنسية، ليرتفع مرة أخرى بعد ذلك وفي مقابل ذلك نراجع عدد الجزائريين الحائزين على شهادة البكالوريا لأسباب غير واضحة[2].

بالنسبة للتعليم العالي فقد شهد ارتفاعا في عدد الطلاب المسجلين خاصة في السنوات الأخيرة من الثورة بحكم أن الإدارة الفرنسية كانت بحاجة ماسة في السنوات الأخيرة إلى الإطارات الجزائرية وقد تم فتح مراكز جامعية في وهران وقسنطينة وقد كلف ذلك 95 مليون فرنك في غضون 05 سنوات، كما تم التعهد برفع الميزانية للجامعة الجزائرية التي كانت تحتل الصف الثالث في عدد المسجلين حتى سنة 1959[3].

ودائما في إطار السياسة التعليمية الفرنسية فإن المطلوبين إلى الخدمة العسكرية من المسلمين الجزائريين قد تم توجيههم إلى مراكز التكوين المهني التي تم إنشاؤها في مدن "فونتوناي" و"ألانكون" وكانت المهمة الخاصة بالمؤطرين العسكريين وغيرهم في تنفيذ سياسة ديغول والتي كان نجاحها مرتبط بمدى ترقية المستوى الثقافي للمسلمين الجزائريين[4].

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 72.

[2] نفسه، ص 73.

[3] هواري قبايلي، ثمن حرب، الحرب الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مرا: بلقاسم بوعلام، ط1، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص 75-76.

[4] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 93-94.

زيادة على ذلك أن جنرالات قادة المناطق قد بادروا إلى إنشاء 35 مركزا تحضيريا فتحوا أمام 1368 تلميذا جزائريا يؤطرهم 50 مرشدا عسكريا وتم أيضا إنشاء قطاع خاص لبناء عدة مراكز لضمان التعليم المهني الموجه للشاب الجزائري[1].

إن هذا الجهد المبذول والاهتمام البالغ بالتعليم في الجزائر لم يكن الهدف منه هو التعليم في حد ذاته بل الهدف منه هو تطبيق مشروع استعماري من أجل القضاء على الثورة وقطع مواردها البشرية والمادية من ناحية و فصلها عن المجتمع الدولي وخاصة هيئة الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية التي بدأت تؤكد على ضرورة حل القضية الجزائرية من ناحية ثانية[2].

ـ قطاع الصحة: كانت توجد نسبة 73 بالمائة من السكان في الجزائر تعيش في الأرياف وذلك سنة 1958 وتعاني من سوء الأحوال الصحية فمن بين 9700,000 ساكن كان هناك 7,951,000 مسلم جزائري أغلبهم من سكان الأرياف ويعانون من الانعدام الكلي لأي دخل يحقق لهم تأمين الخدمات الصحية والاجتماعية، لذلك حاولت فرنسا استدراك التأخر الذي تعانيه في قطاع الصحة العمومية بعدما ظلت الاستثمارات تتميز بالضعف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، رغم أن تكلفتها ارتفعت من 23 مليون فرنك سنة 1954 إلى 45 مليون سنة 1961، سمح ذلك بزيادة عدد الأسر في المستشفيات بـ 33 بالمائة مابين 1954 و 1960 و عدد أيام الاستشفاء ارتفع في نفس الفترة بـ43 بالمائة[3].

وعملت السلطة الفرنسية على تضخيم هذا العمل إلى هيئة الأمم المتحدة وحاولت أن تبين أن التكاليف في ميدان المساعدة الصحية المجانية للجزائريين لا تتوقف على الزيادة و أن أرقاما كثيرة تبين ذلك إذ أنه قدم 944,513 فحصا طبيا خلال شهر ماي 1959 بالمقارنة

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 94.

[2] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 95.

[3] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 77-78.

مع 147,000 فحص في شهر جانفي 1959، ووزع 632 طبيبا في هذا الميدان في شهر ماي 1959 بالمقارنة مع 512 في شهر جانفي 1957.[1]

ـ قطاع السكن: حاول مشروع قسنطينة تحسين ظروف المسلمين في المجال الاجتماعي الحيوي وهي أوضاع جد سيئة ولا مجال لمقارنتها حتى بإسطبلات الحيوانات، التي كان يملكها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر لذلك خططت فرنسا لضرورة توفير السكنات وترقيتها لأكبر عدد ممكن من الجزائريين، وكان لزاما عليها مواجهة ظاهرة توسع البناءات الفوضوية على ضواحي المدن والتي كانت تشكل برميل بارود قابل للانفجار في أي وقت[2].

وللحد من هذا الانفجار جاء مشروع قسنطينة بمجهوده الأكبر في مجال السكن والبناء والأشغال العمومية وتقرر بعث مشروع بناء ألف قرية في الريف والتركيز على السكن الحضري للاكتظاظ بالمدن وانتشار البيوت القصديرية، وهنا لا بد أن نعرف بأن المجال الوحيد الذي حقق فيه مشروع قسنطينة أهدافه بل تجاوز بقليل التوقعات المنتظرة هو بلا شك قطاع البناء[3]، حيث تقرر في غضون خمسة سنوات 1959ـ1964 بناء 209,000 وحدة سكنية لفائدة 1,000,000 شخص و 335,000 وحدة سكنية لفائدة 3500,000 شخص خلال عشر سنوات على أن يتركز الجهد بالأساس على السكن الريفي من خلال استعمال صيغ اقتصادية توفر عددا كبيرا من مناصب الشغل ونص المشروع على أن ينصب دعم الدولة على تقديم العتاد وضمان التأطير للمستفيدين الذين يوفرون بأنفسهم اليد العاملة وبهذه الطريقة يمكن بناء 100,000 شقة سكنية خلال خمس سنوات أي بمتوسط 20,000 وحدة سكنية كل سنة[4].

---

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 103.

[2] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 70-71.

[3] نفسه، ص 71.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 339.

بالنسبة للسكن الريفي فقد ارتأت الإدارة الاستعمارية بعد زلزال الشلف تغيير السكنات من نوع (القوربي) بسكنات من الحجارة و بأسقفة خفيفة يتم بناؤها من طرف السكان بمفردهم بعد أن يتم توزيع مواد البناء عليهم وتوفير مختصين لإعانتهم على أعمال البناء ولكي يضفي عليها الطابع الدعائي لكل هذه الإجراءات، إضافة إلى الغاية من ذلك هو ضمان احتكاك السكان الدائم وثقتهم بالوحدات الإدارية الخاصة (SAS)[1].

أما مشروع قسنطينة فقد تعهد بإنشاء 110,000 سكن ريفي نهاية 1963 الذي كان يمكنه إيواء نصف السكان المحتشدين حتى سنة 1959، ثم إنه وإن كانت السلطات الفرنسية قد عرفت نجاحا في هذا القطاع داخل المدن إلا أن نتائجها ظلت محدودة في الأرياف، ولعل مشكل الأمن لعب دورا كبيرا في إفشال هذا المشروع وقد كانت فرنسا تعرف حجم القطيعة التي حدثت بينها وبين المجتمع الريفي الذي لم يصبح بالإمكان استرجاعه حتى باستعمال كل وسائل الترهيب والترغيب بعدما أصبحت كلها عديمة الجدوى[2].

ـ قطاع الإدارة: إن دور الجيش في القطاع الإداري مهم للغاية الشعب المتخصصة البالغ عددها 700 شعبة تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها حيث تضم 46,000 موظف مما يمثل أن نسبة عدد الموظفين هي نسبة معتبرة تقدر بـ 20 بالمائة مقارنة بسنة 1944 وتأكد أن نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مرة كانت تقدر بـ 18 بالمائة سنة 1954 و 22 بالمائة سنة 1959.[3]

كما قدم "بول دولوفريه" بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان المشروع حصيلة مفصلة حول تطبيق هذا المشروع أمام الصحافة يوم 06 أكتوبر 1959، فتحدث في البداية عن الجانب المالي و أكد أن صندوق التجهيز استعاد سنة 1959 من 120 مليار فرنك من الميزانية منها نسبة

[1] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 72.

[2] نفسه، ص 73.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 342.

11 بالمائة وفرتها الجزائر بفضل رفع المداخيل الجزائرية بنسبة 30 بالمائة وتوقع أن ترتفع الموارد المالية للصندوق سنة 1960 بنسبة تتجاوز 25 بالمائة بالمقارنة مع سنة 1959 وهو ما سمح له بالحصول على أكثر من 150 مليار فرنك[1].

4/ أهداف مشروع قسنطينة:

لم يكن الجنرال ديغول ليعلن عن مشروع تكون فيه فائدة للجزائريين دون وجود أهداف تتطلع إليها فرنسا، ويمكن إجمال الأهداف التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية من خلال مايلي:

أولا: الأهداف الظاهرية:

*ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5 بالمائة لتطوير الجزائر صناعيا[2].

*إعطاء أولوية للتطور الزراعي والقضاء على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين[3].

*القضاء تدريجيا على الفروق بين الجزائر وفرنسا وضمان تعايش سلمي بين الأوروبيين و الجزائريين[4].

*إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع الاستثمارات الفرنسية [5]، وحل مختلف المشاكل الفادحة كالبطالة ونقص تشغيل اليد العاملة الدائم عبر الأرياف والمدن[1].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 344.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[3] المجاهد، "**مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**"، ع 94، ج4، 25 أفريل 1961، ص 08.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، ص 271.

[5] عبد الحميد براهمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والطبع، لبنان، 2001، ص 71.

*إقامة مختلف المشاريع الاقتصادية التي من غايتها توفير مناصب الشغل للجزائريين والعمل من أجل تحسين مستواهم المعيشي[2].

ثانيا: الأهداف الباطنية:

*محاولة إيجاد نخبة متميزة من الجماهير حتى تستطيع فرنسا استعمالها ضد الثورة[3].

*إيجاد طبقة من الفلاحين تحكم الجزائريين في المستقبل وتقتنع بضرورة الارتباط بفرنسا[4].

*القضاء على الثورة من خلال المشاريع الإصلاحية وتحقيق عملية الإدماج عن طريقها[5].

*استمالة الفلاحين ومن ثم توجيه مخططها الاقتصادي لضرب الثورة التحريرية والقضاء عليها، يعني خلق طبقة فلاحية بورجوازية صغيرة تكون سندا اجتماعيا جديدا للسلطة الاستعمارية يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا[6].

*إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين الذين يريدون أن يجعلوا منهم طبقة متميزة تحكم الجزائر، وتقتنع بمزايا ارتباط الجزائر بفرنسا وتحقيق ما كان يطمح ديغول لتحقيقه[7].

---

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 26.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 332.

[3] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 812هـ.1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 272.

[4] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، د.س.ن، ص 36.

[5] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص194.

[6] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط.خ، وزارة المجاهدين، 2008، ص 475.

[7] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

*تلميع صورة الإدارة الاستعمارية الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير لجزائريين ومراقبتهم تحت غطاء تقديم الخدمات الاقتصادية والنظر في مختلف الاحتياجات[1].

*السعي إلى إقحام الدول الأوروبية وإشراك أصحاب رؤوس الأموال في حرب الجزائر من خلال جلبه لشركات أجنبية إلى الصحراء حتى يدخل الغرب في حرب الجزائر وبذلك تستند فرنسا بهذا الحليف الجديد لكي تغطي عجزها المالي وبالتالي يصبح الغرب مجبورا على الدفاع عن حضور فرنسا في الجزائر[2] .

*خلق طرف ثالث في الجزائر من أجل القضاء على الثورة وتشكيل قوة سياسية واقتصادية تكون وسيطة بينه وبين الطرف الثوري[3].

*محاولة ضرب الحكومة الجزائرية المؤقتة في مهدها كون أن هذا المشروع جاء بعد الإعلان عن قيام الحكومة في سبتمبر 1958.[4]

*كسب الرأي العام العالمي وإيهامه بأن فرنسا تعمل لتحسين أوضاع الجزائريين وتنميتها من خلال هذا المشروع[5].

*محاولة توسيع الاستعمار الثقافي الذي بدوره يصعب عملية التحرر وذلك من خلال فتح المجال لتعليم اللغة الفرنسية لبعض الجزائريين، كون أن ذلك الجيل الذي يتلقى تكوينا ثقافيا

---

[1] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 437.

[2] المجاهد، "**ديغول بعد عجزه الاقتصادي في حرب الجزائر**"، ع 34، 24 ديسمبر 1958، ص 10.

[3] Jean Pierre Pioux, Les Diffèrentes Etapes de la Politiaue de De Gulle de Juin 1958 à Juillet 1962, Colloque International d'Alger, p227.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 272.

[5] محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 181.

فرنسيا سيعمل من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية تحت شعار ما يسمى بالعلم والمعرفة[1].

*امتصاص غضب الجزائريين والتقليل من روح العداء التي يكنونها لفرنسا والتمهيد لإضعاف المد الثوري ومحاصرة النزعة التحررية في مقابل طمأنة غلاة المعمرين وإقناع قادة الجيش بتمسكهم بالجزائر الفرنسية[2].

*خلق وضع اقتصادي مرتبط بفرنسا بحيث يصعب على أي نظام حكم في الجزائر مستقبلا التخلص من آثاره أو الحد من نتائجه[3].

5/ نتائج مشروع قسنطينة:

لقد لاقى مشروع قسنطينة حسب ما خطط له ديغول نصيبه من الإنجاز على حساب بقية المشاريع الأخرى ويمكن توضيح نتائجه في ما يلي:

*في قطاع التربية والتعليم:

ـ إدماج حوالي 60 ألف طفل في المدارس و 25 ألف شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الأرياف وارتفاع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركزا إلى 60 مركزا سنة 1959.[4]

[1] زوليخة المولود علوش سماعلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص499.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 257.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 37.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 122.

ـ إنجاز مدارس في كل من مدينة عين وسارة والجلفة والأغواط منهم مدرسة القرابة ومدرسة حي قناني التي كانت تعرف بمدرسة الكرتون[1].

ـ إنشاء مراكز دعاية ونوادي ذات طابع ترفيهي في كل أنحاء المدن وذلك من أجل استقطاب الشباب وإفساده والحيلولة دون انضمامه للثورة الجزائرية[2].

*في القطاع الفلاحي: انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وبناء السدود وكذلك سقي الأراضي [3]، لكن الأحداث الجارية للحرب عرقلت إنجاز بعض المشاريع المسطرة والعمل من أجل بناء مجموعة من القرى الزراعية لإيواء السكان وكذلك العمل على تحقيق بحيرة فنزارة التي يوجد بها 10 آلاف هكتار[4].

*في قطاع التشغيل والتصنيع: شهدت انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة وانتهت أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية وأنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل و أرزيو كان قيد الدراسة[5].

كما أن السلطات الفرنسية المختصة خلال الفترة الممتدة ما بين 01 أكتوبر 1958 و 30 سبتمبر 1959 وصلتها ملفات طلبات الاعتماد من 215 مؤسسة أبدت رغبتها في الاستثمار بالجزائر، فوافقت المفوضية العامة على 192 طلب منها 49 طلب لخلق فروع في الجزائر لمؤسسات عاملة في فرنسا واعتمدت بشكل نهائي على 132 بقيمة استثمارية

---

[1] سالم جرد، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى (1956-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص 121.

[2] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 176.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 123.

[4] المجاهد، "**في ميدان الحرب الاقتصادية: رؤوس الأموال التي تنتظر السلم**"، ع 63، ج3، 07 مارس 1960، ص05.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 123.

قدرها 31 مليار فرنك التي يمكن أن تؤدي إلى خلق 11,150 منصب شغل مباشر [1]، وبما أن مشروع أنبوب الغاز كانت الأشغال فيه على وشك الانطلاق فإن ديغول لتنفيذ مشروعه جند خبراء اقتصاديين وفنيين وزراعيين وحث الدول صاحبة الشركات الاستثمارية على تقديم المساعدة بهدف تمويل الصناعات الخفيفة والمتوسطة[2].

وقدر المبلغ لتغطية المشروع بـ 400 مليار فرنك فرنسي كل سنة نصفه من ميزانية الدولة والآخر بمساهمة رؤوس الأموال الخاصة [3]، والذين بالمقابل سيحصلون على امتيازات مالية ضخمة إثر مساعدتهم وقام بتعيين "دولوفري" مندوبا على الجزائر وكلفه بمهمة تنفيذ المشروع، كما قام بتعيين شخصيات جزائرية ضمن اللجان المتخصصة لتنفيذ المشروع لكن هذه الشخصيات سرعان ما رفضت المساهمة في عمل هاته اللجان [4]، كما يجدر بنا ذكر حصيلة الموظفين الذين تم إدماجهم على صعيد الترقية الاجتماعية حيث تم إدماج 37 ألف موظف في الأسلاك الكبرى للدولة، وإدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي[5].

*في قطاع السكن: في ما يخص مجال السكن فقد أعلن "دولوفري" عن بناء 11,000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959 مقابل 18,000 وحدة سكنية طوال سنة 1958 و أشار إلى قرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45,000 وحدة سكنية جديدة، أما في المناطق الريفية فإن الـ 160 قرية التي تم إنجازها تتضمن 12,000 شقة سكنية جديدة يمكن أن توفر المأوى لـ 70,000 شخص[6].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 342-343.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 144.

[3] المجاهد، "**مشروع قسنطينة بعد عام... أين نتائجه؟ لماذا أفلس**"، ع 53، ج2، 1959/10/19، ص 04.

[4] المجاهد، "**مشروع قسنطينة في أزمة**"، ع 82، ج3، 1960/11/14، ص 11.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 644.

[6] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص344.

المبحث الثاني: الأساليب السياسية: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958:

1/- محتوى المشروع:

إثر اتساع نطاق الثورة وتزايد انتصاراتها لجأ ديغول إلى مناورات سياسية كان من بينها ما سماه بسلم الشجعان الذي عبر عنه الجنرال ديغول في خطاب وجهه للمجاهدين يطلب منهم إلقاء السلاح والكف عن الحرب وذلك يوم 03 أكتوبر 1958[1]، أراد من وراءه أن يلعب على عواطف جبهة التحرير الوطني ويدعوهم إلى الاستسلام [2]، وكانت هذه الخطة السياسية من أجل ضرب الثورة من جهة واستمالة وإبعاد السكان عن مساندتهم لها من جهة أخرى حيث عمل تطبيق سياسة الإدماج كجانب خفي وبعث الأخوة كجانب ظاهري من مشروعه[3].

ومما جاء في خطاب ديغول قوله:"أقول متوجها إلى الذين يطيلون أمر الحرب لماذا القتال يجب أن نعيش، لماذا الهدم يجب أن نبني، أوقفوا هذه المعارك وستجدون السجون تفرغ، والأمل يزدهر والمستقبل ينفتح"[4]، وقد عبر ديغول عن هذا المشروع بصريح العبارة في ندوة صحفية عقدها بقصر ماتينيون في يوم 23 أكتوبر 1958 قال فيها:" أقول بكل وضوح أن رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة فليأت سلم الأبطال... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة الفرنسية في هذه الحالة، فإن المحاربين يستقبلون استقبالا مشرفا وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين"[5].

---

[1] مصطفى طلاس، بسام العسيلي، الثورة الجزائرية، ط.خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 316.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 141.

[3] محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 249.

[4] مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 316.

[5] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 71.

وهو بذلك يدعوا المجاهدين إلى العودة إلى ديارهم وتسليم أسلحتهم إلى قوات ديغول وهنا يعتبرون شجعانا لأنهم استسلموا بدون شروط ولا قيود، كما يذكر محمد البيجاوي النص الكامل لهذا المشروع ومما جاء فيه ما يلي:"...أقول بدون التواء أن معظم رجال الثورة قاتلوا بشجاعة، فليأتي صلح البواسل...إن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية البرلمانيين البيضاء، وفيما يختص بالمنظمة الخارجية فإنني أردد عاليا ما سبق أن قلت، إذا سمي مندوبون للاشتراك مع السلطة في تنظيم أعمال الحرب، فما عليهم إلا أن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط فهذه أو تلك ستؤمن انتقالهم إلى فرنسا وهناك ستكون سلامتهم التامة مضمونة وإني أكفل لهم حرية العودة أو الرجوع"[1].

وبالتالي فمضمون الاستسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا[2]، أي أنه يمكن الوصول إلى أن ديغول أراد من خلال قوله توضيح أنه يمكن الوصول إلى ما يعرف باسم سلم الشجعان عن طريق إيقاف القتال محليا بين المتحاربين أو بموجب اتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين فرنسا والمنظمة الخارجية التي تقوم بتسيير شؤون الثورة[3].

كما أن الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير الوطني فقد أراد من خلالها خلق الفتنة داخل أوساط الجيش وذلك لأنه تعمد استعمال أسلوب الإغراء واستعمال عبارة الثوار بدل المتمردين واعترافه من جهة أخرى بأن ما يجري في الجزائر حرب وليست تهدئة، أما بالنسبة

[1] محمد البيجاوي، الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، تر: علي الحنش، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 224.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 88.

[3] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 81.

للحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج فقد تعهد عدم وصفهم بالشرعية وذلك لغاية يريد تحقيقها من خلال زرع الشقاق بين الداخل والخارج[1].

هذا يعني أن اعتماد ديغول لهذه السياسة المتجسدة في ما سماه بسلم الشجعان هو محاولة لإيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية، بعد أن رفض المعالجة السياسية اللازمة بامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، محاولا تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق النار[2].

يمكن القول أو الاستنتاج أنه من خلال هذا المشروع الذي جاء به ديغول فهو في حقيقته رد على الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا دون أية تحفظات، أما المستوطنين الأوروبيون فقد اعتبروا سلم الشجعان عبارة عن تنازل لأن فيه نية ديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، والأكيد أنهم يرفضون هذا الأمر لاعتبارهم أن ديغول يعني كل أهميته وكلامه للعرب فقط[3].

2/ أهداف سلم الشجعان:

*زرع الانقسام وسط صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإضعافها بحيث يسهل عليه فرض شروطه أثناء التفاوض وذلك من خلال تمجيد بطولات العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية من أجل الاستسلام الرسمي[4] .

*الحرص على الخيار السلمي الذي تعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في أحد بنوده يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات وألا يتجاوز عدد الضحايا في الاشتباكات 200

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 192.

[2] قدادرة شايب، **مشروع ديغول سبتمبر 1959**، ع 01، صدى المتحف، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 32.

[3] حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 170.

[4] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 88.

قتيل، كما طلب من المجاهدين تسليم أسلحتهم والعودة إلى منازلهم وأعمالهم آمنين لهم حرية الرجوع وسلامتهم[1].

*زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير الوطني وزرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وخارجيا، وإضعاف موقفهم أمام الرأي العام العالمي وما سيكون له في المستقبل من آثار سيئة على المجاهدين[2].

*محاولة السعي لإغراء المجاهدين بدعوى تحسين ظروفهم ومحاولة إبعادهم عن هدفهم المنشود الذي يحاربون من أجله وهو الاعتراف بالحرية وبالتالي سعي ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية التي أرهقت فرنسا وتسببت لها في العديد من الأزمات[3].

*وقف مساعي الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية و إخراجها من إطارها الفرنسي الضيق إلى الإطار الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت في خضم عملية تصفية الاستعمار[4].

*ولتحقيق هذه الأهداف حاولت السلطات الفرنسية الترويج للمشروع مستغلة بذلك عدة أحداث منها حادثة استسلام النقيب علي منجلي رفقة 156 من أفراد المجموعة التي كان يقودها بتاريخ 21 مارس 1959.[5]

*بهذا يتضح جليا أن هذا المشروع لا يخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين ولا يتعدى أن يكون تكرارا لثلاثية "غيمولي" (وقف القتال، الانتخابات، ثم المفاوضات) وأن أهم هدف

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 194.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 116.

[3] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 275.

[4] لخضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط.خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 50.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 180.

لهذا المشروع هو القضاء على الثورة بزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها [1]، خاصة في ظل رفض ديغول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورفضه أيضا لحالة الحرب في الجزائر[2].

[1] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 88.

[2] محمد البيجاوي، المرجع السابق، ص 222.

المبحث الثالث: إعلان مبدأ تقرير المصير: 16 سبتمبر 1959:

1/- عرض فكرة تقرير المصير:

إن النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط المتزايد على السلطات الاستعمارية ألزم الجنرال ديغول باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا جهدا أكبر وتهدد كيانها ووحدتها الوطنية، ديغول الذي اقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكريا لذلك أعلن مشروعا جديدا لحل المسألة الجزائرية [1]، مؤكدا أن القضية الجزائرية لن تحل إلا إذا تم الاتفاق مع الجزائريين خاصة أن معظم الشعوب المستعمرة قد نالت استقلالها وأن القضية الجزائرية لم تعد قضية فرنسية فحسب بل خرجت إلى الصعيد الدولي[2]، حيث ألقى ليلة 16 سبتمبر 1959 على الساعة 08:00 خطابا خلال نشرة الأخبار أعلن فيها عن إعطاء الجزائر وشعبها الحق في تقرير مصيرهم [3]، وذلك بإجراء اقتراع عام الخبر الذي نقله وزير الخارجية إلى الأمم المتحدة في 11 أكتوبر 1959 مؤكدا أن فرنسا سوف تبحث في مسألة وقف القتال مع قادة الثورة الجزائرية، كما حاول أن يؤكد بأن الحرب في الجزائر هي عبارة عن حرب أهلية ليست ضد فرنسا فقط وإنما أيضا حرب بين المسلمين فيما بينهم وأن فرنسا تفضل التفاوض مع المسلمين الموالين لها[4].

وجدير بالذكر أن ديغول قد لجأ إلى سياسة تقرير المصير إلا بعدما تأكد من فشله في مخططاته السابقة الذكر وأنه لم يعد قادرا على المواصلة بسبب المقاومة [5]، وهذا دفع به إلى

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 125.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 303.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 83.

[4] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 84.

[5] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 200.

الابتعاد عن سياسته الفرنسية والإيمان بعدم جدوى تحقق الإصلاحات الثانوية والاقتصادية بعيدا عن المشكل السياسي[1]

2/ محتوى مشروع تقرير المصير:

لقد جاء خطاب ديغول خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، لهذا فإن أول هدف توخاه ديغول لمبادرته الجديدة هو كسب الرأي العام العالمي، وخاصة هيئة الأمم المتحدة والتي حققت بها دبلوماسية الثورة الجزائرية نجاحات باهرة، بعد تمكنه من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنة 1957 بدعم من الدول الشقيقة والصديقة من الكتلة الآفروآسيوية[2].

جاء في خطاب ديغول:"... اعتمادا على جميع المعطيات الوطنية منها والدولية أعتبر أنه من الأهمية اللجوء إلى تقرير المصير، إنني أطلب من الجزائريين في ولاياتهم الإثنتي عشر أن يعلنوا ماذا يريدون أن يكونوا نهائيا؟، أما فيما يتعلق بتاريخ الانتخابات فإنه سيحدد في الوقت اللازم..."[3]

أيضا فيما جاء في خطاب شارل ديغول حسب صالح فركوس:"... إنني أعتقد أنه من الضروري أن نعلن منذ اليوم إلى تقرير المصير، إني باسم فرنسا والجمهورية ونظرا للسلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين أتعهد إن عشت واستجاب لي الشعب بان أطلب من الجزائريين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر ..."[4]

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، دار البعث، الجزائر، 1980، ص 472.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 92.

[3] علي عليلات، "**أضواء على سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية**"، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1991، ص 25.

[4] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 269-270.

وقد أعلن أيضا في هذا التاريخ عن تفاصيل مشروعه الخاص المتمثلة في وقف القتال وتوفير السلام لمدة أربعة سنوات وفي هذه السنوات يتم إجراء الاستفتاء[1].

وقد تضمن خطاب ديغول ثلاثة حلول للقضية الجزائرية يتمثل في ما يلي:

*الإدماج: ويعني به المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان والأوروبيين والمسلمين، ويتيح هذا للشعب الجزائري ممارسة كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية وحتى الوظائف الحكومية[2]، وعلى العموم يتيح هذا الاختيار للجزائريين التمتع بجميع المزايا والحقوق التي منحت للفرنسيين أنفسهم في فرنسا [3]، حيث تتخذ السلطات الفرنسية التدابير اللازمة لتجميع الجزائريين الذين يرغبون في البقاء فرنسيين وضمان استقرارهم بمعنى فرنسة الجزائريين الذين سيصبحون جزءا مندمجا بالشعب الفرنسي فيتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقيمون حيث يشاءون في الجزائر و إنما بتأليف حكومة الجزائريين من قبل الجزائريين بمساعدة السلطات الفرنسية بالاستناد إلى الانتخاب العام مع ضمان انضمام ودخول جبهة التحرير الوطني في هذا الخيار[4].

ومن بين الإجراءات التي اتخذها ديغول في سبيل تحقيق العدالة بين الجزائريين والفرنسيين نذكر:

ـ إدماج الوظيفة العمومية الجزائرية تحت الوظيفة العمومية الفرنسية.

ـ فتح باب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعشرين عضوا جزائريا يمثلون القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

---

[1] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 291.

[2] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيقيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 17.

[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 93-94.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 87.

ـ تأسيس هيئة ناخبة واحدة فيها المسلمون والفرنسيون.

ـ حق الانتخاب مسموح للنساء الجزائريات.

ـ رفع مستوى التمثيل النيابي للجزائريين تحت المجلس الوطني الفرنسي فلهم 64 مقعدا من بين 67 مقعدا ممنوحا للجزائر[1].

*الاتحاد الفدرالي: عن طريق تشكيل حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين وهو ما قصده الجنرال ديغول بقوله أن يحكم الجزائريون من طرف الجزائريين بمساعدة فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها [2]، وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها في ميادين الاقتصاد، التعليم، الدفاع، وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفدرالي[3].

*الانفصال: ويعني به اختيار الحكومة التي يريدونها حيث تترك فرنسا الجزائر وعلى الجزائريين أن ينظموا الوطن الذي يعيشون فيه وبالإمكانيات التي بين أيديهم[4].

هذا الاختيار حذر منه ديغول الجزائريين قائلا:" إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة بل ستجر حتما إلى كارثة كبيرة وبما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحالة من الرقي بفضل فرنسا والعالم كله يشهد بذلك فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 430.

[2] لخضر شريط وآخرون ، المرجع السابق، ص 57.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 214.

[4] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 427.

الفوضى...[1]، ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشتم وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها"[2].

كل هذه الاختيارات التي وضعها ديغول واشترطها في مشروعه ما هي إلا عبارة عن سياسة مراوغة لأن عملية تقرير المصير التي أعلنها تختفي وراءها عواقب عديدة وهي: وقف القتال بدون قيد أو شرط والاستسلام والتجرد من السلاح وكذلك انتظار أربع سنوات أو أكثر وهذا الانتظار يمكنه أن يدوم مدى الحياة وكذلك استتباب الأمن الفعلي وتهدف إلى تشتيت الصفوف وبالتالي استحالة الاستفتاء[3].

وتبقى هذه الخيارات الثلاث التي عرضها ديغول تصب في مجرى واحد هي أن فرنسا تريد المحافظة على الصحراء الكبرى، كما أن الشعب الفرنسي له الحق في القبول أو الرفض لاختيار حرية الشعب الجزائري كما أنه لم تكن هناك فرصة الاختيار للشعب الجزائري وذلك للتعبير عن آرائه بحرية مادامت الحرب مستمرة، زيادة على ذلك أن ديغول يقول بأن الانسحاب من الجزائر يعني تقسيمها إلى قسمين و لضمان أمن واستقرار المعمرين في المناطق الشمالية والمناطق الخصبة[4].

3/ الأسباب والدوافع وراء مبدأ تقرير المصير:

إن من أهم الأسباب التي أدت بديغول إلى الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير تتلخص في:

---

[1] أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الرويبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 54.

[2] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 57.

[3] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 296-297.

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، ط1، البشائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013، ص 390.

*تأكد ديغول من فشل مخطط شال ونهاية المدة المحددة للعمليات العسكرية دون القضاء على الثورة[1].

*نقل الحرب والعمليات العسكرية إلى فرنسا وهو دلالة على قوة جبهة وجيش التحرير الوطني[2].

*اقتراب أعمال الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية وكذلك أن القضية الجزائرية لم تعد قضية فرنسية داخلية فقد خرجت من الإطار الفرنسي ومضت قدما في طريق التدويل[3].

*لفت انتباه الرأي العام العالمي لهذه السياسة السلمية ومحاولة فرنسا خلق الأمل في الوصول إلى السلم[4].

*محاولة ديغول تفريغ الثورة من شحنتها لخمس سنوات تقريبا من الكفاح المسلح وزرع الانقسام في صفوف قادة الثورة ليسهل عليه القضاء عليها وحل القضية الجزائرية بطريقة تحفظ لفرنسا امتيازاتها بالإضافة إلى محاولته تمزيق الوحدة الشعبية للجزائر وإيجاد مناطق فرنسية خالصة[5].

*كما تؤكد تصريحات ديغول و"ميشال دوبري" [6] رئيس وزراء ديغول أنذاك عن اتجاه إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك حين أعلن البرلمان الفرنسي عن نيته في توحيده للنقد والميزانية المدنية،

---

[1] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 290.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[3] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 580.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 193.

[5] علي عليلات، المرجع السابق، ص 25.

[6] رئيس وزراء فرنسا في الفترة ما بين 1959-1961، حصلت في عهده المذبحة المشهورة وأودت بحياة مئات العمال الجزائريين الذين كانوا يتظاهرون في باريس 17 أكتوبر 1961 للمطالبة بإنهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر.

في حين أن هذه الأشياء كانت تختلف فيها الجزائر عن فرنسا ابتداء من 1890، معنى ذلك أن "دوبري" قد أراد أن يلغي ما كان الشعب الجزائري موجودا عليه في عهد الاستعمار وتصبح الجزائر قطعة فرنسية[1].

4/ أهداف مبدأ تقرير المصير:

لقد كان ديغول من خلال مشروعه هذا يهدف إلى :

*إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر مكونة من النواب والعملاء المختلطين بباريس يتم التفاوض معها حول إيقاف القتال وهذا في حالة عدم إمكانية التفاوض [2]، وقد تذهب معها باريس إلى حد الاعتراف بوقف القتال بدون قيد أو شرط والاستقلال الكامل للجزائر[3].

*أما في حالة إمكانية التفاوض فالتفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين آخرين لكل الاتجاهات والنزاعات السياسية في الجزائر، ويعتبر ديغول النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة[4].

*أراد ديغول من خلال مشروعه أن يثبت إلى المنظمة الدولية أنه قد نفذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحل المشكلة الجزائرية من خلال تطبيق مشروع تقرير المصير.

*خلق منظمة فرنسية في الجزائر بإيجاد جنسية مزدوجة للراغبين في البقاء مع فرنسا[5].

---

[1] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص 258.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 220.

[3] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 252.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 220.

[5] نفسه، ص 221.

الفصل الثاني: تطور الإستراتيجيات القمعية للإدارة الاستعمارية للقضاء على الثورة

- المبحث الأول: مخطط شال ومشروع خنق الثورة
- المبحث الثاني: تطويق الثورة (خط موريس وشال)
- المبحث الثالث: ديغول ومناورة الجزائر جزائرية

المبحث الأول: مخطط شال ومشروع خنق الثورة

رغم فشل كل الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي قام بها الجنرال ديغول منذ توليه الحكم في سبيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية ومحاولته لخنق الثورة بكل الأساليب، إلا أنه وللآن لم يكشف كل أوراقه فالمرحلة القادمة قد تكون من أخطر وأشد المراحل على الثورة التحريرية حيث عمل على وضع مخطط عسكري قد يكون قاتلا للثورة وجيشها وبهذا يكون قد جند كل جهده ووسائله لدحرها من أجل تحقيق أهداف فرنسا وانطلاقا من هذا الصدد يمكننا أن نتساءل عن هذه الإستراتيجية الجديدة وما إذا كانت خانقة للثورة أو اعتراف رسمي بنجاحها؟ وإلى من يعود هذا المخطط؟ وما هي انعكاساته ونتائجه؟

لقد أحدث الجنرال ديغول تغييرات هامة في قيادات الجيش الفرنسي العامل بالجزائر وبمقتضاها كلف أحد قادته العسكريين المؤيدين لفكرة الجزائر الفرنسية بمهمة إنهاء الثورة، ويتعلق هذا بالجنرال "شال" الذي أصبح منذ 1958/12/19 قائدا عاما للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر[1].

وقد كتب ديغول من خلال مذكراته عن تعيين القائد شال ما يلي: " بتعيين شال قائدا عاما للجيش كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا وتؤول أينما كان إلى السيطرة الأكيدة في ساحة الحرب كون القائد شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، وقبل أن يتوجه إلى الجزائر درست معه خطته ووافقت عليها"[2].

المقصود هنا أن ما كان مخططا لهذا المشروع العسكري هو استنزاف الثورة عسكريا، وإقامة المناطق العازلة، ومنع دخول السلاح والمؤونة من أي مصدر كان، وكان هذا العمل العسكري يستهدف جل القطر الجزائري من خلال البحث عن المعلومات ومتابعة عناصر

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 179.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 71-72.

جيش التحرير الوطني ومراقبة السكان، ووضع برنامج مكثف ينفذه أكثر من 600 ألف جندي من المظليين والمشاة وغيرهم إضافة إلى دعمهم بالعتاد، وقد عرفت الجزائر أرضا وشعبا في ظل هذا المخطط أحلك أيامها ووضعت في سجن بين خطي الموت "موريس وشال"[1].

تذكر بعض المراجع أن مخطط شال شرع بالعمل منذ سنة 1958 بدعم من قوات الحلفاء، كان البرنامج طويل المدى يرتكز على عزل الولايات بعضها عن بعض مما يؤدي إلى إضعاف الثورة خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة، وكانت التعليمات التي ترد إلى القيادات العسكرية لجيش التحرير تدعو عناصره إلى إعادة الانتشار وتجنب الاصطدام المباشر مع العدو الفرنسي والعمل بشكل جماعات صغيرة، هذه الإجراءات ساهمت إلى حد ما في تقليل الخسائر وفك الحصار على بقية الولايات[2].

قام الجنرال شال في برنامجه بابتكار أسلوب جديد يختلف عن أسلوب الجيش الفرنسي السابق الذي يعتمد على عمليات التطهير الواسعة للمناطق بأعداد ضخمة من القوات البرية والجوية وكان برنامجه هذا على أساس أن جيش التحرير ما يزال في مرحلته الأولى[3].

بدأ القائد شال بتنفيذ مشروعه من يوم 24 فيفري 1959 حيث درس الوضع في الجزائر على ضوء التقسيمات الجغرافية المتبعة من طرف جيش التحرير فتبين له أن كل ولاية من الولايات الستة تعد وحدة مستقلة يمكن محاصرتها دون تدخل الولاية الأخرى وهذا الأساس الذي عمل به شال في برنامجه بحيث اعتمد على أساس تركيز القوات الفرنسية وقيامها

---

[1] بلعربي عمر، "**أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة، خط شال وموريس أنموذجا**"، ع 40، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، 2018، ص 47.

[2] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 16-17.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 356.

بالهجوم على مواقع جيش التحرير وذلك بفصل كل موقع على حدا في عملية الهجوم وعند الانتهاء من موقع ما في عملية التطهير ينتقل إلى المنطقة المجاورة وهذا حتى يتم القبض على جيش التحرير الوطني الموزع بين الولايات الخمسة[1].

يقول المجاهد محمد صم في مذكراته أن مخطط شال كان من أولوياته نيل انتصار عسكري يكون له صدى كبير ويمكن الجنرال ديغول من فرض حل سياسي للأزمة الجزائرية على طريقته وفق شرطه ودون مشاركة جبهة التحرير وهذا ما يؤكده الدعم الكبير الذي كان يتلقاه الجنرال شال من القيادة الفرنسية في مقدمتها الجنرال ديغول[2].

وشرحا لما سبق حول تقسيم المخطط للتراب الجزائري وكيف تتم العمليات العسكرية فقد تم حشد أكبر عدد ممكن من القوات في المنطقة والاعتماد على الطائرات التي يقوم بواسطتها نقل الجنود بسرعة إلى مكان العملية وإذا وقعت اشتباكات يتم الاتصال بالفرق الأخرى القريبة ويتم محاصرة المجاهدين وهذا ما يجعل وضعهم في خطر وتستمر العملية في المنطقة المعينة شهرين أو أكثر، بعد ذلك تنسحب القوات الكبرى وتحل محله قوات الكومندوس ووحدات الحركى والدفاع الذاتي لتترصد وحدات جيش التحرير وملاحقتهم حتى لا تتمكن هذه الوحدات من إعادة تنظيم نفسها[3].

الجدير بالذكر أن برنامج شال قد اعتمد في خطته على تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة وجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة ثم تهدئة الولاية الثالثة وأخيرا الولاية الثانية[4].

---

[1] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 205.

[2] محمد صم، مذكرات المجاهد صم، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني بالمغرب، إصدارات وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010، ص 351.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 62.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 196.

1/ برنامج تنفيذ المخطط:

لقد أعد الجنرال شال لتطبيق هذا المشروع الخطير قوات عسكرية من مختلف القوات المسلحة متبعا البرنامج التالي:

*المحافظة على مناطق الكادرياج [1] مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة حتى تراقب باستمرار منطقتها.

*تكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران والمراقبة الدائمة ليلا ونهارا.

*تجنيد المزيد من فرق القوم والحركى في هذه العمليات العسكرية لأنهم أعرف بمراكز الثوار وأنصارهم[2].

*شن عمليات عسكرية ضخمة في العدد وطويلة الأمد تدوم عدة شهور يشترك فيها كل أصناف القوات البرية والبحرية والجوية وخاصة طائرات الهيليكوبتر التي بإمكانها النزول في أي مكان، إضافة إلى احتلال المناطق التي يتم فيها القضاء على الثورة والاستقرار بها بصفة دائمة حتى يتم التأكد من انتهاء نشاط الثوار بصفة نهائية[3].

*تجميع السكان في شكل محتشدات قصد عزلهم عن المجال الطبيعي المألوف تجنبا للاتصال بالثوار وتقديم العون لهم[4].

---

[1] الكادرياج أو التربيعة، وهي طريقة ابتكرها لاكوست وجلادوه وبدأ اعتمادها منذ خريف 1956، وتتم بأن يحدد فوق الخارطة مربعا من الأرض في الجهة التي تقع تحت تصرف الثورة ، ثم يحيط الجنود بذلك المربع وتنصب حوله المدافع المختلفة وتحوم فوقه الطائرات، وتسدد نحوه بطاريات السفن الحربية مدافعها إن كان قريبا من البحر، وفي الساعة المعينة تنقض سائر القوى من البحر والجو والبر على ذلك المربع فتتركه بعد حين قاعا صفصفا.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

[3] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990، ص 23.

[4] أحمد زديرة، **الثورة الجزائرية ومخططات الحكومات الفرنسية**، ع 175، ج1، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهد، 2010، ص 52.

2/أهداف المخطط ومختلف العمليات العسكرية:

ـ غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة والألغام والمناطق المحرمة والمراكز العسكرية المكثفة لعزل الثورة تمام عن العالم الخارجي[1].

ـ إبادة جنود جيش التحرير الوطني واحتلال المناطق التي يتمركزون فيها.

ـ إقامة إدارة أخرى مخلصة لفرنسا بدلا عن خلايا جبهة التحرير الوطني في أوساط الشعب.

ـ ضمان أمن ومناعة الحدود البرية بهدف منع الثوار من الحركة البحرية عبر قواعدهم الخلفية في المغرب وتونس[2].

ـ القضاء على المقاومة السرية التابعة لجبهة التحرير الوطني التي تنشط في أوساط السكان في المدن والقرى والدواوير.

ـ المراقبة المستمرة من طرف الوحدات المأمورة عسكريا بأن تكون دائبة الحركة في مراقبتها وتكليف الطيران بعملية المراقبة.

ـ استعمال مختلف الوسائل العسكرية بصفة مكثفة على إقليم جغرافي محدود وأثناء فترة قابلة للتمديد لتدمير طاقات جيش التحرير الوطني[3].

وبناءا على دراسات الجنرال شال للمخطط الجهنمي قرر تنفيذ خمسة عمليات كبرى واحدة لكل ولاية انطلاقا من الولاية الخامسة في الغرب وختاما بالولاية الأولى أي الاعتماد على الترتيب من الأسهل إلى الأصعب في رأيه وهو ترتيب صحيح إلى حد ما نظرا للتفاوت

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا...، المرجع السابق، ص 113.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 666.

[3] سالم جرد، المرجع السابق، ص 112.

المعروف بين الولايات من حيث القوات المتوفرة لها وكثافة الغابات ووعرة التضاريس، وبناءا على دراسته بدأ بتنفيذ مخططه المشؤوم على النحو التالي:

*عملية التاج: (Operation Couronne) في الولاية الخامسة:

في فيفري 1959 شن الجنرال شال هجومه على المنطقة الخامسة انطلاقا من من سعيدة التي كان قائدا على قطاعها الكولونيل السفاح "بيجار" [1] وسميت هذه العملية بالتاج الثانية، قامت قوات الاستعمار بتمشيط جبال سعيدة، فرندة، والونشريس بغرض تطويق الولاية تطويقا محكما يتعذر معه على المجاهدين التسلل واللجوء إلى الولاية الرابعة[2].

شارك فيها 30,000 إلى 40,000 عسكري تحت قيادة الجنرال "غامبياز" الذي سيرقى إلى قائد أعلى للقوات الفرنسية في الجزائر ومشاركة الجنرال "إيزانو" قائد وحدة الطيران وغيرهم من الجنرالات، دامت العملية إلى غاية 06 أفريل 1959 ثم مددت إلى جوان 1959 ليتوسع نفوذها إلى الكثير من من مناطق القطاع الوهراني، وتعتبر هذه العملية الأشد خطرا على جيش التحرير الوطني لأنها استفادت من عنصر المفاجأة بصورة كاملة خاصة في الأيام الأولى من انطلاقها واستغلت طابع الولاية الصعب من حيث الإمكانيات العسكرية القليلة لأن الجيش لم يكن متعودا على هذا النوع من العمليات، حصار مستمر وقوات بأعداد كبيرة تتقدم في الأرض وتنزل من السماء بين الحين والآخر متمركزة بصورة دائمة في مواقعه الحساسة سابقا[3].

---

[1] ولد في 1916، أحد محركي معركة الجزائر 1957، التحق بوحدة المشاة الاستعمارية، أنزل بالمظلة في فرنسا في 1944، أنهى الحرب برتبة نقيب ثم مقدم في سلك المظليين بالهند الصينية، وقع أسيرا في ديان بيان فو 1954، عرف بممارسة التعذيب والاغتيالات بدون محاكمة، أصبح قائدا لمدرسة التدريب لمناهضة التعذيب، عين كاتبا للدولة لدى وزير الدفاع في 1975-1976 ثم نائبا في 1978.

[2] جمال قندل، خط موريس وشال و تأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، د.م، 2008، ص 86.

[3] صالح بلحاج، **مخطط شال وأثره في تطوير حرب التحرير الوطني**، مجلة المصادر، ع 02، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص 201-202.

بعد ثلاثة أسابيع أصبح جيش التحرير الوطني يعرف أي التدابير يمكن التمسك بها بعد ما ارتكب لمدة أيام معدودة خطأ حينما أراد أن يواجه بالقوة التدفق الكبير للجنود، فحاول التكيف مع الوضع والتقليل من حجم الخسائر التي لحقت به وذلك بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية قدر الإمكان والخروج إذا أمكن من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة[1].

واصل الجنرال شال عملياته من الناحية الشرقية إلى أن ينتهي من تطهيرها وعلى إثر ذلك صرح شال قائلا:" من الممكن أن يكون حلا عسكريا للقضية الجزائرية في أقرب وقت ممكن"، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة " ليكو دالجي" على صفحتها بعنوان بارز قول الجنرال ديغول:" الجنرال ديغول يهنئ القادة العسكريين وفرقهم على عملياتهم الأخيرة في ولاية وهران" وذلك بتاريخ 17 أفريل 1959[2].

أما عن شارل ديغول وحديثه عن هذه العمليات العسكرية نجده من خلال مذكراته واستنادا عليها يصرح قائلا:"... وفي هذه الفترة بدأ الهجوم الذي شنه الجنرال شال على أوكار الثوار، وقد تمت المرحلة الأولى من شهري مارس وأفريل 1959 في منطقة وهران ... وأدت إلى إبادة ما يقارب نصف الكتائب..."[3]

كما تذكر بعض التقارير الفرنسية أن هذه العمليات العسكرية مكنت من تحرير جزء كبير من المنطقة من قبضة جيش التحرير وأن الخطر يبقى قائما خاصة عندما انحصر نشاط الثوار في المناطق الجبلية[4].

---

[1] محمد تقية، الثورة الجزائرية. المصدر. الرمز. المآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص 438.

[2] إدريبس خيضر، المرجع السابق، ص 287.

[3] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 83.

[4] محمد قنطاري، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، 2009، ص 93.

*عملية الحزام: (Operation Courroie) في الولاية الرابعة:

إنتقل الجنرال شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة وذلك ابتداء من أفريل حتى جوان 1959 بقيادة الجنرال "ماسو"[1] في إحدى عملياته التي سماها بالحزام والتي استهدفت الولاية الرابعة، جبال الونشريس، والأطلس البليدي، الظهرة وجزء من الولاية السادسة[2].

شارك في هذه العملية ما يقارب 20.000 إلى 30,000 عسكري إد تواصلت بالرغم من هذه الحشود العسكرية الأعمال الفدائية في المناطق وتم فيها القضاء على عدد كبير من الجنود وتسجيل عدة عمليات ومعارك وهجمات ووضع القنابل بالطرقات وبالقرب من الثكنة المتواجدة بالكدية الحمراء إلى غير ذلك من الوقائع بالمناطق المستهدفة، ويجدر الذكر أن مخطط شال قد حد من فاعلية الكفاح المسلح فتحولت الولاية الرابعة إلى أوكار مستقلة تتحرك وفقا لما تقتضيه الضرورة[3].

إن السياسة التي انتهجها شال في مخططه كان لها آثار سلبية على نشاط جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة والتي كانت مسرحا لعملية الحزام، حيث أنه اعتمد في مشروعه على عنصر الخبرة لقيادة العمليات العسكرية كما عمل على محاولة فك السلاح من أيدي المجاهدين عن طريق نصب الكمائن حيث تتفجر الخراطيش بمجرد الضغط على زناد

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1991، ص 159.

[2] عبد الحميد ديلوح، مظاهرات ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 52.

[3] سعاد يمينة شبوط، **نتائج وانعكاسات السياسة الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1962) نموذجا**، مجلة كان التاريخية، ع 23، 2014، ص 04.

البندقية أو الرشاشة على وجه المجاهد فيموت، كما عملت على تسميم مياه الشرب التي يستزاد منها المجاهدون[1].

وفي هذا الصدد يقول لخضر بورقعة:" لم يكن مشروع شال مخططا مفصولا عن تصور جهنمي متكامل لأنه شمل عمليات مسح مرتكزة صاحبتها هجومات واسعة الانتشار كان هدفها إرهاق الثورة وخنق قواها عبر مسح تيوغرافي شمل جميع مناطق تواجد المجاهدين..."[2]

عموما يمكن القول أن هذه العملية لم تتوصل إلى ما كانت تصبوا إليه من تصفيات في المنطقة، غير أنها خلفت الكثير من الشهداء من ضمنهم قائد الولاية الرابعة الصاغ ثاني "أحمد بوقرة" المدعو "سي أمحمد بوقرة"[3] .

*عملية جوميل أو المنظار: (Operation Gumelles) في الولاية الثالثة:

انتقل الجنرال شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة ثم بعد ذلك جاء دور القلعة القبائلية وخصص لها أضخم عملياته وأشهرها والتي تسمى بعملية المنظار [4]، هذه العملية يمكن اتخاذها نموذجا لما وصل إليه التصعيد العسكري الفرنسي بحيث أعد لها عدة خاصة من التخطيط والإمكانات، إذ أنه قبل الإقدام عليها قام بالتمهيد لها بالمناورة والتمويه عن طريق ما يسمى بـ "عملية الشرارة Etincelle" والتي غطت مناطق الحضنة في جنوب

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 25-31.

[2] نفسه، ص 25-31.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة 1959 نهاية 1962، ج1، د.ب، د.س.ن، ص 187.

[4] صالح بلحاج، مخطط شال وأثره ...، المرجع السابق، ص 203.

الولاية الثالثة والتي جند لها أكثر من 20 ألف جندي واستغرقت من 09 إلى 20 جويلية 1959 وفي مصادر أخرى من 01 إلى 15 جويلية فقط[1] .

أسند الجنرال شال قيادة هذه العملية إلى الجنرال "جون غراسيو" قائد اللواء العاشر للمظليين، حيث تكفل بنفسه أثناء هذه العملية بالمجال الجوي وتوجيه مسار المروحيات التي بلغت بين 30 و 38 من نوع H21 و H34 والجنرال "جورساي سانت هيلي" الذي ساعده في قيادة الفرق المظلية المشكلة لهذا اللواء، وغيرهم من الضباط السامين والجنرالات وضباط الاحتياط الذي تكفل كل منه بما يخصه، وبهذا بدأت القوات الفرنسية في تنفيذ هذه العملية الكبرى بتطويق الأماكن المحددة والقيام في نفس الوقت بعمليات تمشيط واسعة النطاق قصد القضاء على الكتائب المستهدفة أو بالأحرى الدفع بها للجوء نحو المناطق التي سوف تستهدفها عملية المنظار الكبرى على أساس محاصرتها في أماكن ونقاط معينة بعد التسلل إليها بسبب الضغوط المفروضة عليها[2].

في يوم 22 جويلية 1959 انطلقت عملية جوميل بقوات لم يسبق لها مثيل في عمليات الجيش الفرنسي بالجزائر حيث تعتبر من أهم وأكبر العمليات العسكرية في مسار الثورة فهي فريدة من نوعها من حيث الضخامة والأسلوب ومن حيث الاستعدادات التي سبقتها عددا وعتادا[3].

تمثل هذه العملية في نظر الفرنسيين مرحلة حاسمة في برنامج شال الذي كان يهدف أساسا للقضاء نهائيا على الثورة وقد علق القادة عليها آمالا كبيرة، شمل نطاق العملية مساحى الساحل من دلس إلى زيامة المنصورية ومن الجنوب الغربي من البويرة إلى سطيف، بحيث

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 209.

[2] محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، الأسلاك الشائكة المكهربة، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر، 2008، ص 27.

[3] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 671.

جاءت مباشرة بعد إنجاز خط شال المكهرب على الخطوط الشرقية والغربية مما حال دون دخول الأسلحة لولايات الداخل[1].

أشرف الجنرال شال بنفسه على قيادة العملية حيث قام مركز قيادته بقلب جبال جرجرة على ارتفاع 1720 متر ليظل على اتصال دائم ومباشر مع مختلف الوحدات العسكرية [2]، وقد جند الجنرال شال لهذه العملية 75 ألف جندي كما أن الدعم العسكري الموضوع تحت تصرف الجنرال شال بلغ 380 ألف جندي لتنفيذ 11 عملية عبر التراب الوطني، كذلك أربعة آلاف سيارة عسكرية وألفي دبابة مصفحة، ومئات من الطائرات مختلفة الأشكال والأحجام والعشرات من البواخر والبوارج الحربية الراسية المتنقلة بين دلس وبجاية[3].

قامت القوات الاستعمارية بالزحف على المنطقة واكتساحها شبرا شبرا وقرية بقرية بجبالها وشعابها ودمرت القرى وهتكت الأعراض والحرمات وقتلت الناس بالجملة والاعتقالات كذلك كانت بالجملة، كما تمركز جنود البحرية على كل الربوات والقمم والهضاب والشعاب وكلفوا بالحراسة ليلا ونهارا وأعطيت لهم الأوامر بقتل كل من يشاهد كائنا متحركا حتى وإن كان حيوانا[4].

كان الهدف من هذه العملية هو فصل المجاهدين عن السكان بعد اتباع مذهب "الماء والسمك" وبعبارة أخرى فإن السكان هم الماء والمجاهدين هم السمك وذلك بعزل السكان من تقديم أي دعم للمجاهدين عن طريق إنشاء المحتشدات والمناطق المحضورة لتجميع السكان وإحاطتهم بالأسلاك الشائكة والمكهربة وحتى لا يجد المجاهدون أي مأوى مما يضطرهم

[1] عمار جرمان، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 28.
[2] جمال قندل، المرجع السابق، ص 88.
[3] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة...، المرجع السابق، ص 184.
[4] نفسه، ص 184.

للخروج من أوكارهم والبحث عن المؤونة، وهنا يتم قصفهم وإبادتهم عن طريق الطائرات والقوات التي تراقب كل التحركات[1].

كانت نتائج هذه العملية على الولاية كبيرة جدا حيث فقدت أكثر من 50 بالمائة من طاقتها وهو ما يؤكده السيد حسين زهوان عبر تقريره الذي قدمه إلى الحكومة المؤقتة في جوان 1960، حيث خسرت الولاية الثالثة خلال أربعة أشهر عشرات الآلاف من المجاهدين مقارنة بما خسرته من قبل، وقصد تفادي الخسائر الفادحة في صفوف جيش التحرير وخاصة بالولايتين الثالثة والرابعة وكانت تعطى التعليمات لجنود جيش التحرير لتفريق وحداته والعودة إلى حرب العصابات[2].

*عملية الأجار الكريمة: (Pierres Precieuse) في الولاية الثانية:

تعد عملية الأحجار الكريمة آخر عملية نفذها شال حيث شرع منذ أكتوبر 1959 يعد لعملية عسكرية كبيرة يشنها على الشمال القسنطيني أطلق عليها اسم "الأحجار الكريمة" فحشد قوات عسكرية ضخمة جمعها من سبعة مناطق من الشمال القسنطيني، وأضاف قوات احتياطية أخرى من ضمنها الفيلق الحادي عشر من المشاة بقيادة الجنرال "هوبير"[3].

شارك في العملية حوالي 50,000 إلى 60,000 عسكري، ودام نشاطهم إلى شهر سبتمبر 1960 بمشاركة القوات البحرية وتواصلت بتوفير المزيد من القوات في هذه المناطق وغيرها من المناطق المجاورة باسم عمليات أخرى إلى غاية توقيف القتال[4] .

[1] عبد العزيز واعلي، **عملية جوميل بالولاية الثالثة**، مجلة أول نوفمبر، ع 146، الجزائر، 1994، ص 15.

[2] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 99.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 391.

[4] أحمد زديرة، الثورة الجزائرية في مخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص 56.

قبل شن هذه العملية وأثناء عملية جوميل قام الجنرال شال بمعاينة المشاكل الناجمة عن القيام بعمليات من هذا الحجم وتوقع أن تكون الصعوبات أكبر في الشمال القسنطيني قائلا غنها:" إن القضية الآن أكثر صعوبة ذلك أن كل هذه الجبال هي مجال المتمردين ومراكز لقطاع الطرق توجد في وضع المحاصر بدل المحاصر"، حيث أن القائد العام كان يعلم أن الولاية الثانية عبارة عن قلاع من البلوط والفلين الكثيفة والجبال الوعرة بدون مسالك، كذلك قرر تفكيك العملية الكبرى "الأحجار الكريمة" المخصصة لضرب الولاية الثانية على ثلاث عمليات فرعية كل واحدة منها مخصصة لتعالج جزءا من تراب الولاية وانطلقت هذه العمليات من نوفمبر ـ ديسمبر 1959[1].

بعدها شن شال حملة تمشيط واسعة على كامل تراب الولاية مستهدفا بذلك القرى والمداشير والأبنية والطرقات، وعمل على توظيف فيالق عسكرية في الجبال من أجل خنق الثوار وإخراجهم من أوكارهم كما عمل على تشديد الحصار الاقتصادي على المنطقة واعتماد سياسة الأرض المحروقة في الولاية[2].

هذه العمليات المتواصلة كبدت المناطق التي استهدفتها خسائر فادحة في الأرواح بين أعضاء جيش التحرير والمواطنين العزل ونذكر من بينهم الرائد "حسين رويبح" الصاغ الأول سياسي عضو الولاية الثانية، والضابط ثاني "مسعود بوجريو القسنطيني" قائد المنطقة الخامسة والضابط ثاني " عبد الحق قويسم" قائد المنطقة الرابعة وزميله الضابط أول عضو في نفس المنطقة " محمد الصالح دهيلي" مع ثلاثة جنود أي قبل ثلاثة أيام فقط من توقيف القتال وهذا ما يؤكد مواصلة القوات الفرنسية تمشيطها لآخر لحظة من عمر الثورة بالرغم من وشك المفاوضات المتعلقة باتفاقيات إيفيان على نهايتها، وهذا ليس فقط بالنسبة للولاية

[1] أحمد زديرة، الثورة الجزائرية في مخططات الحكومة الفرنسية، المرجع السابق، ص 56-57.

[2] جودي بوالطمين الأخضر، **الولاية الثانية تفشل مخطط شال**، مجلة أول نوفمبر، ع 130-131، د.س، د.م، ص 40.

الثانية وبعض المناطق المجاورة لها، بل على مستوى كافة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء من أجل محاولة فصلها عن الشمال[1].

لقد ورد في تقارير هيئة الأركان الفرنسية أن عملية الأحجار الكريمة وصفت بالأداء الضعيف بالمقارنة لما تم توفيره من قوات وعدة لكنها خصت بالذكر من بينها أربعة عمليات فقط وصفتها بالمردود الجيد وهي:

- عملية الياقوت الأحمر.
- عملية الفيروز الأزرق.
- عملية الزيردج.
- عملية الياقوت الأصفر[2].

وصفوة القول كانت النتائج رغم خطورتها بالنسبة للولاية الثانية مخيبة لآمال شال ونوابه الذين اعتبروها هزيلة مقارنة بالإمكانيات المسخرة، إذ أرجعت القيادة الفرنسية ضعف النتائج المحققة لا إلى قوة المقاومة من قبل الثوار والشعب بل إلى عوامل جغرافية ومناخية، حيث لم تحقق عملية إيميرود نتائج في مستوى الإمكانيات المستخدمة بسبب تشتت وحدات الفلاقة والتضاريس والغطاء النباتي وانعدام المسالك وبنوع خاص سوء الأحوال الجوية فالجند المبللون بالأمطار في أرض معمورة بالمياه كانوا يسيرون على الفلاقة دون أن يروهم[3].

[1] صالح بلحاج، مخطط شال وآثاره...، المرجع السابق، ص 206-207.

[2] عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 57.

[3] صالح بلحاج، مخطط شال وآثاره...، المرجع السابق، ص 212.

المبحث الثاني: تطويق الثورة (خط موريس وشال):

لقد حاولت فرنسا وبكل الوسائل المتاحة لها عزل الشعب الجزائري على الصعيد الداخلي كما فعلت بالنسبة للنطاق الخارجي، حيث سارعت إلى تحويل الجزائر الثائرة إلى سجن كبير بعد تطويق الحدود بالأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة خاصة بعد فشلها في القضاء على الثورة التي عرفت تغلغلا وانتشارا واسعا في كامل التراب الوطني[1].

إن التفكير في إقامة الأسلاك الشائكة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية كان سببه النجاح والتطور الذي عرفته الثورة التحريرية على الصعيدين الداخلي والخارجي بحيث كانت المناطق ما وراء الحدود تعتبر بمثابة القواعد الخلفية للثورة الجزائرية التي كانت تمون الثورة في الداخل بالدعم العسكري المكثف من خلال المعارك الضاربة بين الطرفين على الشريط الحدودي الأمر الذي جعل من الحكومة الفرنسية الإقدام على تطويق الحدود الشرقية والغربية بإنشائها لخطي موريس وشال، وتمركزت قوات ضخمة على طول الحدود حيث وصل عدد الجيش الفرنسي إلى أكثر من 50 ألف جندي وسبعة أفواج مدفعية وأربعة فيالق دبابات[2] .

بعد تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير وتزويد المجاهدين بالسلاح عن طريق الحدود الشرقية والغربية وبهدف عزل الثورة عن تونس والمغرب سعت فرنسا إلى غلق الحدود ببناء هاذين الخطين من المغرب وتونس، وتعود فكرة بناء الخطوط المكهربة إلى الجنرال الفرنسي "فاكسام" الذي أراد تطبيق فكرة إنشاء خطين مكهربين عرف الأول باسم خط موريس والخط الثاني باسم خط شال وطبقت في بناءهما تقنيات عالية[3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013، ص 131.

[2] نفسه، ص 131.

[3] مصطفى بيطام، **الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام**، مجلة الذاكرة، ع06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر، 2000، ص 51-52.

*خط موريس: سمي باسم أندري موريس وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونوري" وعرض المشروع على البرلمان الفرنسي وتمت المصادقة عليه[1].

انطلقت له الأشغال في أوت 1956 ويمتد الخط شرقا على مسافة 750 كلم من عنابة شمالا إلى نقرين جنوبا، وعرضه من 30م إلى 60م وغربا على نفس المسافة 750 كلم ويمتد من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا، ومن هنا يمتد نحو الصحاري بواسطة جهاز الرادار حيث تتراوح طاقة هذا الخط ما بين 5000 و 6000 فولت[2].

يتراوح عرض خط موريس تقريبا عشرة أمتار وهو قائم على ثلاثة أعمدة وثلاثة خطوط مكهربة وبجانب هذا الخط من الجهة اليمنى واليسرى توجد أسلاك شائكة تسمى بالاصطلاح العسكري بأسلاك الإعثار والتي تقوم على وظيفتين أساسيتين:

أولا: منع أي شخص من الاقتراب من الخط المكهرب.

ثانيا: حمايته من الحيوانات حتى لا تصاب بالخلل مع الإشارة أن هذه الأسلاك هي أسلاك إعثار[3] .

تتوفر هذه الأسلاك على شبكة من الألغام وهي نوعان: نوع ضد الأفراد وآخر ضد الجماعات وهي ألغام مضيئة كما أن الخط زود بالألغام والأسلاك الشائكة وداخل الخطوط المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي، ورغم هذا لم يكن لخط موريس مفعول كبير

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 180-181.

[2] ذدرافور بيكار، الجزائر: شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر والتوزيع، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2001، ص 375-376.

[3] غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 279.

لأن المجاهدين كانوا يجتازونه دائما ومنه يدخلون إلى الحدود الشرقية أو الغربية من أجل التزود بالأسلحة والذخيرة[1].

وأمام فشل هذا الخط في إحكام القبضة الفرنسية على الثورة وتطويقها داخليا سارع العدو الفرنسي في سنة 1959 تدعيمه بخط ثاني والذي سمي بخط شال[2].

كان الهدف من إنشاء هذا الخط هو إيقاف وعرقلة امتداد و تطور الثورة وتوفير وتعزيز الأمن وضمان الاستقرار السياسي للحكومات الفرنسية التي أضحت تسقط الواحدة تلو الأخرى، وقد بدأ تحمس وزير الدفاع لإدراج الخط على اعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول: ذو بعد عسكري، ذلك أن المشروع اعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه يحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، أي محاولة فصل الثورة في الداخل على الخارج خاصة وأن مؤتمر الصومام قضى بأولوية الداخل على الخارج[3].

الاعتبار الثاني: ذو بعد اقتصادي، حيث أنه يعد منفعة شخصية باعتباره كان شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة والضرورية لذلك[4].

---

[1] حسن أبو شيبة، السدود المكهربة في حوار حول الثورة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 444.

[2] مصطفى بيطام، المرجع السابق، ص 52.

[3] جمال قندل، المرجع السابق، ص 43.

[4] محمد شريف عباس، من وحي الثورة، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، د.س، د.م، ص 256.

ورغم كل هذا الحصار المشدد إلا أن القيادة الفرنسية لم تتمكن من عزل الجزائر ومجاهديها عن بقية العالم من حيث لا تزال تصل إليهم المساعدات المادية والمعنوية ولم يعد سرا أن الجزائريون يجتازون خط موريس بأعداد كبيرة[1].

*خط شال: سمي باسم قائد القوات الفرنسية أنذاك شال موريس الذي أدرك الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة، هنا فكر في وضع سد يكون أقوى من الأول لمنع الثوار من الخروج إلى الخارج، يبنى بنفس تقنيات الخط الأول ويأخذ مساره بالتوازي معه أيضا من الشمال إلى الجنوب وفي هذا الصدد يقول المجاهد عمار قليل:" يمتد هذا الخط من الشمال إلى الجنوب انطلاقا من البحر المتوسط مرورا بأم طبول العيون شرق القالة، رمل السوق، عين العسل، الطارف، تماشيا مع الطريق الرابط بين بوحجار، سوق أهراس، وقبل مدينة سوق أهراس بحوالي 2 كلم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس وعند الكيلومتر 28 يتحول نحو جبل سيدوا أحمد مرورا بالمريج إلى نهاية وادي سوف بشرق تبسة"[2].

كانت بداية الأشغال به مع نهاية سنة 1958 قوته الكهربائية تفوق 30,000 فولت، والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى حسب طبيعة الأرض وتصل في بعض الجهات إلى 90 كلم، مع الإشارة أن خط شال هو الأكثر جهنمية من خط موريس وأشد خطورة وخنقا للمجاهدين حيث يقول لخضر بورقعة في هذا:" بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة ولم تخطط لعرقلته ومنعه من أن ينجز، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها في الخارج"[3].

---

[1] ذدرافور بيكار، المصدر السابق، ص 377-378.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 67.

[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 10.

يتركب خط شال من جملة من الشبكات الشائكة المكهربة والتي تتمثل في:

ـ شبكة من الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار أقيمت خلف الخط للمكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، تمتد الخنادق المحصنة بالإسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي متر وللإشارة فإنها تتصل ببعضها البعض عن طريق ممرات أرضية وعلى غرار ذلك أقامت الإدارة الاستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق بغرض توفير وضمان الأمن والسلامة للقائمين على الحراسة[1].

ـ لم يقتصر الخط الحدودي على الأسلاك المكهربة التي تتراوح قوتها من 500 فولت إلى 13000 فولت بل احتوى كذلك كل لوسائل المتطورة الحربية كمراقبة كل الحركات التي تجري على الحدود، كما أقام حقلا للألغام المتنوعة بين الخطوط وأجراس الإنذار عرضه خمسون مترا دوره هو تحديد المكان الذي يتم اقتحامه إذ بمجرد أن يقوم شخص بقطع الأسلاك تنطلق في السماء مفرقعات مضيئة تحدد لمراكز العدو القريبة الأماكن المراد الهجوم عليها وفي نفس لوقت تضيء المكان وتكشف المجاهدين[2].

كما تم الاعتماد على وحدات التدخل السريع من قوات النخبة التي تضم المظليين والمشاة إضافة إلى رجال القناصة والكومندوس لكشف أي تسلل والتمكن من عزل جيش التحرير الوطني ومنعه من الدخول والخروج[3].

ـ كذلك على بعد حوالي 400م يمتد الشريط الثالث وهو الحط المكهرب بقوة 30.000 فولت وهو أهم الخطوط وأخطرها لذلك فهو مراقب بالدبابات ومعظم المواجهات مع العدو ودوريات جيش التحرير كانت تدور في هذا الخط وحوله وهذا الشريط مجهز بحزام من الأسلاك بها

[1] جمال قندل، المرجع السابق، ص 91.

[2] مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو و موريس، الأسلاك الشائكة والمكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 103.

[3] خالد نزار، الجزائر 1954-1962، يوميات حرب، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 51.

أبواق مخيفة، تنطق بكلمة "قف" بمجرد لمسها هذا بالإضافة إلى أحزمة إلكترونية جهزت برادارات تستعمل الأشعة فوق البنفسجية تشعر مراكز العدو القريبة بوجود المجاهدين فتأخذ الطائرات والمدفعية في لمح البصر لقنبلة وقصف المكان المحدد إلكترونيا، وقد أحيطت هذه الشرائط والأحزمة بالأسلاك الشائكة لحمايتها من الحيوانات وقذائف البازوكا وشقت حولها طرق تجوز بها صباحا ومساءا الدبابات و المصفحات تراقب الخطوط وتدافع عمها ضد هجمات المجاهدين[1].

بالرغم من مختلف الوسائل الجهنمية التي حشدها العدو حول خطي موريس وشال فإن وحدات جيش التحرير كانت تتصدى لكل الموانع وتجابهها بشجاعة مفوتة الفرصة على العدو الذي كان يعتقد بأن الخطوط المكهربة والملغمة ستحقق أهدافا في تطويق الثورة والقضاء عليها، وقد استطاع جيش التحرير بما يملكه من عزيمة وصبر أن يخترق تلك الخطوط منذ الأيام الأولى لإنشائها وبالرغم من الخسائر التي كانت تصاحب عمليات العبور إلا أن جيش التحرير كان يزود الولايات الثورية بالسلاح والعتاد العسكري كلما دعت الحاجة إلى ذلك[2].

*المناطق المحرمة: نظرا لفشل الاستعمار في وضع قوات دولية بمنطقة الحدود بين الجزائر وتونس وفشل خط موريس المكهرب في القضاء على الثورة، عمدت السلطات الفرنسية إلى ارتكاب جريمة أخرى أكثر بشاعة تتمثل في إخلاء السكان من كل المناطق الغربية من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء وجعل كل تلك المناطق محرمة سواء للسكن أو العبور إلا على الجيش الاستعماري، وفي محاولة لغلق الحدود غلقا

[1] علي العياشي، **خط شال حاجز الموت الإلكتروني**، مجلة أول نوفمبر، ع 94، جويلية-أوت 1988، ص 34.

[2] علي العياشي، **مجابهة العدو في الحدود الشرقية**، ندوة، مجلة أول نوفمبر، ع 98-99، نوفمبر-ديسمبر 1988، ص 32-40.

نهائيا وهكذا قررت الحكومة الفرنسية وفقا لخطط جيش الاحتلال استحداث هذه المناطق المحرمة يوم 1958/04/19 وشرعت قوات الاحتلال في تنفيذ الخطة بأواخر نفس الشهر[1].

إن المناطق المحرمة هي ذلك النطاق الجغرافي المحرم من أي نشاط إنساني مهما كان، سواء كان ذلك بالإقامة أو التنقل وأصبحت هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني اللجوء إليها عند الضرورة، وحولت هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة والغازات الخانقة كما أن هذه المناطق المحرمة كانت واحدة من أهم الإجراءات القمعية وأخطرها التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة[2].

بمعنى أن هذه المناطق لا يجوز لكائن حتى التحرك فيها أو التنقل عبرها لأنها في غير أوقات التمشيط تصبح ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا[3].

كان تشكيل المناطق المحرمة واحدا من أساليب الحرب الخاضعة تماما لرغبات الضباط الفرنسيين ونزواتهم في كل منطقة حيث أنه وفي بعض الأحيان تصبح المنطقة محرمة على إثر اشتباك قوي مع جيش التحرير حيث يطرد السكان فورا ودون سابق إنذار فتدمر المداشير عن طريق القصف الجوي والمدفعي أو بالحرق المباشر ويعدم بعض المدنيين وجوبا إذا كانت القوات الفرنسية قد تكبدت خسائر في الاشتباك وتصبح المنطقة بعد ذلك محرمة[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ظ1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 321.

[2] غالي غربي، المرجع السابق، ص 272.

[3] رشيد زبير، المرجع السابق، ص 253.

[4] مصطفى خياطي، معسكرات التجمع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2015، ص 46.

بهذا تكون المنطقة قد أصبحت محرمة كليا ويطلق النار على كل متحرك فيها وتكوم المدافع باستمرار نحوها لتقوم بقصفها من حين لآخر وفي بعض الأحيان كانت العملية تتم بتحضير مسبق حيث ترسم على الخريطة العسكرية حدود المنطقة التي ستصبح محرمة بعد تسجيل عدد معين من الاشتباكات التي وقعت فيها أو توفر المؤشرات الكافية التي تدل على أنها متعفنة[1].

على الرغم من الرعب الذي زرعه المستعمر في نفوس المدنيين إلا أن ذلك لم يمنع جيش التحرير من التصدي لهذه السياسة فجعل منها مركزا لإقامته واتخذها كنقاط اجتماعات لقادة المناطق ومخابئ ومصانع للمتفجرات ومستشفيات لعلاج المعطوبين من المجاهدين، كما تحولت بذلك من مناطق محرمة على الشعب الجزائري إلى مناطق محرمة عل الجيش الفرنسي وقواته وبذلك فشلت القيادة العسكرية الفرنسية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية من وراء هذا الإجراء[2].

ويؤكد هذه الحقيقة أحد الضباط الفرنسيين سنة 1960 قائلا:" لقد كنا نعتقد بإنشاء مناطق محرمة سنستريح من غدر هؤلاء ونقضي عليهم ولكن خاب أملنا ونحن قلقون وحائرون لا ندري ماذا نفعل... لقد استخدمنا القوة والإغراء معا وحاولنا بالشدة واللين أن ننتزع من صدور هؤلاء الأوغاد حب الموت والصبر والعذاب فلم نستطع، الشيخ فيهم كالشباب والطفل كالشيخ والمرأة وراء الإثنين الكل فيهم مستعد للموت"[3].

---

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص 272.

[2] إبراهيم طلاس، المرجع السابق، ص 126.

[3] بن شرقي حليلي، الولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر والثورة، الجزائر، 2006/2005، ص 148.

وفي هذا الصدد يؤكد علي كافي قائلا:" لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة"[1].

*المحتشدات: أمام الانتصارات الباهرة للثورة التحريرية على مختلف الأصعدة أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها حيث اهتدت السلطات الاستعمارية إلى أسلوب قمعي من نوع آخر والمتمثل في إقامة المحتشدات لمحاولة خنق الثورة والقضاء عليها وعزلها عن الشعب ومنع وصول أي إمداد أو مساعدة[2].

فكرت السلطات الاستعمارية في تجهيز الشعب وحشده في محتشدات أسمتها بمناطق الأمن والتي أصبحت أولى المناطق التي تقام فيها المحتشدات، وهي عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار تقع قرب ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي ومحاطة بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان، وعلى زوايا المحتشد توجد أبراج عالية يتناوب على الحراسة فيها جمود فرنسيون طوال ال 24 ساعة وهي مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بسمح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب أحد من وإلى خارج المكان[3].

وهي أيضا عبارة عن سجون في العراء يرحل إليها سكان الجبال ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة كما عمدت السلطات الاستعمارية إلى تسميتها بمراكز الإيواء وذلك تضليلا للرأي العام الداخلي والخارجي[4].

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 185.

[2] غالي غربي، المرجع السابق، ص 276.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص 159.

[4] أحمد مريوش، السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، د.س، ص 147.

هكذا لجأت فرنسا إلى الأسلاك وكهربة المحتشدات ظنا منها أنها تخنق الثورة في مهدها وتعزل الوطنيين عنها ففتحت لذلك العديد من المراكز وكانت هذه المحتشدات تضم العديد من الدعاة والعلماء والشباب والثائرين ضد فرنسا، هذه الأخيرة التي كانت ترى في عزل هذه الشريحة القضاء على الثورة ومن ثم اقتصرت فكرة الأسلاك الشائكة على المستوى الداخلي وحول المناطق المحرمة دون أن ترسم على الحدود[1].

بهذا انتشرت المحتشدات على كامل التراب الوطني والتي نذكر منها على سبيل المثال محتشد "قلته السطل" بضواحي الجلفة وهو أول محتشد رسمي في الجزائر، ثم محتشد آفلو وشلال بضواحي ولاية المسيلة وبوسوي بضواحي سيدي بلعباس كما كانت هناك محتشدات في كل من القل وجيجل والميلية وقالمة وسكيكدة وعنابة وفي الولاية الثالثة فقد بلغ عدد المحتشدات حوالي 122 محتشد[2].

لقد شملت عملية الاحتشاد مليونين ونصف من السكان وهذا العدد الضخم من الجزائريين أصبحوا في قفص عبر كامل التراب الوطني محاطين بالأسلاك الشائكة والحراسة المشددة لا يمكن لأحد أن يدخل أو يخرج إلا بترخيص إذا رغبت القوات الفرنسية بذلك، وقد بلع عدد المحتشدات حوالي 3426 محتشدا وهؤلاء المعتقلون أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ معرضين لمختلف أنواع التعذيب والاضطهاد والجوع[3].

من المحتشدات نذكر أيضا محتشد بول كازيل الذي يضم 2400 شخص من مختلف فئات المجتمع وأحيط به صور للأسلاك الشائكة ترتفع حوله أبراج المراقبة يبلغ علوها 15 متر[4]، كذلك محتشد مطماطة يضم حوالي 644 عائلة ومحتشد الجبابرة والمرجة الذي يقع على

---

[1] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 148.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 159.

[3] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 279-280.

[4] المجاهد، "**أنا عائد من محتشد كازيل**"، ع 14-15، 1957، ط.خاصة، ص 219.

مقربة من حمام ريغة.... إلخ، وبهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري بالموت البطيئ وذلك بجعله في محتشدات يعيش أقسى أنواع الحياة بؤسا، فقد كتبت جريدة "فرانس سوار" في 15 أفريل 1960 مقالا عن مراكز التجمع جاء فيه:" أما الآن فهم في بؤس قاتل بالمعنى الحقيقي للكلمة حيث أن كثيرا منهم يموتون في الغالب وخاصة الأطفال، فالأطفال الذين ولدوا خلال العامين السابقين هذا كان يموت منهم واحد كل اثنين قبل أن يبلغ العام"[1].

رغم كل الوسائل التي اتبعتها فرنسا في تعذيب الشعب في المحتشدات إلا أن الثورة استطاعت أن تدخل إلى داخل هذه المحتشدات أولا بفضل المرأة الجزائرية التي كان لها دور فعال في تأسيس الخلايا السياسية داخل تلك المراكز بتسهيل عملية الاتصال مع جبهة التحرير الوطني[2]، وثانيا فإن أخبار وتحركات العدو كانت تأتي عن طريق لجان سرية كونها جيش التحرير داخل المحتشدات والتي كانت حلقة الوصل الفعال التي أبقت الجماهير الشعبية لصيقة بثورتها رغم الظروف المعيشية الصعبة والخانقة من جوع وبرد واعتداءات على الحرمات والاغتيالات وغيرها[3].

*المعتقلات والسجون: لم تكن المعتقلات إلا وجها من أوجه القمع الاستعماري الفرنسي المسلطة على الشعب الجزائري لذلك جاءت كسابقتها ترمي إلى نفس الهدف وهو إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها وتحطيم معنويات المجاهدين لذلك كانت المعتقلات أشبه إلى حد كبير بالمحتشدات ولها نفس الهدف الذي تأسست من أجله والرامي إلى القضاء على الثورة من خلال اعتقال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الجزائري[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 203.

[2] نفسه، ص 203.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 369.

[4] ذدرافور بيكار، المصدر السابق، ص 405.

تعتبر المعتقلات عبارة عن سجون جماعية أقامتها السلطات العسكرية حيث خصصت بشكل أساسي من أجل أسرى جبهة وجيش التحرير الوطني [1]، وقد تم إنشاء المعتقلات نتيجة امتلاء السجون وانشغال المحاكم عن النظر في استكمال ملفات المتهمين وقد كان أول معتقل أنشأته السلطات الاستعمارية هو "معتقل الشلال" جنوب مدينة المسيلة في شهر ماي 1955 وكان بمثابة الجحيم الذي لا يطاق نظرا للحر الشديد في الصحراء القاحلة حيث نصبت فيها الخيام وتزداد بازدياد الوافدين إليها فكل خيمة فيها العشرات من المعتقلين يفترشون الرمل تحت الشمس الحارقة حيث كانوا يصطفون في هذا الجحيم خمسة مرات في اليوم في درجة حرارة تفوق الخمسين درجة مؤوية[2].

إن المعتقلات من الأساليب القمعية التي استعملها الاستعمار لتقييد حرية الناس نتيجة دعمهم للثورة إذ أنه لا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة بل يبقى مرهونا بالحوادث الطارئة ويتعرض للتعذيب النفسي كما أن حياة المعتقلين في المعتقل تختلف باختلاف الإدارة التي تسيرهم ولا يخضعون للباس معين كما في السجن، ومن أهم هذه المعتقلات نجد معتقل أولاد الملاحة ومعتقل أولاد عطا الله قرب مدينة عنابة تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والإهانة والأشغال الشاقة ومنتهم من تعرض للإعدام وآخرون وجهوا إلى معتقلات قصر الطير والجرف[3].

في منتصف 1959 نشرت صحيفة "لوموند" الصادرة بباريس أخبارا مفصلة عن مراكز الاعتقال الكبيرة التي تشرف عليها القيادة العسكرية بالجزائر، حيث يوجد بتلك المراكز حوالي مليون جزائري أخذوا من قراهم ودواويرهم بالقوة وخاصة من المناطق التي لم يعد الفرنسيون

[1] محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993، ص 11.

[2] عبد القادر ماجن، **السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها**، مجلة أول نوفمبر، ع 93-94، ماي-جوان، 1988، ص 51.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 369-370.

يستطيعون مراقبتها وإعادة النظام إليها وقالت صحيفة "لوموموند" عن سياسة مراكز الاعتقال المخصصة للسكان المدنيين الجزائريين التي أدت إلى فتح ألف مركز جديد حيث يكدس الجزائريون ويموتون من الأمراض المترتبة عن انعدام النظافة والغذاء الكافي وتشمل أعلى نسبة في الوفيات خاصة الأطفال بالدرجة الأولى[1].

بالإضافة إلى العديد من مراكز العبور حيث يتم حشر المعتقلين قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم كما يقدرها ضباط الأمن العسكري خاصة حيث تسودها في بعض الأحيان فوضى مقصودة كغطاء للتصفيات بدون محاكمة وتسجيل ذلك في قائمة المفقودين وحتى بعض مراكز العبور تحولت إلى أوكار للقتل خارج القانون مثل مركز بني مسوس حيث كانت الجرافات تستخدم لدفن القتلى[2].

رغم كل السياسات التعسفية التي مارسها الجنرال ديغول على المعتقلات وضد مناضلي جبهة التحرير إلا أن هذه الأخيرة قد استغلت هذه المعتقلات وشكلت فيها خلايا تابعة لها ونشطت وناضلت داخل تلك المعتقلات وحولتها لمنابر للتحرر[3].

كما لعبت المعتقلات دورا ثقافيا ووطنيا هاما عكس ما أراد لها العدو الفرنسي حيث كان المثقفون الوطنيون يعلمون الأميين المعتقلين فلا يخرجون من المعتقل إلا وهم يقرؤون ويكتبون[4]، أما بالنسبة للسجون لقد عرفت المدن الجزائرية أثناء الثورة التحريرية السجون الاستعمارية والتي هي عبارة عن هندسة معمارية تتناسب مع عدد المودعين فيه وقد تعرض فيه الشعب الجزائري إلى أشد أنواع التعذيب ووضعه تحت الرقابة الدائمة من أجل سلب

---

[1] ذدرافور بيكار، المصدر السابق، ص 205-206.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 423.

[3] سعدي لخميسي، **الثوار الجزائريون داخل المعتقلات الفرنسية، صور خفية ومجهولة لكفاح الشعب الجزائري، نظرة** على **يوميات معتقل الجرف**، مجلة كان التاريخية، ع 22، ديسمبر 2013، ص 79.

[4] عبد المالك مرتاض، معجم المصطلحات للثور الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 185.

حريته ومن أشهر هذه السجون نذكر سجن "لمبيز" بباتنة و"الكدية" بقسنطينة، كذلك سجن "الحراش" وسجن "البرواقية" وغيرها من السجون[1].

*مراكز التعذيب: من أخطر الوسائل التي طبقتها القوات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية لجوءها إلى التعذيب الإنساني الذي يستهدف تجريد الشعب من كل صفاته الإنسانية وتشويه جسمه وروحه وعقله والنزول به إلى مرتبة الحيوان، فالاستعمار لم يترك مكانا ولا بقعة من أرض الجزائر وإلا مارس فيها طقوس التعذيب فلا مركز عسكري ولا ثكنة ولا برج مراقبة ولا سجن ولا معتقل ولا محتشد ولا صحراء إلا وجعل منها مكانا لتعذيب الجزائريين[2].

ورغم كل السياسات البشعة التي اعتمداها فرنسا في ترهيب الثوار إلا أن هذا لم يمنع من تطبيق أساليب جديدة من أجل دحض الثورة ومن بين هذه الأساليب إستراتيجية التعذيب التي مارسها بأبشع الطرق فالتعذيب في الجزائر كان يتطور من حين لآخر وتتنوع وسائله وكيفياته تبعا لتطور الذهنية الاستعمارية وازدياد حقد المستعمرين على الجزائريين[3].

فإذا أردنا إعطاء معنى التعذيب الذي كان يتلقاه الجزائريين فما هو إلا عبارة عن كل الأساليب الغير أخلاقية التي يتعرض لها كل مشتبه في انتمائه للثورة هدفها الضغط على المساجين وقتل الروح الوطنية الثورية فيهم وإجبارهم بكل الوسائل الممكنة للاعتراف بما لديهم من معلومات تفيد السلطات الفرنسية لكشف مخططات جبهة التحرير[4].

---

[1] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2007، ص 378.

[2] محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للطباعة والنشر، 2009، ص 137.

[3] رشيد زبير، المرجع السابق، ص 38.

[4] نفسه، ص 39.

وقد تفنن العدو الفرنسي في تعذيبه بأنواع عديدة وطرق أكثر من أن تكون بشعة وقذرة ونذكر أهمها ما يلي:

ـ التعذيب الجسدي: بلغ هذا الأخير خلال الثورة أبشع صور التعذيب الوحشي ضد المعتقلين والأسرى والمساجين والمناضلين الوطنيين، وذلك باللجوء إلى التنكيل بالجسم عن طريق وسائل متنوعة منها:

ـ التعذيب بالكهرباء: حيث تكون هذه العملية بتسليط التيار الكهربائي على أعضاء الجسم الحساسة حيث تحدث ألما شديدا تدفع الشخص إلى الاعتراف مهما كانت قدرة تحمله وتتم بعدة أشكال منها وضع الشخص فوق طاولة حديدية ويرش جسمه بالماء ليزيد من شدة الإحساس بالضغط الكهربائي[1].

ـ التعذيب بالنار: هذا النوع لا يساويه شدة وقسوة إلا جنون الذين يعملون به وهو وسيلة لا تكلف الجنود عناء كبيرا ولكنها تحدث آلاما شديدة في المعذب نظرا لما نتركه من تشوهات وتتم عن طريق تعرية الشخص من ثيابه ليبدأ عملية التعذيب عن طريق وضع السجائر المشتعلة على أنحاء الجسم أو يدهن بعض أجزاء الجسم بالوقود ويتم بعدها إشعال النار وهذا ما يدفع بالشخص إلى الاعتراف دون يشعر[2].

كما يتم أيضا تقييد يد المعذب من الخلف وحرق أطراف أصابعه بالكبريت ويثير ذلك آلاما يعجز عنها الوصف أما الحروق الناتجة عن ذلك فإنها تبلغ درجة خطيرة جدا[3].

---

[1] محمد قنطاري، من ملامح المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران، 2007، ص 179.

[2] بيار هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج عفيف، دار العلم للملايين، 1957، ص 51.

[3] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 145.

ـ التعذيب بالماء: كان يتم ذلك بإدخال قمع في الفم ويفرغ فيه الماء حتى ينتفخ البطن وبعد ذلك يقفز أحد الجلادين ويقوم بالضغط عليه بالأرجل ليخرج الماء من جميع منافذ الجسم وقد يؤدي ذلك إلى الوفاة[1].

كما كان يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة طويلة ثم نقلهم وغطسهم في الماء البارد مباشرة فقد استخدم الماء لإرغام الجزائريين على الكلام وحتى أن الماء كان متسخا مختلطا بمواد التطهير وليس صافيا[2].

ونجد العديد من وسائل التعذيب الجسدية كالتعذيب بالحبل ويكون ذلك خنقا أو شنقا أو ربطا على الأرض كذلك التعذيب بواسطة تكسير الحجارة، الطوب، الجري على الزجاج الحفر والردم والبناء بواسطة الكلاب أيضا وحرمانهم من النوم[3].

ـ التعذيب النفسي: وهو أقسى أنواع التعذيب وأشده بحيث أن الجلادين يحاولون استنطاق الجزائريين عن طريق إحضار زوجاتهم وأفراد عائلاتهم وتخييره بين الاعتراف أو اغتصاب إحدى نساء عائلته أمام مرأى عينيه، وهدف هذا التعذيب هو جعل الرعب والهلع يدب في نفوس المعذبين لأن هذه التأثيرات النفسية قد تؤدي بهم إلى الجنون و فقدان العقل وهذا أعنف من التعذيب الجسدي[4].

---

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص 304.

[2] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 204.

[3] بوعلام نجادي، الجلادون (1830-1962)، تر: محمد المعراجي، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، د.ت، ص 150.

[4] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 148.

المبحث الثالث: ديغول ومناورة الجزائر الجزائرية 1960:

1/- عرض فكرة الجزائر جزائرية:

عاد ديغول إلى الجزائر لتفقد أوضاع الجيش لتأكيد سيطرته على الوضع الداخلي ولدفع قواته المقاتلة إلى بذل المزيد من الجهد للقضاء على جيش التحرير الوطني وهو يرى أن النضال لم ينته بعد وأنه مازال مستمرا ويجب البحث عن الخصم والتغلب عليه وإلحاق الهزيمة به، ويؤكد في مذكراته أن تلك المعارك ستؤدي حتما إلى الجزائر الجزائرية بقرار من الأمة الفرنسية[1].

ومن خلال هذه الأفكار التي وضعها ديغول والمحددة لمفهومه بحق تقرير مصير الجزائر أعلن في سبتمبر 1960 في ندوة عن أفكاره المتعلقة بمشروعه الذي حمل له شعار "الجزائر جزائرية" ولتنفيذ هذا المشروع أعلن عن عزمه على إجراء استفتاء تقرير المصير ولفكرة الجزائر جزائرية، وانطلاقا من هذه الحقائق التي كان يؤمن بها خلال هذه الفترة ولم يصرح بها إلا بعد استقلال الجزائر من خلال مذكراته فإنه حاول أن يجد الحل المريح للقضية الجزائرية والحل الذي كان يراه مناسبا حسب تصوره وقد عبر عنه منذ عام 1955 حيث أكد على ضرورة استبدال السيادة في شمال إفريقيا بالشراكة وهذا يعني منح الجزائر استقلال ذاتي على شاكلة الاستقلال الذي منح لتونس والمغرب عام 1956 وهذه الفكرة ستشكل جوهر الشعار الذي رفعه عام 1960 الداعي إلى الجزائر جزائرية[2].

وفي خطاب ديغول الموجه للأمة الفرنسية يوم 14 جوان 1960 أكد على إعمال خطة جديدة لحل المشكلة الجزائرية وأن حق تقرير المصير هو الحل الوحيد والممكن لمأساة معقدة ومؤلمة، وهي أنه سيقدم على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر بالاتحاد مع فرنسا

[1] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 117-118.

[2] نفسه، ص 119.

فظهرت لأول مرة فكرة الجزائر جزائرية كما أكد أن القرار الأخير سيعود إلى الشعب الجزائري[1].

وفي تصريح آخر يوم 05 سبتمبر 1960 أكد بأن الجزائر ستكون جزائرية وتساءل أتصبح الجزائر جزائرية مع فرنسا أم ضدها كما وجه نداء إلى زعماء الثورة للبحث عن مخرج مشرف للقتال الذي دام طويلا ودعا جبهة التحرير الوطني للتفاوض كما عبر عن أمله وقناعته بأن تكون الجزائر جزائرية متعاونة مع فرنسا[2].

لقد كان مصطلح الجزائر الجزائرية الذي استعمله ديغول يمثل الخلفية والتوجه والإيديولوجيا نوعا ما والغطاء السياسي للإستراتيجية الشاملة والذي يبدوا في الظاهر مغريا للشعب الجزائري، فالمقصود منه حقيقة سياسية استعمارية جديدة تهدف أساسا إلى قطع صلة الجزائر بأمازيغيتها واستراتيجية فرنسا في هذا الصدد والمعنى الحقيقي الذي أعطاه ديغول لهذا المصطلح ليس المعنى المفهوم لدى الشعب الجزائري[3].

وأكد ديغول مرة أخرى على فكرته في خطاباته الموجهة للأمة الفرنسية ونطق لأول مرة بعبارة الجمهورية الجزائرية التي ستوجد في المستقبل [4]، وهذا الخطاب يتلخص في نقطتين هما: * تكون لها حكومتها وقوانينها وذلك بعد الإتحاد مع فرنسا في ميادين التعليم والاقتصاد والدفاع والخارجية.

*إذا أراد الجزائريون أن يكونوا مستقلين استقلالا تاما فإن الحكومة الفرنسية ستعمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوق الجزائريين الراغبين في البقاء مع فرنسا[5].

---

[1] المجاهد، "**رجال القانون الفرنسيون يؤيدون وجهة نظر الحكومة الجزائرية**"، ج3، ع 72، 1960/07/11، ص 05.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 121.

[3] عبد الحميد براهمي، المرجع السابق، ص 21.

[4] ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 290.

[5] المجاهد، "**أخيرا أذعنت فرنسا للتفاوض لكن**..."، ع 92، ج4، 1961/03/27، ص 06.

ولقد استخدم ديغول كل الوسائل للإبقاء على الوضع الاستعماري الجديد وبعد أن استنفذ كل الوسائل دعا إلى تعزيز القدرة العسكرية كخيار حتمي قد فرض نفسه، وقد ترجم هذا بزيادة عدد المجندين من الفرنسيين المسلمين بالإضافة إلى العسكريين المحترفين المدعوين بمسلمي الجزائر، كما يشمل المتعاونين المدنيين يمارسون وظائف إدارية أو يشكلون النخب التي كانت تعمل كواسطة بين سلطة الاحتلال والشعب الجزائري، وتكون المسافة بين من يريدون الجزائر الفرنسية وبين من يدافع عن الاستقلال[1].

سعى ديغول إلى إنشاء قوة ثالثة سياسية تنافس جبهة التحرير الوطني تقوم بدعاية واسعة لمشروعه الجديد وتبيان أهدافه فقرر ديغول القيام بزيارة استطلاعية إلى الجزائر ابتداء من 09 ديسمبر 1960 في محاولة منه إيجاد قطب ثالث يمرر من خلالها مشاريعه الاستعمارية فوجد في الجزائر أنصارا يتبنون مواقفه ويدافعون عنها[2].

وتكون مهمتها والهدف منها هو:

ـ ربط الجزائر بفرنسا بأشكال جديدة وهذا بسبب طريقة التجنيد والإنفاق على المدنيين والعسكريين.

ـ استعمال هذه القوة الهائلة من الأهالي لتحطيم جيش وجبهة التحرير الوطني.

ـ لتظهر لهذا الشعب بدائل أخرى غير الاستقلال كالاندماج أو الحكم الذاتي وكذا التشارك مع فرنسا و تأكيد هيمنة فرنسا ووجودها في الجزائر وذلك بواسطة جزائريين ذوي توجه فرنسي يكون في جميع المجالات[3].

---

[1] عبد الحميد براهمي، المرجع السابق، ص 21-22.

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 132.

[3] عبد الحميد براهمي، المرجع السابق، ص 21-22.

وتوفر فرنسا لهذا الغرض وسائل مادية وبشرية ومالية مهمة لتجسيد مشروعها والهدف النهائي يتمثل في الإبقاء على الهيمنة الفرنسية في الجزائر ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والثقافي ولإخفاء النيات الاستعمارية الجديدة لهذا المشروع تم إضفاء اسم ملتبس عليه وهو الجزائر جزائرية وهذا المصطلح يبدوا في ظاهره عاديا لا جدل فيه لكن باطنه يحوي العديد من المعاني، كان يوحي أن فرنسا مستعدة إلى أقصى حد بقبول استقلال الجزائر السياسي لكن عبر السعي لإفراغه من محتواه، أي تراها مستقلة شكليا لكن ضعيفة وهشة ومشدودة إلى الخارج ومرتبطة بفرنسا في المجالات الإستراتيجية أي جزائر مستقلة لكن في أحضان فرنسا[1].

2/- الهدف من مشروع الجزائر جزائرية:

*هي نوع من المراوغة والمناورة حتى يحقق السلام مع الجبهة لوقف إطلاق النار من جهتها، كما يهدف من وراءها إلى تكوين قوة ثالثة بها على الوضع الجديد.

*إقناع الرأي العام العالمي بمساندة الوفد الفرنسي أثناء عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[2].

*ليعطي بعدا شعبيا مع الجزائريين ويستنهضهم لاعتقاده أن جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري يغريهم الاسم، وقد أقدم ديغول على إنجاحه أثناء قدومه إلى الجزائر مراهنة منها على خلق قوة ثالثة وضنا منه أنه سوف يلقى الترحيب وسيباركها الجزائريون بالخروج إلى الشوارع وينادوا بحياة ديغول وحياة الجزائر جزائرية[3].

[1] عبد الحميد براهمي، المرجع السابق، ص 23.

[2] عبد الحميد دليوح، المرجع السابق، ص 21.

[3] نفسه، ص 21.

الفصل الثالث: أساليب المجابهة الثورية لسياسات الجمهورية الخامسة المنتهجة ضدها

- المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي
- المبحث الثاني: على الصعيد السياسي والاجتماعي
- المبحث الثالث: على الصعيد العسكري

المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي

لقد أدرك الجزائريون خطورة الرهائن السياسية للجنرال ديغول منذ تلقيهم خبر تعيينه رئيسا جديدا للحكومة الفرنسية فقد مثلت عودته لسدة الحكم في فرنسا علامة فارقة في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر كان لها انعكاس مباشر على الثورة الجزائرية، فبينما رأى بعض السياسيين من جبهة التحرير الوطني أن ديغول هو الوحيد القادر على التدخل بنجاح في الموضوع الخاص بالجزائر وذلك نظرا لسمعته داخل الجيش ورؤيته الواضحة للمستوطنين ووزنهم الحقيقي[1]، غلب الحذر والتوجس على الموقف العام لجبهة التحرير الوطني وهذا ما أبرزه فرحات عباس بقوله:" إن ديغول هو الفرنسي الوحيد الذي يمكننا التفاهم معه وسيكون خصما عنيدا فلا داعي للاستسلام وراء الأوهام، ستتواصل الحرب"[2].

ولهذا فإنه رغم الوسائل الجهنمية التي استخدمها ديغول ومشاريعه الإغرائية في تدمير الثورة إلا أنه لم ينجح وذلك راجع لالتفاف الشعب حول الثورة مما خيب آماله في البقاء بالجزائر حيث تصدت الثورة لسياسة ديغول عن طريق وضع إستراتيجية حقيقية بهدف مقاومة أي مشروع مهما كانت إغراءاته [3]، ومن بين هذه المشاريع نجد مشروع قسنطينة حيث لقي المشروع معارضة شديدة من طرف الجزائريين وقد بذلت قيادة الثورة أقسى مجهوداتها لمحاصرته، وذلك بتوجيه جبهة التحرير الوطني التي نبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته[4].

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 257.

[2] عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود حاج مسعود، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 105.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 288.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 195.

إلى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها بشرح وتبيان موقفها وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع وجندت كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير[1].

لقد تصدت الثورة الجزائرية لمشروع قسنطينة من خلال جملة من الإجراءات والمبادرات نبرزها في ما يلي:

*تدعيم الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الصومام كالمجالس الشعبية والمحاكم لتأييد القطيعة مع الإدارة الاستعمارية[2].

*التصدي لمشروع قسنطينة بتهديد كل من يستجيب له بالموت وقد نفذت ذلك في بعضهم.

*عملت كل من جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني على المعارضة الشديدة للمشروع وتنبيه الشعب إلى ضرورة رفض الفوائد والتسهيلات التي أتى بها وقد افتتح جيش التحرير جبهة العمل الفدائي في فرنسا ابتداء من 22 أوت 1958 حيث قام الفدائيون بالنسف والإتلاف في أنحاء مختلفة من فرنسا كمستودعات البترول ومحطات الكهرباء، الثكنات ومخازن السلاح والذخائر والمصانع وقاموا بتقتيل عدد من رجال الشرطة والدرك[3].

*كشف السياسة الاستعمارية وفضح الأساليب الفرنسية وتوعية الجماهير إديولوجيا وسياسيا ومواجهة هذه المصالح ميدانيا من خلال التأطير الواسع واليومي للجماهير وإبراز دور الهياكل الإدارية والصحية والقضائية والإعلامية للثورة[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 196.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 200.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 266.

[4] سالم جرد، المرجع السابق، ص 217.

*تنظيم جيش التحرير من جديد إلى وحدات قتالية صغيرة لضرب العدو في أي وقت ومكان مع مضاعفة العمليات الفدائية والعسكرية[1].

*تكثيف النشاط الدعائي والإعلامي لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتثبيت الشعب والمجاهدين وتعريف العالم بحقيقة الوضع في الجزائر[2].

*العمل على إبلاغ الجماهير بأخبار الثورة وتطورها داخليا وخارجيا قصد الحفاظ على الصة بين الشعب وثورته.

*توزيع الهلال الأحمر الجزائري دقيق القمح والحبوب الجافة والزيت والسكر والأرز وكذلك الحليب المجفف[3].

*نشرت الصحيفة المركزية لجبهة ت.و "المجاهد" عدة مقالات ترد فيها على مشروع ديغول الإصلاحي بقولها:"...إن مشروع قسنطينة لا يريد إصلاحا زراعيا حقيقا ولكنه يريد إيجاد نخبة متميزة من الجماهير يستطيع الاستعمار أن يستغلها في قمع كل محاولة ثورية ... وبهذا يظهر الوجه الحقيقي لمشروع قسنطينة إنه استمرار الحرب بوسائل أخرى، إن مشروع قسنطينة لم يهتم بالتطور الفلاحي لأن واضعيه يتصفون بالعمل السياسي وخلاصة القول أن مشروع قسنطينة في ما إذا تم تطبيقه بأكمله ستكون نتائجه تطور المنطقة الصناعية على حساب بقية البلاد وأن يتدهور الإنتاج الذي يهم المستهلكين الجزائريين وأن تفكك أجزاء الاقتصاد الوطني وأن تتضخم تبعية البلاد الأجنبية وتزداد خطورة"[4].

---

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 207.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 202.

[3] سالم جرد، المرجع السابق، ص 218.

[4] المجاهد، "**مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**"، ع 94، ج4، 1961/04/25، ص 09.

كما قامت الثورة الجزائرية في هذا الميدان بإقامة أسواق خاصة في بعض المناطق الجبلية وشجعت النشاط التجاري في الجبال بإقامة الدكاكين وغيرها ومنعت دفع الغرامة والضرائب بالإضافة إلى تشجيع الشعب على تنمية الثروة الحيوانية واستثمار الأراضي بل كانت تقدم لهم سلفية إما نقدا أو حيوانيا وذهبت أبعد من ذلك حيث أنشأت تعاونيات فلاحية تضم الأملاك التي هاجر أصحابها الأرض أو أشجارا مثمرة يستغلونها لفائدة الجيش والشعب معا، إلى جانب ذلك كانت الثورة تستعمل وسيلة لمقاطعة العدو مثل مقاطعة التبغ وغير ذلك[1].

*من الإجراءات المتخذة أيضا تدعيم صحيفة المجاهد بإنشاء وكالة الأنباء الجزائرية في ديسمبر 1961، بهدف تعريف العالم بنضال الشعب الجزائري والوجه الحقيقي للحكومة الفرنسية وكانت تصدر نشرة يومية من الـ 10 إلى 12 صفحة توزعها على وكالات الأنباء العالمية وفي الداخل تتضمن أخبار سياسة واقتصادية واجتماعية ودولية[2].

وبهذا الموقف للثورة الجزائرية أصيبت السلطة الفرنسية بخيبة أمل في تنفيذ المشروع لإضعاف الثورة الجزائرية وإبعاد الثوار عنها [3]، وذلك كون هذا المشروع قد طرح في وقت أصبح فيه الشعب الجزائري أكثر فطنة من أي وقت خاصة وأنه قطع مرحلة هامة في كفاحه[4].

أما عن موقف الحزب الشيوعي الجزائري فقد أرسل يوم 19 نوفمبر 1958 بواسطة البريد المركزي بقسنطينة نصا إلى شخص فضل عدم الكشف عن هويته، وتضمن موقفه من

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 155.

[2] Mouloud Aouimer, propagande et diplomatie au service de la guerre de libiration , El Massadir, N 10 (2 eme 5 re 2004)

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 196.

[4] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص 272.

خطاب مشروع قسنطينة ومما جاء في هذا الخطاب فإن الوطنيون الجزائريون لا يمكن أن يقبل به للاعتبارات التالية:

*أن رئيس الحكومة الفرنسية يرفض عمليا المفاوضات مع حكومة الجزائر المقاتلة وأنه طلب استسلام جيش التحرير الوطني من دون قيد أو شرط مع الاحتفاظ بقوات الاحتلال على الأرض الجزائرية.

*أنه يعد بإصلاحات تستهدف إصلاح البناء الاستعماري الفاسد ودمج الجزائر بفرنسا وأن الإصلاحات هي من اختصاص الجزائر الحرة[1].

وبهذا فإن جبهة ت.و قد فضحت كل تلك الأهداف التي جاء من أجلها المشروع وعبرت عن إدانتها لمشروع قسنطينة مؤكدة على أن التنمية الوطنية لن تتحقق إلا في إطار دولة جزائرية مستقلة[2].

بالنسبة لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة فقد أدركت جبهة التحرير الوطني حتمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني لمواجهة الهجمات العسكرية للسلطات العسكرية وكذلك مساعدتها في توعية الشعب من مخاطر المشاريع الإغرائية وكذلك العمل على كسب المزيد من الاعتراف و التأييد الدولي في قضية الجزائر من خلال إقناع المجتمع الدولي[3].

أيقنت الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ الوهلة الأولى أن الهدف من مشروع قسنطينة هو القضاء على الثورة بالمشاريع الإصلاحية وعن طريقه يحقق عملية الإدماج وإيجاد طبقة

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 333.

[2] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 179.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 245.

متميزة وهي نفس الفكرة التي أيقنتها جبهة التحرير الوطني لذلك يعتبر موقف الحكومة المؤقتة من مشروع قسنطينة نفسه موقف الجبهة، فحينما شعرت الحكومة المؤقتة بمدى خطورة المشروع قامت بتوضيح وشرح انعكاساته على العمل المسلح وتأثيره على الرأي العام العالمي[1].

لقد زادت الحكومة المؤقتة من الوعي لدى فئات الشعب المختلفة وذلك من خلال إعلانها من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958 استعدادها للتفاوض مع فرنسا حول استقلال الجزائر، وقامت بتكثيف أعمال التوجيه والتوعية في أوساط المواطنين لاسيما عبر وسائل الإعلام التي أصبحت قوية وفعالة سواء بواسطة الإذاعة رغم تشويش العدو عليها ومصادرة وسائلها من المواطنين أو بفضل اتصالات وتنقل المحافظين السياسيين ونشاطات المجالس الشعبية في المدن والأرياف[2].

نشرت الحكومة المؤقتة مقالا في جريدة المجاهد بعنوان:" مشاريع ديغول الاقتصادية لن تنقض الاستعمار" حيث سردت فيه مختلف المشاريع التي قامت بها الحكومات التي سبقت حكومة ديغول وكيف أنها فشلت كلها في القضاء على الثورة وصولا إلى أن مصير مشاريع ديغول الاقتصادية سيكون مصيرها نفس مصير المحاولات السابقة[3].

وفي هذا الصدد جاء في الجريدة على لسان الحكومة المؤقتة ما يلي:" ... إن سوستال بعد تعيينه راح يوزع الدقيق والسكر واللباس على السكان على أن يصرفهم بذلك عن تأييد الثورة، ونفس المحاولات جربها لاكوست الذي يتوهم مع الفرنسيين أن العربي عاجز أن يكافح من أجل شيئ مقدس وهدف نبيل وأنه إذا حمل السلاح فإنما طلبا للارتزاق، لكن العربي برهن عكس ذلك وأحبط كل هذه المحاولات التي لم تسفر إلا عن تضخيم صفوف المجاهدين ومد

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 267.

[2] سالم جرد، المرجع السابق، ص 217.

[3] المجاهد، "**مشاريع ديغول الاقتصادية لن تنقض الاستعمار**"، ج2، 1958/12/24، ص 15.

نطاق الثورة حتى تشمل جميع طبقات الشعب وكل التراب الوطني، إذن محاولة ديغول هذه سيكون مصيرها مصير المحاولات السابقة ولن يتوصل إلى ما يريده من صرف الجزائريين عن قضيتهم الوطنية... كما أنه لم يتمكن من مخادعة الرأي العام العالمي بلا ولا العربي لأن الواقع الجزائري سيراهن على الحرب"[1].

كما ردت الحكومة المؤقتة الجزائرية على المحاولات الفرنسية للاستئثار بالبترول الجزائري وجعله ملكا لفرنسا، وإدخال الشركات الأجنبية فقد تولت الحكومة المؤقتة مسؤولية منع أي تعاون بين الرأس مال العالمي وكبر المؤسسات العالمية، وذلك بخوضها حربا إعلامية ودبلوماسية[2].

وفي هذا الصدد صرح وزير الإعلام في لحكومة المؤقتة "أحمد يزيد" من تونس قائلا:" إن الطابع الزائل للعقود التي أبرمتها فرنسا مع المؤسسات البترولية الأجنبية لا تلزم بأي حال من الأحوال شعبنا وحكومتنا ... التي نعتبرها أعمالا عدائية ضد الشعب" وصرح أيضا "إبراهيم مزهودي" قائلا:" كل اتفاق أبرم مع فرنسا بشأن الصحراء (البترول) يعتبر عمل عدائي ضد الشعب الجزائري الذي سوف لن ينسى ذلك وأن الحكومة المؤقتة قد تنتظر من الشركات الأجنبية بما فيها الشركات الفرنسية وهذا صونا لمصالحها إعادة النظر في موقفها إزاء الحكومة الفرنسية"[3].

في الأخير يمكن القول أن كل المواقف الوطنية تجاه ما جاء به ديغول فضحت تلك الأهداف وغبرت عن إدانتها لمشروع قسنطينة مؤكدة أن التنمية الوطنية لن تتحقق إلا في

[1] المجاهد، "**مشاريع ديغول الاقتصادية لن تنقض الاستعمار**"، ج2، 1958/12/24، ص 15.

[2] سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 214.

[3] هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 306.

إطار دولة جزائرية مستقلة، ووجهت الشعب الجزائري برفض المشروع وجندت كل طاقاتها ضده[1].

وبهذا الموقف للشعب الجزائري أصيب مشروع قسنطينة والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه بهدف إضعاف الثورة وإبعاد الشعب عنها، لكن مع تنبه الجزائريين لذلك ورفضهم المشروع من أساسه بقي مجرد حبر على ورق لأنه مبني ومؤسس على باطل[2].

[1] عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 173.

[2] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007، ص 204.

المبحث الثاني: على الصعيد السياسي والاجتماعي:

1/- سلم الشجعان:

لا شك أن الجنرال ديغول كان يملك منذ البداية تصورا متكاملا للقضاء على الثورة باستناده على ركائز واضحة تتمثل في إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين والقيام في نفس الوقت بإصلاحات زائفة تبقي على الجزائر أرضا فرنسية، وقد كان لها تأثيرات واضحة على مسار الثورة التي كادت تعصف بها لولا حنكة قادة الثورة والمواقف الحازمة والصارمة تجاه هذه السياسة[1].

ولقد اتخذ قادة الثورة التحريرية مجموعة من المواقف والإجراءات ضد هذه السياسة الجهنمية التي هدفها ضرب الثورة يمكن إبرازها في مايلي:

لقد حاولت الثورة جديا المساهمة في تحسين وضعية عائلات تجميع الإخوة الذين سقطوا في ميدان الشرف وكذلك المفقودين والمعتقلين إذ تقدم لهذه العائلات بانتظام منح معقولة وكافية ومن ناحية أخرى تقوم باتصالات مع الإخوة المعتقلين وهو ما يساعد على رفع معنويات المكافحين المساجين[2].

وقد كان المجاهدين الذين يتحملون الأعباء العائلية تقدم لهم إعانات شهرية وذلك للمحافظة على الروح القتالية للمجاهدين وعدم الانسياق وراء إغراءات مشروع سلم الشجعان، كما تقدم إعانات على نفس هذه القاعدة للمسلمين عندما يقومون بمهمة مستمرة دائمة أي 30 يوما، ويحصلون على نصف المبلغ إذا كانوا يعملون 15 يوما في الشهر وربعا إذا كانوا يعملون

---

[1] رمضان بورغدة، **عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة**، حوليات جامعة قالمة، 2008، ص 96-97.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 193.

أسبوعا في الشهر، أما الأسرى وعائلات الشهداء فيحصلون على إعانة على شاكلة إعانة المجاهدين[1].

حيث كانت تحصل العائلات التي يشارك أحد أفرادها في الثورة على مبالغ مالية متفاوتة حسب الرتبة حيث تحصل العائلة التي يكون أحد أفرادا برتبة جندي على 1000 فرنك، أما العريف 1500 فرنك وبالنسبة للعائلة التي أحد أفرادها برتبة ضابط يحصل على 3500 فرنك، وتعتبر هذه الإعانات المالية التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني للجنود المشاركين في الثورة وعائلاتهم كلها هدفها حماية الثورة من الانسياق وراء الأوهام التي يبيعها ديغول الذي يسعى من خلالها لزرع الخلافات والفتنة داخل جيش التحرير من خلال مبادرة سلم الشجعان[2].

*الحكومة المؤقتة: أما عن رد فعل الحكومة المؤقت فقد شككت في أهداف هذه المبادرة الديغولية واعتبرتها محاولة جديدة لزعزعة الصفوف ومشروعا خادعا فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقيه خاصة غيمولي لأن هذا الأخير في مشروعه الشهير لم يجرؤ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام في حين فعلها ديغول في مبادرته هذه[3].

فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للمشروع أصدرت بيانا أعلنت فيه عن رفضها الصريح لمقترح ديغول الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية [4]، وبهذا اعتبرت الحكومة المؤقتة مبادرة ديغول غير جدية لأنها فارغة المحتوى ولا تحتاج إلى تفكير وأن الجزائر لا تفاوض إلا على الاستقلال[5].

---

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 124.

[2] نفسه، ص 125.

[3] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 575.

[4] لخضر شريط، المرجع السابق، ص 53.

[5] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 276.

وفي 25 أكتوبر اقترح فرحات عباس بيانا رسميا للحكومة المؤقتة رفضت فيه العرض قائلا:" ليس التفاوض هو المقترح علينا إنما الاستسلام المشروط"، واقترح لقاءا سياسيا في مكان محايد وهو ما رفضه الرئيس الفرنسي الذي قال عندما سمع رد الحكومة المؤقتة "إنهم متعجلون هؤلاء السادة في الأفلان فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك سأغني أغنيتهم"[1].

وتذكر جريدة المجاهد أن الحكومة المؤقتة تؤكد وتشدد على الرفض لسلم الشجعان مع تركها الباب مفتوحا أمام أية مفاوضات جادة وجدية وتؤكد دائما رغبتها في حل المشكل الجزائري حلا سلميا تفاوضيا، وقد جاء في مجمل التصريح ما يلي:" ولكنه نسي أو تناسى ما هي علاقة الجزائر بفرنسا؟ هل هي علاقة اتصال أم انفصال؟ ونسي أن الشعب الجزائري قد رفض الإدماج بكل أشكاله وهو في أشد حالات ضعفه وقهره فكيف يقبله اليوم وثورته في عامها الرابع قد لقيت وأحدثت صدى كبيرا ونفضل أن نكون عشرة ملاين من الجثث الهامدة على أن نكون عشرة ملاين من الفرنسيين".

ولكن لا يعني إطلاقا تزمت الجانب الجزائري بشأن الدخول في مفاوضات حاسمة وجدية بل على العكس من ذلك فإنها فتحت المجال لذلك[2].

كما يذكر عمر بوضربة أهم النقاط التي ركزت عليها الحكومة المؤقتة لرفض المشروع وتتلخص في:

*تأكيد ديغول من خلال المبادرة على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري وهو ما استنتج من خلال أسلوبه وسياسته التي ظهرت في خطابه.

*الخطاب أعطى صورة عن نظرة ديغول لحل القضية الجزائرية فجزأ قيادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين بين معتدلين ومتطرفين وبالتالي يريد التفاوض مع مجموعة من العملاء

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 116.

[2] المجاهد، " **حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال**"، ع 32، ج3، 1959/11/01، د.ص.

ليموه الرأي العام ويظهر بأنه متمسك بالحل السلمي للمشكل الجزائري وأنه لا يعترف بالجبهة وجهازها التنفيذي ح.م.ج.ج الممثلين الشرعيين والمفاوضين المقبولين واقتناعها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض بصورة جدية[1].

*استناد الحكومة المؤقتة إلى بعض مقاطع خطاب ديغول للتدليل على حالة الحرب في الجزائر، فتكلم عن العلم الأبيض ووضع السلاح وهو ما يعني الاعتراف بوجود معارك في الجزائر ومن خلال وجهة نظر الحكومة المؤقتة يعتبر اعترافا ضمنيا بوجود حالة حرب وبالتالي ينبغي تطبيق القوانين المتعلقة بالحروب ولهذا لابد من حل النزاع بالطرق السلمية عن طريق التفاوض بين المتنازعين[2]، وقد وضعت الحكومة المؤقتة مجموعة من الشروط (لا للصلح) إلا على الأسس التالية:

ـ التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.

ـ الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير[3].

ـ فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية .

ـ إعلان إيقاف النار على أساس هذه الشروط[4].

وبهذا جددت الحكومة المؤقتة ترحيبها بأي دعوة من الحكومة الفرنسية بالتفاوض في صورة جدية وفي بلد محايد، وهي إشارة إلى أن الحكومة المؤقتة تقبل بالشرط المسبق الذي وضع

[1] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 576-577.

[2] نفسه، ص 578.

[3] وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 142.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 215.

في بيان أول نوفمبر ثم أكدت عليه في مؤتمر الصومام والمتمثل ف ضرورة اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الشعب الجزائري كشرط لأي مفاوضات معها[1].

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع إما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها عليه الحكومة الجزائرية أو استمرار الحرب لأنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من أجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب دون تحقيق هذه المبادئ[2].

أما جبهة التحرير الوطني فقد أطلقت شعارا للامتناع عن الانتخاب أو الترشح وتؤكد أنها وجيش التحرير والحكومة المؤقتة قد أدانت الانتخابات وبينت بطلانها في ظل وجود جيش محتل يعمل على إجبار الناس على الاقتراع وعلى تأييدها، وهنا يشرح فرانتز فانون عبارة "عودوا إلى منازلكم" فيقول بأن ديغول يدعوهم بكل سذاجة إلى عودة الجزائريين غلى منازلهم وهو يجهل معطيات المسألة الحقيقية فهو يحسب أن قوتنا تقدر بعدد البنادق الثقيلة ولقد كان هذا صحيحا في الشهور الأولى من عام 1955، أما اليوم فإن الأمر لم يعد كذلك لأنه أصبح لنا دعم خارجي من سكان العالم كله[3].

إن فشل القيادة الفرنسية جعلها تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يجنحون للسلم ولا يريدونه فحسب ما كتبته جريدة البرلمان الفرنسية تقول:" هذا الرفظ غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة

[1] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 578.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 217.

[3] فرانتز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، مرا: عبد القادر بوزيدة، ط1، دار الفرابي، بيروت- لبنان، 2001، ص 20.

التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مركزا لها بعيدة عن الأخطار فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير"[1].

كما نجد أن بقية الصحف الفرنسية الاستعمارية قد سارت على نفس منوال جريدة البرلمان دون أن توضح معنى السلم الذي دعا إليه ديغول هل هو سلم أو تسليم؟ كما حملت نفس الجريدة مسؤولية إطالة الحرب لكل من تونس والمغرب بهدف إخراج الثورة من محتواها الوطني وادعائها بأنها مسيرة من طرف أيادي أجنبية فكتبت تقول:" أن مسؤولية إطالة الحرب إلى كل من تونس والمغرب بفتح أراضيها لتكون حصنا منيعا للثوار ولما لم تحقق هذه السياسة هدفها لجأ ديغول إلى التخطيط للدمج النهائي للجزائر بفرنسا[2].

وجدير بالذكر أن جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني قد أشارت إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول من خلال مبادرته وتساءلت هل أن الجنرال ديغول مخلص وصادق في رغبته في السلم، لتشير إلى استعماله للغة مبهمة في تصريحاته بهدف تغليط الرأي العام العالمي والرأي الفرنسي حول نواياه الحقيقية[3].

رغم أن الموقف الواضح الذي اتخذته الحكومة المؤقتة من سلم الشجعان إلا أن الجنرال ديغول حاول استغلال بعض قادة الثورة والتشهير بمخططه بعد أسر الرائد عز الدين في 17 نوفمبر استعماله كنموذج وداعي لوقف إطلاق النار، والجدير بالذكر أن ديغول قد جدد الدعوة لسلم الشجعان في خضم تأكيده على حق تقرير المصير للشعب الجزائري في خطاب 10 نوفمبر 1959[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 218.

[2] نفسه، ص 218.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 90.

[4] رمضان بورغدة، عرض سلم الشجعان...، المرجع السابق، ص 116-118.

وأمام رد الحكومة المؤقتة بتفويض القادة المساجين (آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، وخيضر) لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية في حال قبولها ضمانات وشروط تقرير المصير، رد الجنرال ديغول يوم 20 نوفمبر بقوله:" ما وضعه الثوار الجزائريون يتمثل في أخذ الطريق التي رسمناها ... أريد التكلم مع المحاربين لا أتكلم على الذين هم خارج المعركة"[1]، ليؤكد من ستراسبورغ في 22 نوفمبر" نحن نريد السلام ولكن أيضا الحفاظ على فرنسا في الجزائر، فقد قمنا برسم طريق تجعلنا نقود وندعوا الآخرين لكي يأتوا للقائنا فالسلام والحرب ينفرزان في أوروبا"، هنا لم يتوان ديغول عن تجديد الدعوة لمشروع سلم الشجان ففي 14 جوان 1960 جدد قائلا:" إني أعتقد أننا لم نكن اقرب إلى حل حقيقي مما نحن الآن ... إننا نضمن الحرية الكاملة للاستفتاء وجميع الاتجاهات ستساهم في المناقشات ... إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية، ونسوي مصير الأسلحة والمكافحين وبعد ذلك يبذل كل شيئ ليقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء..."[2]

فإذا كان متوقعا أن مبادرة سلم الشجعان ستلقى رفضا تاما من قبل جبهة التحرير الوطني فإنها بقيت كالجمرة تحت الرماد، فقد خلقت صعوبات واجهت القادة العسكريين في الداخل وخلافاتهم مع الحكومة المؤقتة ومع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني دون أن تشكل خطرا جديا على الثورة، وبهذا فإن رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن وصفه بالرد الذكي فمن جهة بينت عيوب المبادرة وشككت في صدق نواياها ومن جهة ثانية حرصت على الظهور بمظهر الساعي للحل السلمي الحريص عليه من خلال الدعوة للتفاوض وترحيبها بكل دعوة من طرف الحكومة الفرنسية[3].

---

[1] رمضان بورغدة، عرض سلم الشجعان...، المرجع السابق، ص 110-112.

[2] المجاهد، "**تاريخ تقرير المصير في خطاب ديغول**"، ع 71، 1960/06/27.

[3] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة...، المرجع السابق، ص 578.

2/- سياسة تقرير المصير:

*الحكومة المؤقتة: على وقع ما كانت تعيشه الحكومة المؤقتة الجزائرية عشية إعلان ديغول لمشروعه حول تقرير المصير في الجزائر أين كانت القيادة منقسمة على ذاتها غارقة في صراعات داخلية ما وضع الحكومة المؤقتة إبان هذه الظروف العصيبة أمام امتحان عسير لإثبات قيادتها للثورة وتمثيلها للشعب الجزائري[1].

وهذا ما برز خلال الاجتماعات التي عقدت للتدارس والرد على اقتراحات الجنرال ديغول حيث تم عقد سبعة اجتماعات يومية من 20 إلى 28 سبتمبر باستثناء يوم 23 سبتمبر 1959، ثلاثة من تلك الاجتماعات كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة المؤقتة والعقداء أيام 20، 21، 27 سبتمبر بغية مناقشة كل الجوانب التي جاء بها مقترح ديغول ثم صياغة الرد المناسب وفي هذا الوقت قامت الحكومة المؤقتة بعديد الاستشارات الداخلية والخارجية ما جعلها تستغرق 12 يوما للرد على مقترحات ديغول[2].

فعلى الصعيد الداخلي تم عقد اجتماعات إعلامية منها الاجتماع الإعلامي لقاعدة تونس يوم 19 سبتمبر ترأسه وزير الداخلية لخضر بن طوبال حيث أكد فيه الحاضرون على عدم تضييع الفرصة مع ضرورة احترام وحدة الشعب والتراب الوطني والاعتراف بالحكومة المؤقتة والدعوة للالتفاف حولها، كما أبرز بن طوبال أن ديغول قد أفرغ حق تقرير المصير من محتواه وأن نواياه سيئة وأن رد الحكومة المؤقتة لن يصاغ إلا بعد تلقي ردود الداخل وجيش الحدود[3].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الأبحاث العربية، بيروت-لبنان، 1983، ص 214.

[2] فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص 369.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 95-96.

وفي يوم 22 سبتمبر تم تشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان الرد على الجنرال ديغول وفي اليوم الموالي تمت صياغة البيان الذي نوقش يومي 24 و 25 سبتمبر بحضور محمد الأمين دباغين حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات الغامضة، لتتم قراءة وضبط البيان النهائي يوم 26 سبتمبر حيث أجمع الحاضرون على أن هذا الرد سيمثل أول خطوة في طريق حل القضية الجزائرية، كما تم استشارة المسجونين الخمسة وقادة جيش الحدود والقادة العسكريين في كل من تونس والمغرب[1].

أما على الصعيد الخارجي فقد قامت الحكومة المؤقتة بإجراء استشارات دولية واسعة مع الدول الصديقة والشقيقة خاصة مع دولتي الجوار تونس والمغرب اللتان كان لهما علاقة مباشرة مع الصراع الجزائري الفرنسي وهذا بقصد التعرف على المعطيات الدولية، والدوافع الكامنة وراء مبادرة ديغول فقد اتصل كريم بلقاسم برئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر وشرح له خلفيات مشروع ديغول فاقترح عليه عبد الناصر بضرورة التأكيد على التمسك بهدف الثورة وهو الاستقلال ورفض الحلول الوسطى وأكد للوزير الجزائري دعم حكومته للثورة في حال رفضها مبادرة ديغول[2].

وبهذا جاء الرد المنتظر من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليؤكد أن قيادة الثورة لم تنخدع بواقع النقاش فكلا الطرفين لا يمكنهما التراجع، حيث أذيع في 28 سبتمبر 1959 بيان الحكومة المؤقتة في ندوة صحفية من العاصمة التونسية تضمن نقاط عديدة حددت مفهوم تقرير المصير كما تتصوره قيادة الثورة[3].

ولقد جاء في نص البيان ما يلي:" إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبنا هي عناصر موضوعية جوهرية ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 96-97.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 372.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر...، ج2، المصدر السابق، ص 322.

حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية أو دينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا المبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني وتعبر عن عزيمة الشعب التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم ... أما فيما يخص ثروات الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية ومن البديهي بعد التحليل الكامل لهذه المبادئ أن الالتجاء إلى الاستفتاء لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم"[1].

وبهذا فإن البيان قد أوضح أن الحكومة المؤقتة لن تمهل أي فرصة لتحقيق السلم بعد اعتراف الجنرال ديغول بتقرير المصير للشعب الجزائري وهذا ما أكده في:" إن الشعب الجزائري كان مرغما من طرف المستعمر على حمل السلاح، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة تحدوها إرادة مواصلة الحرب حتى الاستقلال الوطني فإنها بالمقابل لا تفرط في أي فرصة تحمل أمل تحقيق السلم"[2].

وبهذا نوجز النقاط التي جاء بها البيان كالآتي:

*اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية علنيا وباسم فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إذ أنه يعتبر هو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية وهو أداة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله الوطني، إضافة إلى التأكيد على أن حق تقرير المصير الوارد والذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يمكن الشعب الجزائري من ممارسة سيادته الوطنية التي سرقت منه نتيجة الغزو الاستعماري الغير شرعي المسلط عليه[3].

[1] المجاهد، "**النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

[2] المجاهد، "**النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

[3] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 101.

وهذا ما يؤكده البيان قائلا:"إن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها المسجل في بيان جبهة التحرير الوطني كان دائما يشكل هدفا أساسيا في مسار الثورة الجزائرية باعتباره وسيلة ديمقراطية وسلمية للشعب الجزائري، وهو مقرر ومسجل في ميثاق الأمم المتحدة فإن تقرير المصير هو حق الشعوب في التمتع بحرية الاختيارات لذلك فهو يعيد الشعب الجزائري حق التمتع بالسيادة الوطنية التي انتزعت منه مؤقتا"[1].

*يؤكد البيان على أن الهوية الجزائرية تحددها أطر لا يمكن إهمالها في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الجزائري وتلفت نظر الرأي العام العالمي إلى الأخطار التي قد تنتج عن المساس بهذه الوحدة مما قد يعيق من المشكل الجزائري ويهدد الأمن والسلم العالميين[2].

*وفيما يخص قضية ربط مصير الشعب الجزائري بالموافقة الفرنسية فإن هذا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير ويتعارض أيضا مع الديمقراطية وفي هذا تؤكد الحكومة المؤقتة" أن رهن حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي ما هو إلا تنكر صريح لتقرير المصير والديمقراطية"[3].

*أما عن الاستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري الذي رآه ديغول على أنه سيؤدي الفوضى والمعاناة فإن بيان الحكومة المؤقتة قد أكد على هذا الاستقلال لهو شرط أساسي لتحقيق الرقي الحقيقي وسيضمن حرية الأفراد وأمنهم كما سيرسي قواعد تشييد المغرب العربي والتعاون الحر الواسع والمثمر[4].

---

[1] المجاهد، "**النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

[2] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 66.

[3] المجاهد، **النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

[4] المجاهد، "**النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

بعد إيضاح هذه المبادئ فغن الحكومة المؤقتة تتصور الاستفتاء الذي يقود لتحقيق السلم لا يمكن أن يتحقق في ضل الحرب المتواصلة التي تزداد فتكا مع مرور الأيام وذلك لن يعيد السلم على الجزائر فالشعب الجزائري لن يتمكن من ممارسة اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال يضم أكثر من نصف مليوني جندي وما يقارب ذلك من رجال الشرطة والجندرمة والميليشيا، والاختيار الحر لن يتم بصورة كاملة وأكثر من ربع السكان في السجون والمحتشدات[1].

والجدير بالذكر أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة المؤقتة الجزائرية هي وحدها الأمينة والقيمة الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب إلى غاية تحقيق حريته وأن الأمن لن يتحقق دون موافقتها[2].

مما سبق يتضح أن الحكومة المؤقتة قد أبدت في بيانها رغبتها الأكيدة من قبل الثورة الجزائرية والشعب الجزائري في تقرير المصير ولكن يتم ذلك تحت الشروط التي حددتها والتي تؤكد فيها على أن تقرير المصير لا يمكن أن يتم تحت خراب الجيش الفرنسي وذلك شرط أساسي ليقول الشعب الجزائري كلمته بعيدا عن أي تهديد[3].

وفي إطار تنفيذ الشروط يذكر يوسف بن خدة بأن تقرير المصير هو بصريح العبارة يعني فرض الخيار بين ثلاث أمور: الاستقلال والفرنسة والمشاركة فقد استبعد ديغول الأولين واستبقى المشاركة بحيث تكون للجزائريين صورية علاوة على بقاء الصحراء فرنسية، فما كان علينا سوى الرفض لهذا فشلت خطته فشلا ذريعا أمام الشروط الموضوعة من قبل الحكومة المؤقتة[4].

---

[1] المجاهد، "**النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959**"، ع 52، 1959/10/05.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 484.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر...، ج2، المصدر السابق، ص 323.

[4] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 136.

أما عن موقف جيش التحرير الوطني فقد يرى لخضر بن طوبال أن الجنرال ديغول وعبر تصريح 16 سبتمبر يريد أن يسحق ويدمر كل شيء حي على أرض الجزائر ويرفع راية السلام في المنابر الإعلامية والدبلوماسية الدولية، هذا ما عبر عنه بقوله:" ليس السلام إذا في الغد لا سيما أن سلطة ديغول على جيشه لا تزال بعيدة عن التوطد ... طالما تحتفظ فرنسا بالأمل في نصر عسكري ستبقى آفاق السلام بعيدة وعندما نتوصل لإقناعها باستحالة محو ثورتنا حينئذ يصبح السلام أكيدا"[1].

هذا ما جعل قيادة الثورة بعد استشارتها لقادة الداخل تصدر أوامرها لتكثيف العمليات العسكرية بعيدا عن إعلان الجنرال ديغول، حيث شهدت كل ربوع الجزائر تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف فرنسية دعما لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية تسببت في خسائر فادحة في صفوف القوات الفرنسية لم تعترف الحكومة الفرنسية إلا بقليل منها[2].

كما تؤكد صحيفة المجاهد تسجيل الفدائيين لأكثر من 37 عملية كل 24 ساعة ما جعل المتطرفين يطالبون بفرض حالة الحصار ويرون أن الحكومة لم تستطع حمايتهم، فلجؤوا لإرسال بعثة لمقابلة الجنرال "ماسو" وقيادته المرتبكة أمام نشاط وتعدد كمائن الفدائيين التي استهدفت هياكل الاقتصاد الفرنسي خاصة أنابيب البترول التي جعلت الجيش الفرنسي يتشتت بين حمايتها من جهة والقيام بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني من جهة أخرى[3].

أما في فرنسا فإن مناضلي جبهة التحرير الوطني قد عملوا على توزيع والترويج لبيان 28 سبتمبر 1959 وشرحه حيث تم توجيه نداء للشعب الفرنسي بتاريخ 17 أكتوبر جاء فيه:"

---

[1] عبد الرحمان بوقارة، سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2015/2014، ص 83.

[2] المجاهد، "**نصف الشهر العسكري**"، ع 53، 1959/10/19.

[3] المجاهد، "**القوات الفرنسية بين نارين جيش التحرير الوطني وأنابيب البترول**"، ع 59، 1960/01/11.

أنه من أجل تطبيق فعلي لحق تقرير المصير لا بد من ضمانات لأن الاستشارة الصحيحة لا يمكن أن تجري تحت ضغط جهاز عسكري وبوليسي ضخم، وما من فرنسي حسن النية سيلوم الحكومة المؤقتة على المطالبة بالحد الأدنى من الضمانات الجوهرية"، أما فيما يخص النشاط العسكري فإن تعليمة الشهر كانت " لا يجب أبدا التراجع أمام قوات النظام"[1].

أما عن موقف الشعب الجزائري فإن تصريح الحكومة المؤقتة في بيان 28 سبتمبر 1959 كان كفيلا بضمان مساندة الشعب الجزائري ووقوفه إلى جانب حكومته وجيشه حيث جاءت ردود الأفعال مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة وفي هذا الصدد يقول عبد الحفيظ بوصوف:" انكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال ديغول وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة"، أما في تونس يقول بن طوبال:" لقد زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة رغم ان المثقفين منهم وجدوه جافا نوعا ما ولكنه مقبول على العموم"[2].

بالنسبة للداخل فقد عملت اللجان الشعبية على شرح وتوضيح مقاصد الجنرال في الوسط الشعبي وهو نفس الدور الذي قامت به جريدة المجاهد، حيث قامت بتقديم شرح مفصل لمفهوم تقرير المصير تحت عنوان:" تقرير المصير كما يجب أن تعرفه" إضافة إلى شرح موقف الحكومة المؤقتة ولماذا تطالب بالضمانات في الاستفتاء كما عمدت لإبراز الكيان القومي للجزائر الذي أنكره الجنرال ديغول[3].

كما قامت الجريدة بنقل نداء الرئيس فرحات عباس للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة الجزائرية حيث ثمن الرئيس ما حققته الثورة إلى هذه المرحلة، مؤكدا للشعب الجزائري أن هذه الحرب ستتواصل بسبب إصرار العدو عليها:" ... أشعر أن واجبي هو أن أقول لكم

---

[1] علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي (1954-1962)، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضين دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 156.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة...، المرجع السابق، ص 104.

[3] المجاهد، "**تقرير المصير كما يجب أن تعرفه**"، ع 52، 1959/10/05.

إنه ما تزال هناك امتحانات أخرى تنتظرنا ولكنني واثق من أن أي امتحان منها لن يزعزع إيماننا ولن ينال من آمالنا"[1].

بهذا أصبح الجزائري يعرف معنى مشروع الجنرال ديغول القائم على الكلام والتصويت في المدن والقرى والقتال في الجبال حسب تعبير أحدهم، وإجمالا فإن نظرة المسلمين للمشروع لا تعدوا عما قاله أحد شبان الجزائر العاصمة:" لا بأس به، هناك أشياء طيبة ولكن هناك أيضا أشواك وعلى كل فإن الزهرة التي كنا ننتظرها جميعا لن نجدها في هذه الباقة"[2].

يمكن القول في الأخير أن كل جهود جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جعلت من الفرنسيين والسلطات الفرنسية على حد سواء يدركون أنهم لم يعد بإمكانهم قهر الجزائريين أو الاحتيال عليهم بالمكر والخديعة لأنهم تفطنوا لكون ديغول أراد من خلال هذا المشروع خلق منظمة فرنسية بالجزائر بإيجاد جنسية مزدوجة للراغبين في البقاء مع فرنسا وهذه الفكرة الخطيرة قد ردت عليها الثورة بكل عنف [3]. أما عن بيان الحكومة المؤقتة فقد كان له صدى على جميع الأصعدة فعلى المستوى الداخلي نجده قد حضي على دعم وتأييد من طرف قادة الولايات والإطارات الموجودة على الحدود في المشاورات التي أجريت بشأن الرد على هذا المشروع، أما خارجيا فقد عبر عن حنكة دبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية لذا فإنه حقق نجاحا دبلوماسيا وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة المؤقتة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي[4].

---

[1] المجاهد، "**نداء من الرئيس عباس إلى الشعب الجزائري**"، ع 54، 1959/11/01.

[2] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية سنة 1959، ج1، ط1، خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، د.س، ص 103.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 220.

[4] لخضر شريط ، المرجع السابق، ص 68-69.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد واجهت مبادرة ديغول بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد انصهر في بوطقة واحدة عبر عصور عديدة وإلى جانبه الأغلبية الأوروبية المسيطرة، مؤكدة على أن الحل يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة[1].

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير....، المصدر السابق، ص 18.

المبحث الثالث: على الصعيد العسكري:

لقد عمدت جبهة التحرير الوطني إلى إستراتيجية جديدة تتناسب مع الوضع الجديد الذي آلت إليه الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة، خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت ترفع شعار التهدئة وإعادة الأمن مستعملة بذلك كل الوسائل المادية والبشرية للقضاء على الثورة ولتثبيط معنويات الشعب وإبعاده عن ثورته، فعن مواجهة جيش التحرير الوطني لبرنامج شال فقد اعتمد على خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع لأنه فضل أن يجرب عمليات شال الجديدة حتى يعرف طبيعتها ليكون فيما بعد أقدر على مواجهتها وهذا ما جعل الجيش الفرنسي لا يصطدم في عملياته بالولاية الخامسة بفرق جيش التحرير إلا نادرا لأن قيادة الثورة قد أصدرت الأوامر إلى مختلف وحداتها بأن لا تظهر للجيش الفرنسي ذلك ما أدى بالقيادة الفرنسية إلى الاعتقاد بأن الولاية الخامسة قد تم تهدئتها[1].

وبمجرد أن رأى جيش التحرير الوطني الخطة الفرنسية الجديدة واصطدم بالجيش الفرنسي في ناحية الونشريس بالولاية الخامسة، سارع إلى إطلاع القيادة العامة على هذه الخطة وبادرت بدورها إلى توجيه العمليات العسكرية الجديدة إلى مجالس جميع الولايات حتى تعمل بمقتضاها وتستعد في ضوئها لمواجهة برنامج شال[2].

ونجد مثال ذلك وتنفيذا لأوامر القيادة العامة ما طبقه جيش التحرير باتخاذ عدة إجراءات على مختلف النواحي فمن الناحية الفنية التكتيكية كيف جيش التحرير كفاحه مع واقع هذا البرنامج وتوزع إلى فرق صغيرة جدا وكف عن مواجهة جيش الاحتلال في معارك كبيرة وركز على حرب العصابات والانتقال إلى المناطق التي يخليها الجيش الاستعماري بعد أن ينهي فيه عملياته التطهيرية [3]، فنجد في الولاية الثالثة على سبيل المثال حيث عمد قادتها

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 234.

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية...، المرجع السابق، ص 281.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 199.

وعلى رأسها سي محند أولحاج العمل على تفادي الاشتباك مع وحدات العدو ليقتصر النشاط العسكري في الولاية على تلغيم الطرقات ونصب الكمائن الخاطفة ومناوشة المراكز والثكنات المتقدمة والقيام ببعض العمليات الفدائية ذات الصدى الإعلامي والتأثير على طروحات العدو[1].

وقد ساعد نظام التفتت السريع لوحدات جيش التحرير الثقيل إلى أفواج لا يتجاوز عددها عشرة إلى أربعة عشر فردا ليساعد على الحركة الميسرة في كل الظروف، ومن شأنه أن يخفف حتى من حجم الخسائر سواء كانت خسائر مادية أو بشرية حال حدوث المواجهات المباشرة[2].

رغم الأوامر الصادرة التي تقضي بتحاشي الصدمات المباشرة مع العدو ومع ذلك أملت الظروف بعد الانتشار الكاسح لجيش العدو الاشتباك معه كمعركة 27 جويلية 1959 بأكفادو وحين أقبلت الطائرات والتعزيزات المظلية في "أغيل أوفرضاس" بالزان كان تصدي جيش التحرير في مستوى الند ومازالت عبر غابة الزان كتائب ووحدات تتلاحم وتتفوج في قدرة عجيبة يساعدها الميدان والخبرة بما توفره الطبيعة من إمكانات التستر والكمون، كما أن هناك معارك أخرى ليست أقل شأنا من الأولى كمعركة سيدي يونس في نفس السنة ومعركة تيزي في أوت 1959 ومعركة جرمونة و أزرو و بوعريبة في سبتمبر من نفس العام، كذلك معركة الصهريج في أكتوبر، نقرين و إيقوماضين في شهر نوفمبر والعديد من المعارك الأخرى[3].

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 200.

[2] حاج سعيد حسيبة، نساخ كريمة، دور الولاية الثالثة في الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة تخرج أستاذ التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، 2008/2007، ص 67.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 244.

انطلاقا مما سبق يمكن إجمال كل الإجراءات المطبقة من طرف جيش التحرير الوطني في ما يلي:

*السير فرادى أو في أفواج صغيرة جدا ومنع تجمع المجاهدين في مكان واحد و بأعداد كبيرة بمعنى آخر التخلي مؤقتا عن استخدام الفيالق والكتائب والاعتماد على الأفواج.

*تجنب المواجهة مع العدو في المعارك والاعتماد على نصب الكمائن وتكثيفها[1].

*نصب المتفجرات والألغام في الطرق والجسور التي تمر عليها القوات العسكرية لنسفها وعرقلة نشاط تلك القوات.

*الاعتماد على عنصر النساء في التموين والاتصال والعلاج ونقل الأخبار ولذلك لضعف الشبهة فيهن وقدرتهن على تلك الأعمال بعد أن دمج كل المسبلين في جيش التحرير[2].

*استغلال المزارع والقرى الواقعة بالسهول التي تخلت عنها القوات الفرنسية مؤقتا وذلك لجلب المؤن منها، ومحاولة الانتقال للمدن وتكثيف العمل السلمي "إضرابات، مظاهرات" .

* الرجوع للصحراء واستخدامها كقاعدة خلفية للثورة التحريرية.

وحتى تستطيع الولايات الستة مواجهة المخططات العسكرية عملت على موازنة قواها في جل الولايات حتى لا تترك للعدو المجال في التحكم بإحدى الولايات وجعلها طعما تستطيع من خلاله ضرب الثورة بعد أن تسبب إغلاق الحدود في استنزاف قدرات الداخل العسكرية في حين كان جيش الحدود يبني قوة ضاربة في الخارج وقد اجتهدت قيادة الثورة في معالجة هذا التناقض وفق الخيارات الممكنة[3].

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 187.

[2] نفسه، ص 187.

[3] عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س، ص 95.

والجدير بالذكر أن مجموع قوات جيش التحرير الوطني قد بلغ أكثر من سبعين ألفا حسب ما أقرت به تقارير الولايات الستة وهو يمثل قوة ضاربة مسلحة ومجهزة مدربة وخبيرة بالعمل العسكري، ولقد ناقش اجتماع العقداء في صائفة 1959 المتكون من عقداء الولايات والوزارات النافذين وهم كريم و بن طوبال و بوصوف وقائدي جيش الحدود محمدي السعيد و بومدين قضايا عسكرية عديدة وتداول في الإستراتيجية العسكرية الواجب إتباعها من أجل التصدي لعمليات شال في كل الولايات[1].

إن هدف جيش التحرير في هذه المرحلة العصيبة بناءا على تعليمات القيادة ليس قهر العدو بقدر ما هو إثبات الوجود وتسجيل الصدى الذي من شأنه رفع معنويات الشعب وتكذيب ادعاءات العدو بأنه قضى على الثوار، ومن الناحية الإستراتيجية فقد فشلت عمليات برنامج شال في تحطيم فرق جيش التحرير والقضاء عليها وذلك لأن الجنرال شال أقام مشروعه على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها والمتمثلة في أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى وأن جيش التحرير قد أصبح منظما له قيادة عليا تشرف على كل الولايات وهذا ما لم يحسب له الجنرال شال أي حساب[2].

أما بالنسبة لمواجهة الثورة لإستراتيجية تطويق الحدود بالأسلاك الشائكة فقد أفرزت التعزيزات المختلفة لخط موريس على مدار سنوات الثورة أضرارا متعددة الجوانب وانعكاساتها سلبية على الثورة و خاصة على الجانب العسكري، ذلك أن الولايات أضحت تشتكي من نقص الذخيرة والسلاح وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا أن نعرف ما هي الإستراتيجية التي اعتمدتها الثورة التحريرية لمواجهة خطي موريس وشال؟[3].

---

[1] عبد الله مقلاتي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط شال (1959-1962)**، مجلة الأدب والحضارة الإسلامية، ع 18، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص 300.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 201.

[3] جمال قندل، المرجع السابق، ص 122.

لقد ارتكزت إستراتيجية الثورة أساسا على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة ودقيقة من حيث ضرورة الوقوف على العناصر الأساسية التالية:

1/ـ تحديد مواطن ودرجة الخطر عبر مختلف شبكاته.

2/ـ دراسة وبحث الوسائل الملائمة والكفيلة بإحداث الثغرات وسط الخط المكهرب والقادرة على التقليل من حجم الخسائر البشرية وكذا نسبة الخطر فضلا عن العمل باستمرار على تغيير وتطوير الوسائل بالمؤازرة مع مختلف التعزيزات التي يعرفها الخط المكهرب باستمرار وذلك بغرض تمكين المجاهدين من العبور وإدخال الذخيرة والسلاح[1].

لقد سبب هذين الخطين في البداية خللا وارتباكا فيما يتصل بمشكلة تموين الثورة وتجهيزها بما تحتاج إليه من أسلحة وعتاد، ومرت شهور عديدة دون أن يتمكن المسؤولون من إدخال أي شيء لجيش التحرير في الجزائر وخلال هذه الفترة كانت معسكرات التدريب في تونس والمغرب وليبيا وصحراء مصر الجديدة تبذل الجهود الجبارة لتدريب المزيد من الجنود على فك الألغام وتخريب الخط المكهرب والتعود على حياة الصحراء القاسية سعيا وراء مقاومة فاعلية هذه الخطوط المكهربة ومواجهة الإستراتيجية الجديدة للاستعمار، وتم إحضار آلات خاصة لقطع الأسلاك المكهربة مع تعطيل أجهزة الإنذار وأجراس الخطر[2].

كانت عمليات الاجتياز تتطلب الاختيار الجيد للمنطقة الأكثر بعدا عن مراكز المراقبة والوقت المناسب ليلا في أغلب الأحيان واستعمال الوسائل الملائمة لقطع الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة، وبعد اجتياز المجاهدين لهذه الخطوط كان عليهم أن يواجهوا من القوات

[1] جمال قندل، المرجع السابق، ص 122.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 223.

التي يتم الزج بها من طرف العدو ومن الإضاءة والقصف المدفعي ووحدات المظليين التي تقتفي آثارهم[1].

وفي هذا الصدد يروي المجاهد عبد الحفيظ أمقران تفاصيل ما تعرضوا إليه عند اجتياز الخط المكهرب حيث يقول:"... لما اجتزنا الخط المكهرب توالت طلقات المدفعية مدة نصف ساعة ثم جاءت طائرة تطلق الأضواء الكاشفة ليلا علينا، والدبابات تواصل الضرب بالبنادق الرشاشة والمراكز كذلك تواصل الضرب بالمدفعية وبقيت تلك الطائرة ما يقرب من ساعة وهي تطلق الأضواء الكاشفة حتى يتبين لهم عدد الذين قطعوا هذه الأسلاك الشائكة وكيف قطعوها وهل قطعوها من الخارج أم من الداخل..."[2]

بالرغم من كل هذه الوسائل والأساليب العسكرية التي اعتمدتها القوات الفرنسية إلا أنها لم تنجح في منح المجاهدين من إيصال وإدخال السلاح والمؤونة من على طول الحدود الشرقية والغربية، فمن الوسائل التي استخدمها المجاهدون لعبور تلك الأسلاك هو تجنب المجاهدين للأسلاك وحقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية خاصة بعد أن لغمت الأرض وكهربت الخطوط، حيث كانت عملية العبور تتم بالجنوب وهذا تفاديا لملاحقة قوات الاستعمار وتجنب انفجار الألغام وما تجدر الإشارة إليه أن العبور في هذا الجهة كان صعبا جدا بسبب انعدام الغطاء النباتي من جهة وصعوبة الطريق من جهة أخرى لأن المسلك صحراوي وتقل فيه موارد التموين وكثيرا ما كانت قوافل البغال والجمال المحملة بالذخيرة والسلاح تتعرض للملاحقة من طرف قوات العدو[3].

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2011، ص 205.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص 459-460.

[3] محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 65.

ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق والمرور من خلالها ثم اعتمد المجاهدين على طريقة تتمثل في رفع الأسلاك بواسطة أخشاب عازلة والتنقل عبر حقل الألغام بوضع الحجارة ونظرا لخطورة هذه العملية فقد كانت تتم ليلا، ثم اهتدى إلى فكرة جديدة وقد نجح فيها وهو استعمال الآلات القاطعة حيث أصبح جيش التحرير يقطع الأسلاك ويزيل مفعول الألغام بتلك الآلات الحديثة[1].

كما اعتمد المجاهدون على مجموعة من الطرق الأخرى نذكر منها:

*ربط سلكين بكابل مطاط وقطعها بمقصاة مغطاة بالمطاط العازل والتي جيء بها من ألمانيا ويتم قطعها بطريقة تسمح بمرور التيار الكهربائي وهذا تفاديا لتنبيه أجراس الإنذار، ثم جاءت فكرة استعمال المتفجرات لتخريب أكبر مساحة من الأسلاك[2].

وقد اعتمدت الثورة على هذا الأسلوب على نحو مكثف وواسع في جميع عمليات العبور أة التخريب الجزئي أو أثناء العمليات المعممة وقد استعمل هذا الأسلوب بشكل واسع نظرا للسهولة التي يجدها المجاهدون في حمل المقص واستعماله فضلا عن السرعة في إحداث الفجوات على مستوى الأسلاك الشائكة المكهربة[3].

*كما عمد الثوار إلى استخدام المحول الكهربائي والذي يعكس قدرة الثورة على استخدام التقنيات الجديدة في الكهرباء رغبة منها في مواجهة خطي موريس وشال مواجهة كفيلة بتحقيق نوع من الانفراج للولايات الداخلية، أستخدم هذا الأسلوب أيضا على نحو واسع وحقق نتائج إيجابية حيث عجزت قوات الاستعمار الفرنسية ضبط وتحديد مكان القطع وهذا لأن المحول يوضع على الخط المكهرب ويشد إلى موضعين متقابلين على ذات الخط ثم يقطع

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص 222.

[2] جمال قندل، المرجع السابق، ص 115.

[3] نفسه، ص 115.

الجزء المكهرب الواقع بين موضعي الشد الأمر الذي يجعل التيار الكهربائي يستمر في السيران ولكن في المحول وليس في الخط[1].

*هذا بالإضافة إلى ابتكار طرق جديدة لتسهيل عمليات العبور حيث قاموا بصنع صندوق خشبي غير مغطى ومفتوحا من الجهتين العليا والسفلى، يوضع هذا الصندوق على السلك المكهرب ثم يمر بداخله وقد اعتمد الثوار على هذا الأسلوب مرات عديدة حيث تمكنوا من المرور عبر الأسلاك المكهربة إلى المغرب، هذا ما أثار حيرة الجنود الفرنسيين الذين لا يكتشفون عمليات الاقتحام إلا في الصباح بعد أن يقفوا على آثار السير التي يخلفها المجاهدون والتي تدل على مرورهم من خلال الأسلاك الشائكة باتجاه المغرب، هذا ما حفز الفرنسيين القيام بتعزيز المراقبة وتكثيفها لاكتشاف السر الكامن وراء نجاح عمليات العبور والذي يكمن في مادة الخشب العازلة التي صنع منها الصندوق لكن بعد فترة تمكنت القوات الفرنسية من حجز الصندوق وتوقف العمل به[2].

*إضافة إلى الوسائل السابقة التي ابتكرها الثوار من أجل تجاوز الخطوط المكهربة فقد اعتمدوا على وسيلة أخرى و تتمثل في متفجرات عسكرية تسمى بالبنقالور وهي عبارة عن أنابيب محشوة بمادة متفجرة توضع هذه الأنابيب داخل الأسلاك فتفجرها وبتفجيرها ينفتح الطريق، وفي هذا الصدد يقول الرائد السنوسي:" بدأت الثورة تدرس الخط وعملت الخرائط حسب المناطق وبدؤوا يحضرون جماعة خاصة يستخدمون البنقالور وهو جعبة طويلة مملوءة بالمتفجرات وتدخل تحت الخط الكهربائي ثم تمر الجماعة"[3].

---

[1] جمال قندل، المرجع السابق، ص 118.

[2] يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص 128-129.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 185.

يتضح مما سبق أن استعمال الإدارة الاستعمارية لأسلوب الأسلاك الشائكة المكهربة ما هي إلا محاولة ميئوس منها لخنق الثورة الجزائرية وعزلها عن الشعب والعالم وأن المشروع لم يقلل من عزيمة الثورة التي تمكنت خلال وقت قصير من التكيف مع الوضع الحدودي المؤسف وأن تجتاز الحدود المكهربة بوسائلها البسيطة ومن ثم أسقطت فكرة العزل والتهدئة وجعلت منها هزائم جديدة تضاف إلى السياسة الفرنسية وبهذا صح القول بالاعتراف الرسمي بانتصارات الثورة التحريرية[1]، لأنها استطاعت أن تتخطى هذه العقبة وتكسر هذا الحاجز الرهيب الذي كان خطيرا حقا في البداية و حصلت معارك تاريخية حول هذا الخط وبخاصة في الحدود الشرقية حيث لم يكن الاستعمار يتوقعها لاعتقاده بأن هذه الأسلاك الشائكة ذات فاعلية كبيرة جدا[2].

[1] أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 154.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 223.

-ردود الأفعال الشعبية حول مشروع الجزائر جزائرية

لقد بادرت الحكومة المؤقتة الجزائرية بالتنديد بالاستفتاء حيث جاء في بلاغ لها يوم 19 نوفمبر 1960 يهدف إلى تجزئة الشعب الجزائري، حيث تذكر جريدة المجاهد أن المتتبعين لسياسة ديغول في الجزائر اعتبروا تنصيب "لوي جوكس" في منصب وزير للجزائر بمثابة الخطوة الأولى في تطبيق سياسته وإقامة ما يسميه "بالجزائر جزائرية، هذا إضافة إلى حذف جهاز الولاية العامة وتعيين مكانه مندوبا ساميا بالجزائر يساعده مجلس تنفيذي يتألف من نواب لكامل أرجاء البلاد وبالتالي فإن هذا التغيير في الجهاز الإداري سيحدث ردود فعل داخلية وخارجية[1].

ويرى هواري بومدين في هذا الحل أن ديغول اضطر نتيجة عقم سياسة الجزائر فرنسية إلى مسارعة الثورة على أساس الجزائر جزائرية متناقضا في ذلك مع مصلحة المستوطنين وجنرالات الجيش ذلك أنهم رأوا في هذه السياسة تخلي فرنسا عن الجزائر وسحب الامتيازات منهم كما هدف لخلق الجزائر جزائرية دون الجبهة[2].

وبالتالي لاقت الفكرة معارضة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودعت فرنسا إلى تطبيق ضمانات حق تقرير المصير التي لم تكن فكرة طارئة ولا خيار اللحظة بالنسبة للجنرال ديغول بل كانت تصورا بدأت ملامحه تتشكل في ذهنه مبكرا[3].

*مظاهرات 11 ديسمبر 1960: هذا الموقف نرصده من خلال ما شهدته الجزائر شهر ديسمبر والمعروفة عند العامة بمظاهرات 11 ديسمبر حيث خرج الجزائريون لتأكيد حق الشعب في تقرير مصيره ومناهضا لسياسة إبقاء الجزائر كجزء من فرنسا في إطار فكرة

[1] المجاهد، "**الجزائر جزائرية كما يحلم بها ديغول**"، ع 83، ج3، 1960/11/28، ص 03.

[2] لطفي الخولي، من الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1970، ص 23.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 301.

الجزائر جزائرية من جهة وموقف المعمرين الذين كانوا يحلمون بفكرة الجزائر فرنسية من جهة أخرى[1].

في إطار تنفيذ ديغول مشروعه الجديد المتمثل في الجزائر جزائرية قام ديغول بزيارة إلى الجزائر وذلك لشرح سياسته والدعاية لها بالرغم من أن الفكرة التي ينادي بها لا تلبي رغبات الشعب الجزائري ولا ترضي طموحاته لأن المعمرين الأوروبيين لم يروا فيها سوى خطوة تهدد مستقبلهم وبداية التخلي عنهم[2].

وقد انقسمت الساحة السياسة الجزائرية جراء هذه الزيارات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1ـ المعمرون المناهضون لسياسة ديغول: وهم الذين قاموا بمظاهرات يوم 09 ديسمبر 1960 في عين تيموشنت ضد زيارة الجنرال ديغول محاولين إحباط برنامجه المبني على الجزائر جزائرية وحاملين لواء الجزائر فرنسية.

2ـ أنصار ديغول من الفرنسيين والجزائريين: المقتنعين بسياسته من البورجوازية وبعض البرلمانيين إذ خرجت هذه المجموعات في مظاهرات لمساندة مشروع ديغول بإيجاز من حكومة باريس يوم 10 ديسمبر 1960 بغرض إفشال مشاريع المعمرين المناهضين لسياسة ديغول في الجزائر وشعارهم الجزائر جزائرية[3].

[1] محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 30-31.

[2] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 243.

[3] محمد قنطاري، **مظاهرات 11 ديسمبر 1960**، مجلة المصادر، ع 103، الجزائر، 1999، ص 33.

3ـ التيار الوطني: تمثله الجماهير الشعبية التي دخلت حلبة الصراع بقوة كتعبير عن رفضها للمشروعين الأولين في مظاهرات 11 ديسمبر أعربت من خلالها عن تمسكها بقيادة الثورة واستقبال الجزائر وشعارهم الجزائر عربية مسلمة، الجزائر مستقلة[1].

ونجد أن الأسباب المباشرة لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 تتمثل من خلال:

*طرح ديغول فكرة أن الجزائر جزائرية دون جبهة التحرير الوطني وهو مشروع سياسي يعني أن الجزائر حرة لكنها مرتبطة بفرنسا [2]، كما أنه يقصد من الجزائر جزائرية أي دون جبهة التحرير الوطني مع خلق جيش لها والذي رفضه المعمرون والشعب الجزائري وبدأت عملها في أواخر ديسمبر ولأنها ستضع للجزائر دستورا جديدا[3].

كما جاء في خطاب ديغول من خلال مذكراته قوله:" لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قررت باسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما الجزائر الجزائرية"[4].

وعندما أعلن ديغول أنه سيقوم بزيارة الجزائر فقد قرر المستوطنون الأوروبيون أن يواجهوه بالعنف وأصدرت المنظمة الاستعمارية الفرنسية المعروفة باسم جبهة التحرير الفرنسية منشورا يوم 1960/12/08 ودعت فيه إلى الإعلان عن إضراب شامل يوم 1960/12/09 ومما جاء فيه:" لقد حان الوقت لكي نؤكد تصميمنا الجبار على أن نبقى فرنسيين وآن الأوان لأن ننهض في وجه سياسة التخلي ويجب أن نعبر عن إرادتنا بالإضراب العام الذي سوف نشنه في وجه ديغول"، وقد كان فعل الإضراب الذي راح عناصره يطوفون على الجزائريين

---

[1] يحي بوعزيز، **ملامح من ثورة أول نوفمبر ومواقف ديغول اتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960**، مجلة الأصالة، ع 73-74، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1979، ص 37.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 410.

[3] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 223.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 102.

في دكاكينهم لإرغامهم على المشاركة في الإضراب وغلق متاجرهم بالقوة واشتراكهم في المظاهرات[1] .

هذه الفكرة كانت هي السبب الرئيسي أو النقطة التي أفاضت الكأس وأدت إلى نشوب مظاهرات لذا قامت بوضع حد للتلاعب ومؤامرات وأكاذيب الاستعمار بالإضافة إلى زيارة ديغول للعديد من المدن الجزائرية بهدف شرح سياسته في الجزائر حيث لقي معارضة من طرف المعمرين الذين تمردوا عليه لذا فقد كانت هذه هي الأسباب المباشرة التي أدت إلى نشوب المظاهرات للتعبير عن مكبوتاتهم نحو السياسة الديغولية[2].

وعلى هذا النسق انطلقت مظاهرات ديسمبر منذ يوم 10- 11- 12- 13 ديسمبر 1960 حيث خرج جمع غفير إلى الشارع رجالا ونساء أطفالا وشبابا وشيوخا من دون سلاح وذلك لمواجهة دبابات العدو الفرنسي لأن هناك إرادة لا تقهر تدفع بالجزائريين إلى مواجهة العدو والوقوف الند للند دون أسلحة[3]، وفي ليلة 10 ديسمبر تدخلت عناصر الولاية الرابعة وفي مقدمتها النقيبان روشالي و بوعلام والمكنى بالزوبير وخير الدين اللذان أطرا المظاهرات التي اتخذت في الغد أبعادا خاصة بعد انتشارها في أقصى الشرق إلى أقصى الغرب[4].

وفي اليوم الموالي المصادف لـ 11 ديسمبر 1960 داهم الأوروبيون بالعاصمة ثلاث جزائريين وانهالوا عليهم ضربا وتعذيبا فتجمع بعض الجزائريين وكانت هذه الحادثة هي بداية المظاهرات، إذ انتشرت الأنباء في الأحياء التي يسكنها الجزائريون واندفعت أفواجا من الرجال والنساء وساروا نحو حي بربروس يحملون الأعلام ويهتفون بحياة الجزائر المستقلة

[1] هجيرة العماري وآخرون، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ندوة مديرية المجاهدين، بسكرة، 2001، ص 01.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 202.

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 323.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 493.

وبحياة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، فالأعلام الوطنية كانت تمثل بالنسبة للأسر الجزائرية رمزا من الرموز المقدسة[1].

وما كانت المظاهرات تصل هدفها حتى تصدت لها قوات المستعمر بأسلحتها لكن الجزائريين كانوا أقوى منهم وأشد وأصلب فقرروا أن يعطوهم درسا تاريخيا في معنى الأخوة الوطنية ويؤكدوا للسلطات الاستعمارية مدى اعتزازها بالهدوء الظاهري الذي كان يسود المدن في تلك الفترة، وكانت تعلق عليهم الآمال العريضة التي استعملت ضدهم لإرغامهم على العودة إلى السكون والاستقرار إلا أنها لم تتوقف إلا عندما وجهت الحكومة المؤقتة نداءا للشعب لإيقافها بعد أن حققت الغرض المطلوب منها[2].

يمكن القول إذا أن مظاهرات 11 ديسمبر تعتبر مظاهرات عظيمة وتاريخية بالنسبة للجزائر الثائرة، فقد زلزلت كيان العدو وأثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير كيفما شاءت فقد كان يوما عظيما ومباركا غير كل المخططات و الاستراتيجيات الفرنسية وأكد أن الشعب الجزائري وراءه قوة كبيرة تمثلت في الجيش وجبهة التحرير الوطني[3].

لقد كان لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمسيرة الثورة الجزائرية إذ كانت بمثابة بعث جديد للمقاومة الشعبية الجماهيرية في المدن والحواضر الجزائرية[4].

ورغم أن المظاهرات قد أسفرت على العديد من الشهداء والجرحى في صفوف الجزائريين إلا إنها استطاعت أن تثير دهشة ديغول لأن الواقع الذي شاهده وعلينه بنفسه كان معاكسا تماما للتقارير التي كان يرفعها إليه مستشاروه في الجزائر، كما أنها أبرزت مدى احتضان الشعب

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 214.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، المرجع السابق، ص 276.

[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 49.

[4] يحي بوعزيز، ملامح من ثورة نوفمبر...، المرجع السابق، ص 38.

بقوة للثورة التحريرية والتي تعززت في مسيرتها وشموليتها بهذه المظاهرات التي تجسدت فيها إرادة الشعب في الحرية والاستقلال وتأكيد الشخصية الجزائرية دينيا ولغويا وثقافيا، كما أبرزت الوحدة الوطنية في الكفاح والتضامن والسير تحت لواء جيش وجبهة التحرير الوطني[1].

ولعل أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة منبر الأمم المتحدة وكسبها لمزيد من تأييد الرأي العام الدولي لها وإعطائها نفسا جديدا من خلا الارتكاز على جبهة التحرير الوطني خاصة و أن هذه المظاهرات قد تزامنت مع مناقشة هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، حيث يروي سعد دحلب أن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري وهذا ما طرحه في منظمة الأمم المتحدة وهذا ما فهمته واقتنعت به عندما صوتت في دورة ديسمبر 1960 على القرار الأفروآسيوي المعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال مع ضمانات لازمة على أسس وحدة الشعب والتراب الوطني[2].

وكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية ب 63 صوت ضد 27 مع امتناع 08 أصوات حينها أيقن الاستعمار الفرنسي أنه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه سوى التسليم بالأمر[3].

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 251.

[2] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 120.

[3] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 152.

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع ردود الأفعال الثورية من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958-1962 والتطرق للمناورات الديغولية الهادفة للقضاء على الثورة الجزائرية وعزل الشعب عنها وذلك في ظل حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة، هذه الإستراتيجية المتمثلة في سياسة ديغول الإغرائية والإصلاحية من خلال مشاريعه الاقتصادية، السياسية والعسكرية والاجتماعية التي كانت عبارة عن قناع مزيف تخفي من ورائه السلطات الاستعمارية مطامعها الرامية لاستنزاف ثروات الجزائر والحط من عزيمة الشعب الجزائري وإجبار جيش التحرير الوطني على الاستسلام ، وعليه ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ شكلت أحداث الثورة التحريرية صدمة عنيفة للسلطات الاستعمارية أدخلتها في أزمة سياسية انجر عنها تحطيم الحكومات الفرنسية وتوالي سقوطها مما جعلها تقف عاجزة أمام إخماد فتيل الثورة.
- ✓ الاستنجاد بالجنرال ديغول عبر أحداث 13 ماي 1958 باعتباره الشخصية الوحيدة القادرة على إبقاء الجزائر فرنسية .
- ✓ إن ديغول في سبيل الاحتفاظ بالجزائر سخر كل إمكانياته المادية والبشرية وتفنن في تحطيم معنوياتهم أملا في إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة.
- ✓ دوافع ديغول لانتهاج سياسته الاقتصادية الكبرى هو اعتقاده بأن ثورة الشعب الجزائري هي ثورة فقر وجوع أدت به إلى رفع السلاح في وجه فرنسا الاستعمارية.
- ✓ يعد مشروع قسنطينة من المشاريع الإصلاحية التي جاء بها ديغول لغرض المحافظة على بقاء الجزائر فرنسية ويمكن اعتباره بأنه أكثر المشاريع مراوغة وتضليلا من خلال التمهيد لإضعاف المد الثوري ومحاصرة النزعة التحررية للثوار.

- ✓ محاولة ديغول خلق وضع اقتصادي مرتبط بفرنسا وتكوين قوة سياسية واقتصادية ثالثة تكون وسيطة بينه وبين الطرف الثوري يستطيع من خلالها القضاء على الثورة الجزائرية.
- ✓ فشل مشروع قسنطينة في تحقيق أهدافه المرجوة منه وذلك من خلال المجهودات المبذولة من قبل قيادة الثورة لمحاصرته وتنبيه الشعب الجزائري إلى مخاطره والمطالبة برفضه ومقاطعته.
- ✓ فشل ديغول في الانتصار على جبهة.ت.و وجيشها اقتصاديا وعسكريا دفعه إلى مطالبة جيش.ت.و إلى الاستسلام دون تفاوض وذلك من خلال عرضه لمشروع سلم الشجعان سعيا منه إلى خلق الفتنة والانشقاق داخل أوساط الجيش.
- ✓ يمكن اعتبار مشروع سلم الشجعان في حقيقته ردا على الحكومة المؤقتة التي تبدي استعدادها للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا دون أية تحفظات، ووقف مساعيها في تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من إطارها الفرنسي الضيق إلى الإطار الدولي.
- ✓ فشل ديغول في مخططاته السابقة الذكر دفع به إلى اللجوء إلى أسلوب سياسي آخر وهو سياسة حق تقرير المصير وذلك بهدف كسب الرأي العام والعالمي.
- ✓ لقد أراد ديغول من خلال مشروعه الرامي لحق الشعب في تقرير مصيره أن يثبت للمنظمة الدولية أنه قد نفذ كل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحل المشكلة الجزائرية.
- ✓ عمل ديغول إلى وضع مخطط عسكري قاتل للثورة التحريرية وجيشها وبهذا يكون قد جند كل وسائله لدحرها من أجل تحقيق أهداف فرنسا.
- ✓ يعتبر مخطط شال أضخم وأخطر مخطط عرفه الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال فجيش التحرير لم يرى أعنف ولا أقوى منه منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر، حيث يعتبر أقصى ما وصلت إليه السياسة الفرنسية الاستعمارية نظرا لما عاناه الشعب من

ويلات الجحيم من تقتيل وتدمير واستعمال أشد أنواع التعذيب، فالسلطات الاستعمارية قد تفننت في جرائمها ضد الإنسانية في الجزائر.

- ✓ استخدمت فرنسا أيضا مناهج وطرق جديدة من أجل حرمان الثورة من منابعها التي تستمد منها قوتها وانتصاراتها حيث عمدت إلى استخدام أسلوب قمعي من نوع آخر تمثل في إقامة السجون والمحتشدات والأسلاك الشائكة ومراكز التعذيب التي كانت مركزا للموت البطيء للثوار وجريمة في حق الإنسانية ككل.
- ✓ لقد تصدت قيادة الثورة الجزائرية لكل المناورات الديغولية المطروحة من خلال كشف السياسة الاستعمارية وفضح الأساليب الفرنسية وتوعية الجماهير إيديولوجيا وسياسيا ومواجهة هذه المصالح ميدانيا من خلال التأطير الواسع واليومي للجماهير عن طريق أسلوب الدعاية ضد هذه المشاريع ونشر المناشير، كما توجهت بمجموعة من العمليات العسكرية فقد غيرت جبهة القتال إلى فرنسا من خلال مجموعة من العمليات الفدائية للقضاء على أحلام فرنسا في استمرار أسطورة الجزائر فرنسية.
- ✓ كان للحكومة المؤقتة دور بارز في التصدي لهذه المشاريع والإستراتيجيات الفرنسية سواء على المستوى السياسي أو الدبلوماسي من خلال تدويلها للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، كما عملت على توعية الشعب الجزائري إلى حقيقة هذه المشاريع من خلال نشرها لمجموعة من المقالات لتوضيح وإزالة اللبس عن الحقيقة المخفية وراء هذه الإصلاحات والتي كان هدفها قتل الثورة الجزائرية في مهدها.
- ✓ لم يكن الشعب الجزائري كذلك بمعزل عن الأحداث فقد سارع إلى إبراز دعمه للقضية الوطنية من خلال الخروج في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 للتنديد بالسياسة الاستعمارية في الجزائر وإبراز وقوفه خلف جيش.ت.و ومساندته للحكومة المؤقتة، وبعد هذه المظاهرات أدرك الجنرال ديغول أن استقلال الجزائر لا مفر منه وهذا ما جعله يعلن عن تقرير المصير للشعب الجزائري.

- ✓ وبهذا يمكن القول في النهاية أن كل مشاريع المكر والخداع التي جاء بها ديغول قد وجدت إستراتيجية مضادة شنتها جبهة وجيش التحرير الوطني التي تكيفت وتأقلمت مع تطورات الإستراتيجية الفرنسية، أفضت في النهاية إلى قبر كل المناورات الفرنسية الرامية إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وحققت الأهداف الجوهرية لجبهة.ت.و وعلى رأسها الاستقلال التام للتراب الجزائري الذي تحقق بفضل التضحيات الكبرى للشعب الذي آمن بعدالة قضيته واقتنع بحتمية الانتصار واسترجاع حريته بعد سنوات من الاستدمار والعيش في ظلمات الاستعمار.

الملاحق

ملحق رقم (01):

الجنرال شارل ديغول[1]

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول....، المرجع السابق.

ملحق رقم (02)

صورة للجنرال ديغول يلقي خطاب أمان الصحافة[1]

[1] Courrière Yves, La guerre d'algérie, Dictionnaire et documents, tome 05, SGED, édition, paris, 2001.

ملحق رقم (03)

مقال منشور في جريدة المجاهد [1]

هل يتوقف مشروع قسنطينة ؟!

ومرة اخرى اجل المشروع الفرنسي الخاص بتمويل معمل الفولاذ الضخم الذي سيقام بالقرب من عنابة ، وكانت الحكومة الفرنسية عازمة على ان تتم هذا التمويل في سهر جويلية ١٩٥٩ الا انه اخر الى نهاية السنة نفسها .

ان المقصود من اتخاذ تجميع الفولاذ هذا هو التجايه الواضح ـ لمشروع قسنطينة ـ الذي يعتبره « دي غول » اتجه الدعاية والوانه الرائجة في سياسته بالجزائر ، غير ان العمل قد تعلق سوسله ، وهذا ما يجعل الجنرال « دي غول » ليس في استعداد لتقديم الخدمة التي عمول ان يدل بها في الدورة القادمة للامم المتحدة :

المشروع الاول

لقد حلقنا في اوقت السلام مشروع اقامة معمل للفولاذ بعنابه وسنا الشروط التي بنطبها والنطاق السياسي الذي اسيد فيه .

ان مشروع الفنيين الفرنسيين يرى :

● بناء معمل للحموضة (ديزرديل) على بعد ٢٥ كم من مدينة عنابه ، وتسند هذا العمل على مساهمة ٥٠ مكتارا (يجب يكون واقعا بين الطريق الحديد والسكة الحديدية ومرسى عنابه) .

● اقامة مصانع كهربائية لاستعمال حديد « وزة » وغاز « حاسي الرمل » ، التي يمكن هذا العمل من انتاج ٢ الف طن من الفولاذ سنويا . لكن بهذه الطريقة لا تسيح باستعمال الخام الحديد الموجود على الكشف لتحديد الخام ، والذي تعين الضروري استيراد هذا الخام الحديد بنسبة (٢٠٠ الف طن) سنويا .

● اقامة مولد كهربائي مركزي ـ يعتبره الغاز الطبيعي لحاسي الرمل ـ لانتاج الطاقة الكهربائية اللازمة .

● والخروج من معمل الفولاذ بمنتوج يمكن ان تحويل مباشرة من الاسواق الحديدي الى الورش فولاذ « دوبه ومتوسطة وقضبان » ٢٠٠ الف طن تقريبا ، والباقي يحول الى انابيب للنفط وانابيب لتموين المدن بالماء .

● الوقت اللازم لاقامة هذا المعمل هو ٤ سنوات .

● الحصول على الضروري توزع كما يلي : ٥ مليارا لبناء المعمل نفسه ، و ٣٠ مليارا للاجزاء الكهربائي الضخم ، و ٣٠ مليارا اخرى للانابيب اللازمة لحمل غاز حاسي الرمل الطبيعي .

* * *

يضاف الى هذه المعطيات ٦ نقاط اضافية هامة اخرى :

● يجب على الحكومة الفرنسية ان تدعم « ٥ مليارا من الفرنكات لتجهيز (حسب نظرية الفنيين) . كما تدعم ٣٢ مليارا اخرى كضمان لتغطية العجز المالي الذي سيتعرض المعمل في السنوات الاولى من تكوينه .

ويرى الفنيون الفرنسيون ان من الاحسن ان يشارك ـ في اقامة هذه « المجموعة الفولاذية » شركة وزة للتحديد وشركات النفط التي تستغل حاسي الرمل على امل ان يتحصلوا على حصص من ثمن الغاز الطبيعي وثمن الحديد الخام .

لكن نلاحظ ان اصحاب مصانع الفولاذ لا يريدون ان يدفعوا اكثر من ١٢ مليارا كمساهمة في راس مال الشركة الراد تاويتها ، لما يريد الفنيون الفرنسيون ان يكون القدر الذي يسدد هو به اصحاب مصانع الفولاذ ٢٥ مليارا مبدئيا .

وهناك حالات مساومة صعبة بين الحكومة الفرنسية من ناحية واصحاب مصانع الفولاذ من ناحية اخرى .

ان اصحاب مصانع الفولاذ الذين يتسكون بتجهيز مدينة « دانكيرك » وشمال فرنسا لمواجهة مزاحمة السوق المشتركة ـ ان هؤلاء يريدون تخصيص كل امتيازاتهم لهذا التجهيز ، بينما ترفد مهد الحكومة الفرنسية ان يردوا اكثر من ٥٥ مليارا في عنابة ، وهذا ما جعل امر « دامون » المدير العام لصنع الفولاذ الكبير المعروف « ايزيمور » ورئيس مجلس اصحاب مصانع الفولاذ ـ يقول :

« سنذهب الى عنابه اذا ما اجبرونا على ذلك ، وسنفعل ذلك لانهم يقودوننا اليه بالسلاسل » .

واذا عرفنا العلاقات المتينة بين اصحاب المال والحكومة الفرنسية امكننا ان نلاحظ

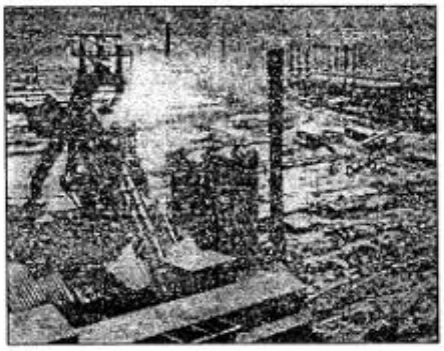

ان تقوم هذه المصانع حول عنابة : اموال التصنيع تتهمها الغرب !

مدى جديه هذه الهزلة . الا من يستطيع ان يجبر اصحاب مصانع الفولاذ على عمل ما يرونه بناءا لمصلحتهم ؟

واخيرا دون شركات النفط وشركة وزة للتحديد رفضوا المشاركة في « المجموعة الفولاذية » المزمع اقامتها بعنابه ، وهذا مما يزيد في خطورة العجز المالي الذي كان قدره الفنيون الفرنسيون

التناقضات داخل الوسط

ان التناقض بين مصالح مجموعة اصحاب المصانع الفولاذية والحكومة الفرنسية قد اخر قرار الحكومة الفرنسية على تمويل المشروع الذي كان محددا لشهر مارس لم تعدل عنه الى شهر جويلية ١٩٥٩ .

اما اليوم فان المعركة واقعة بين فريقين :

اولا : نزعة السياسيين وعلى راسهم « دوبري » الذي جدد ـ في الشهر الاخير ـ حملته من اجل بناء معمل الفولاذ . وقد تبنى هذا الموضوع كل الوزراء الفرنسيين الذين سافروا الى الجزائر منذ بداية شهر مارس ، لانهم يرون فيه رمزا ومثالا حيا لتحقيق مشروع قسنطينة الموطنة به سمعة فرنسا .

ثانيا : نزعة « الماليين » و « الفنيين » الذين لا يفكرون الا في المال والعوائد التي ستجر عليه ، وهي عدم المزاحمة قبل كل شيء .

ان الم « بيني » الذي هو مستعد لمد ٢٠٠ مليار الى مصانع الفولاذ بالسمال لعمل « دانكيرك » ـ يعارض في تسليم ما يعرب عن ٣٠ مليارا لعمل لا ترجى من ورائه فائده .

ويؤكد الفنيون من ناحيتهم بان دخول هذا العمل سيكون مضمونا فيما اذا غيرت طريقة جديدة ـ تلك الطريقة المعروفة بطريقة الخصم المباشر من الحديد الخام ومن الغاز الطبيعي دون ان يكونوا في حاجه الى استجلاب الفحم الخفيف . غير ان هذا المشروع ما زال تحت الدرس (حتى مشروع الصهاريج المنخفضة الذي لم ينجح بنجاح الا في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) .

وفي الانتظار ، فان الفنيين الفرنسيين يفكرون في حل وسط : وهو اقامة الات لتحويل الفولاذ الذي يستورد لهما من المصانع الفرنسية ، وبعد ثلاث او اربع سنوات او اكثر عند ما ينجح مشروع الحمض المباشر او مشروع الدخل او على الاقل مشروع الصهاريج المنخفضة ـ عند ذلك يشرع في بناء معمل الفولاذ الذي سيمون هو نفسه الات التحويل .

ويهدد الطريقة المثلوية التي يصدق عليها المثل : « الحرات قبل التور » ، تتم ترضية كل المصالح المتلقة في اقامة معمل الفولاذ .

١) مصالح الباسيين الذين يتعودون ان جزءا من مصنع الفولاذ ـ وهو الفرع الخاص بثلاث التحويل ـ يمكن ان يتم في سنة ١٩٦٠ .

٢) مصالح مثل مصانع الفولاذ عرنسا الذين يمكنهم انتاج اوراق الفولاذ بعنابة على شرط ان يسرعوا باداره معاملهم في فرنسا بكل قوة وذلك ما يمكنهم من الوقوف في وجه مزاحمة مصانع «الروهر» الالمانية .

٣) مصالح شركة وزة للتحديد التي ستبيع حديدها الخام في عنابة عوض ان تبيعه لامعانترا ، ولكون خسارتها في ذلك بنسبة ٪ ٣٠ .

٤) مصالح اصحاب المال الفرنسيين بما فيهم اصحاب مال المرتله والبيرك الذين لم يكونوا يفكرون في تخصيص اعتمادات تعدد بالليارات لعمل من البعيد جدا ان يكون دخله مضمونا في الظروف الحالية .

عمل الفولاذ بعنابة :

خدعة لاصحاب رؤوس الاموال

انا نعرف احتقار البنك الفرنسية للحقائق الاقتصادية نظرا لعملها بمثال « العلامة الفرنسية » ؟

وفعلا فان عمل الفولاذ بعنابه هو شعار سياسي قبل ان يكون مشروعا اقتصاديا .

انه شعار سياسي ودعائي خصص له بعض العائلة الفرنسيين اعتمادات وافرة (ولو كانوا يعرفون مقدما انها لا تاتي بنتيجه) لكي يحققوه ، ولو جزئيا حتى ينسى انهم ان يبرهنوا على ان مشروع قسنطينة هو مشروع ناجح يجب الايمان به ، وحتى يمكن لرؤوس الاموال الفرنسية ان تعتمد في الجزائر بكل اطمئنان اذا ان الدولة هي الممول الاول السخي لهذا المشروع ، والنتيجة هي ان الفائدة من هذا المشروع هو انه بمثابة شرك نصب لجلب اهتمام اصحاب رؤوس الاموال الفرنسية ، وهو ايضا حركة سياسة ، ويفكر الفنيون السياسيون المدعوون « بالخبراء » بان هذا المشروع سيدعم النظام الاقتصادي الاستعماري ، ويمكن ان يستمر حتى بعد الاعلان عن استقلال داخلي محتمل او حتى بعد الاستقلال التام .

واذا كان مشروع معمل الفولاذ بعنابة شركا نصب لاصحاب رؤوس الاموال الفرنسية فانه ـ ايضا ـ شرك بالنسبة لكراي العام العالمي بصفه خاصه ، ولا نعتقد بانه موجه للدول الصغيرة التي لا تملك ان هذا المشروع سيبهرها او ان انتاج ٢٠٠ الف طن من الفولاذ يجعلها تؤمن بان ذلك سيحل القضيه «فزازية» ان هذا المشروع موجه في الواقع قبل كل شيء الى البلدان التي هي في طريق التطور يعني بعض الدول الافريقية الاسيويه او دول امريكا اللاتينية ، فيهود المشروع الذي تسعيله فرنسا كوسيلة تتوهم بها الدول المختلفة اقتصاديا بانها اي فرنسا مستعدة ان تنجز مثل هذه المشاريع واكثر منها في بعض الاقطار الافريقية او اللاتينية اذا ما رضيت هذه الاخيرة عن التصويت في الامم المتحدة .

البقية على ص ١٠

[1] المجاهد، ج2،ع50، 1959/09/08

الملحق رقم (04)

خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958

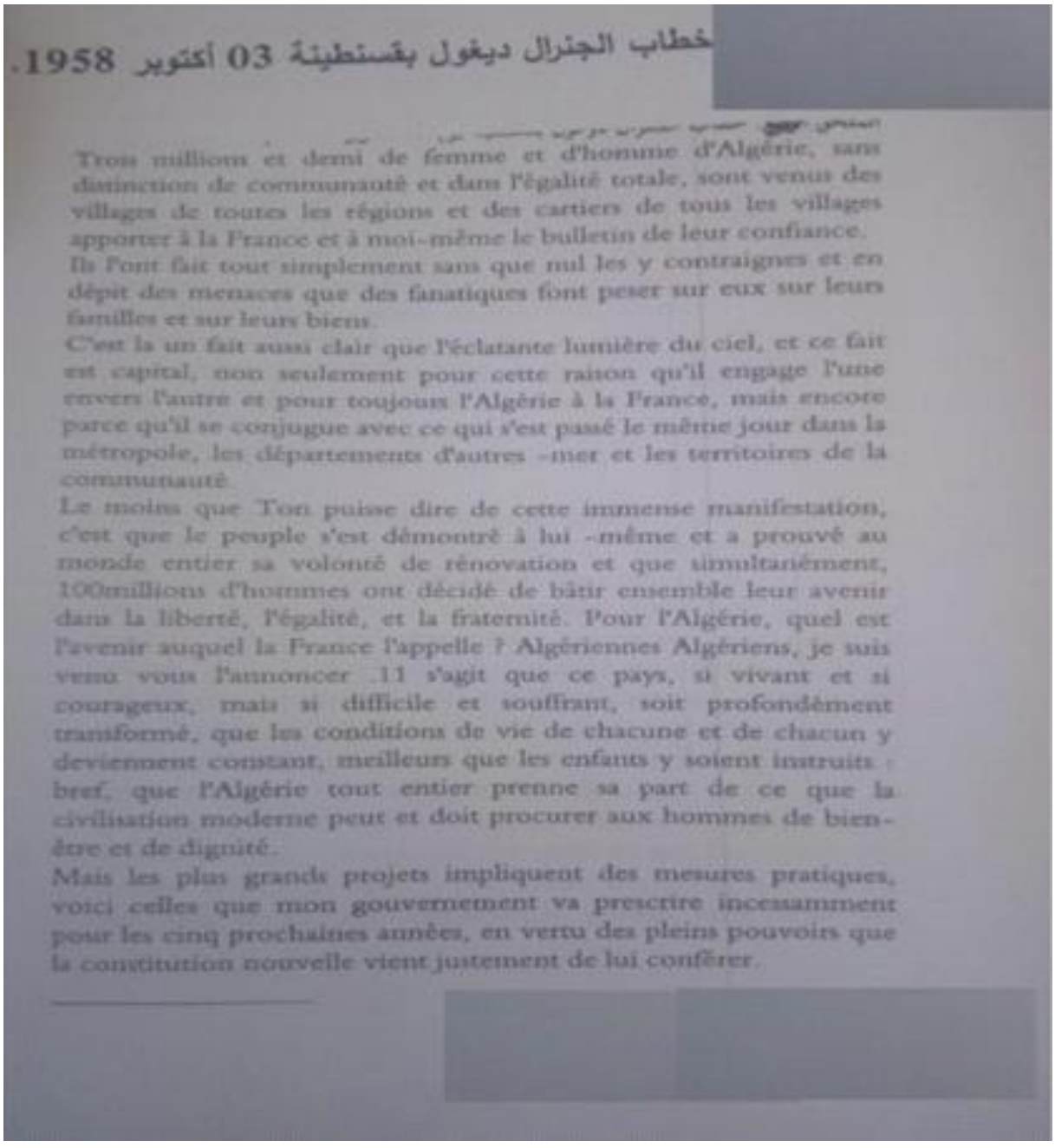

خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة 03 أكتوبر 1958.

Trois milliom et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance.
Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.
C'est là un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.
Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer .11 s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits ; bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.
Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول...، المرجع السابق، ص 544.

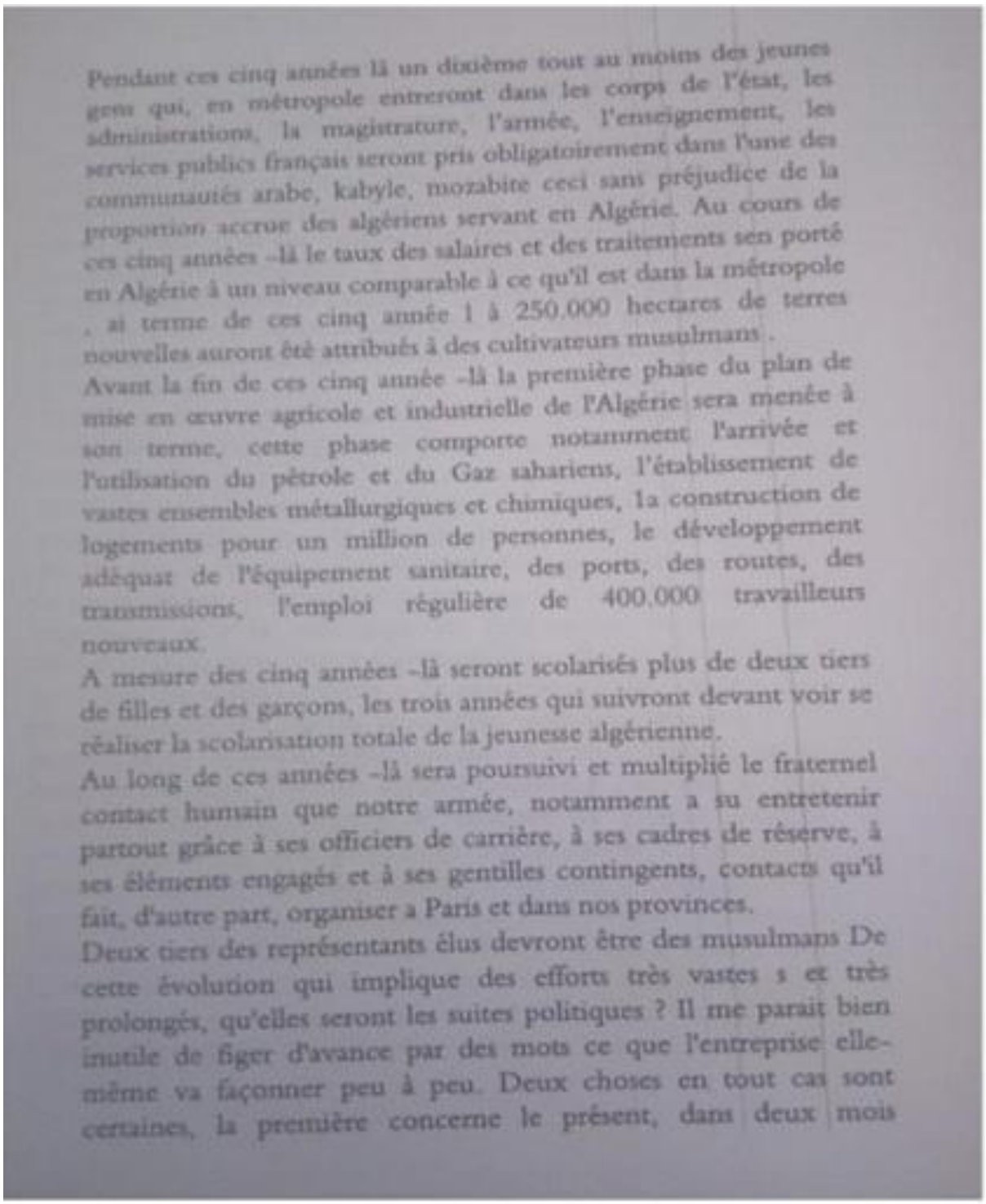

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui, en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie. Au cours de ces cinq années -là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole . ai terme de ces cinq année 1 à 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans .

Avant la fin de ces cinq année -là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, 1a construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années -là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années -là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois

رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 545.

l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manière parce que c'est la nature des choses .Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française. Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle a réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fan et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ? Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haire ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira es tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes. Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu» tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir i que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ? Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France?

رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 546.

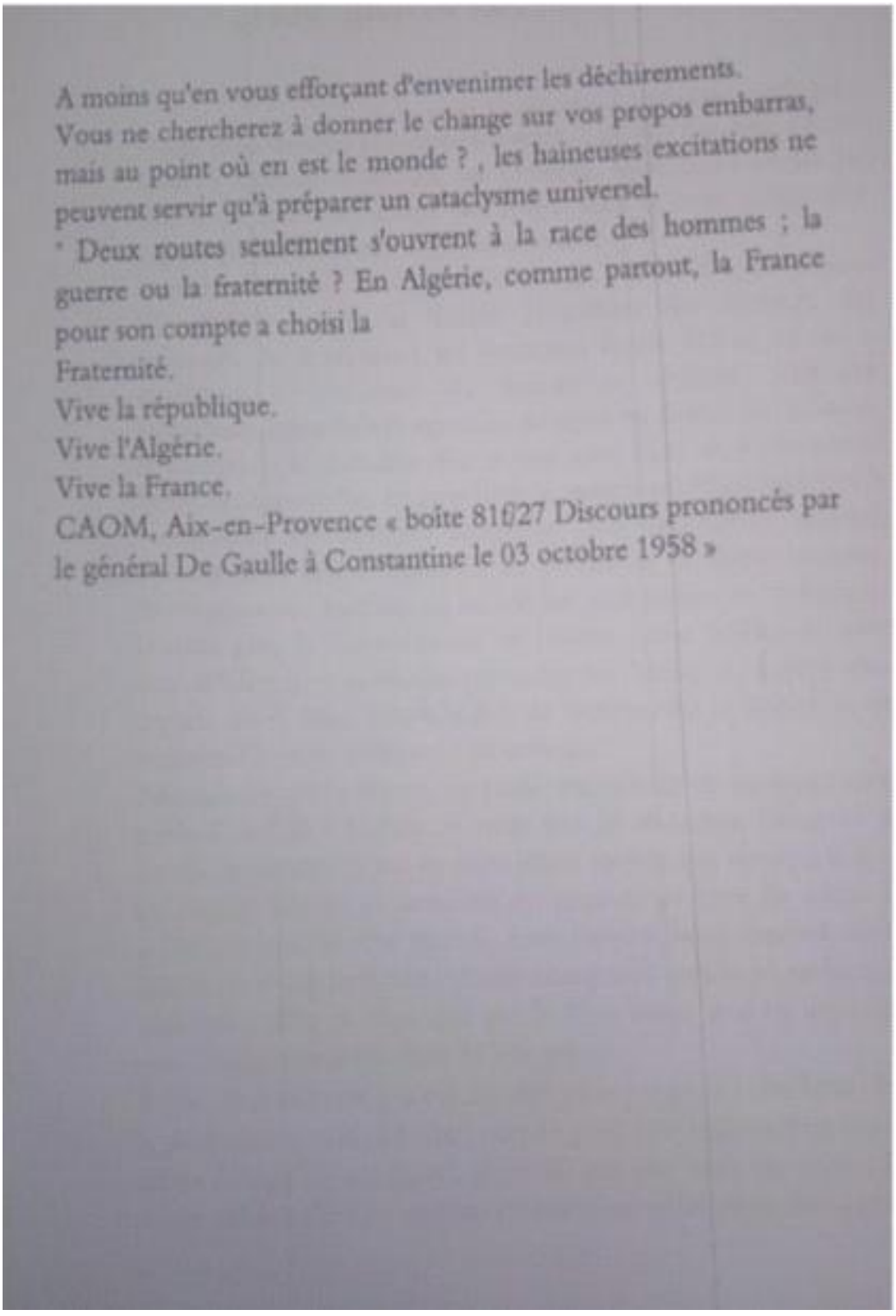

A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.
Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ? , les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.
" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? En Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la
Fraternité.
Vive la république.
Vive l'Algérie.
Vive la France.
CAOM, Aix-en-Provence « boîte 81/27 Discours prononcés par le général De Gaulle à Constantine le 03 octobre 1958 »

رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 547.

الملحق رقم (05)

عرض سلم الشجعان

Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclenché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochets pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là , elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats? Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et

رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 494.

traités honorablement. Quand à l'organisation extérieur dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurait leur transport vers le métropole , là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir. Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débatte ? ».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n y'en a pas d'autre qui soit acceptable.

Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

Que sera la suite? C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront.

Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base –c'est la nature des choses – la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 495.

الملحق رقم (06)

خريطة لأهم عمليات شال

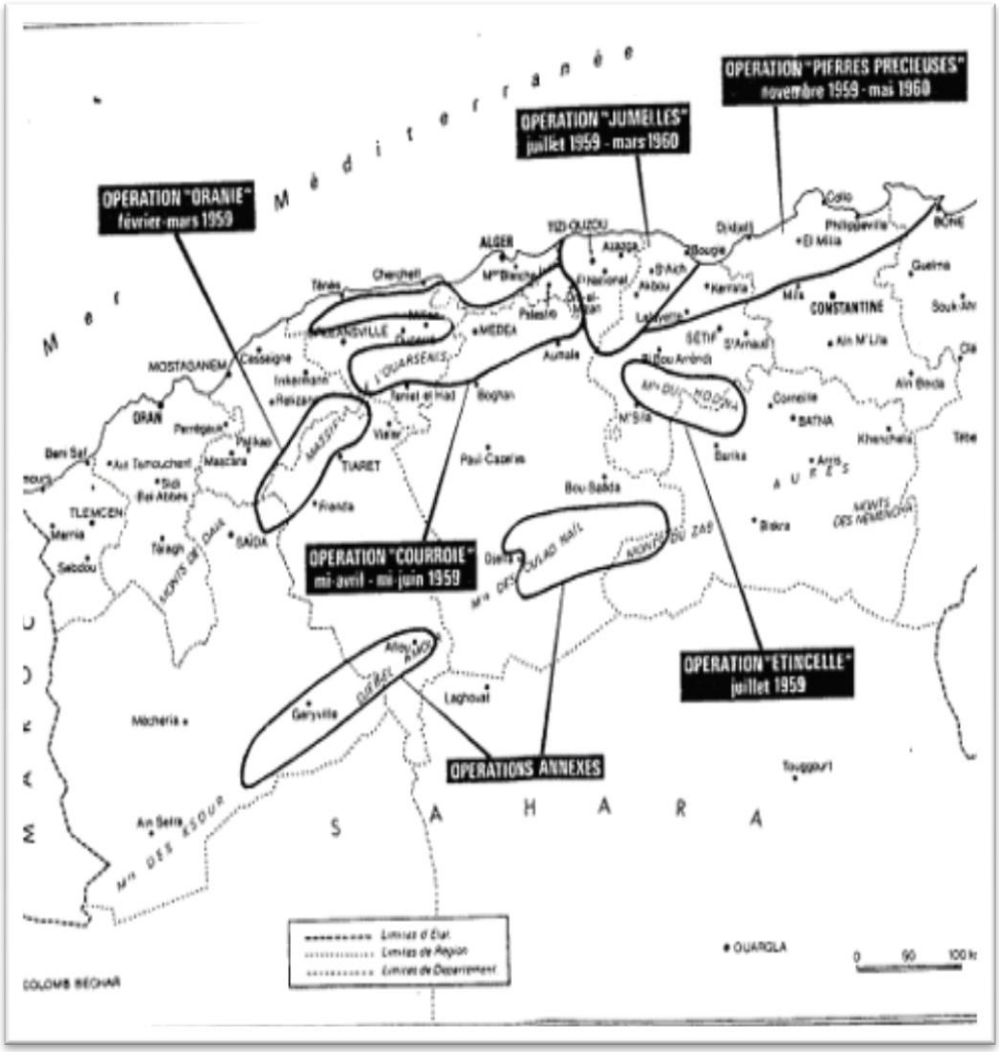

يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 235.

الملحق رقم (07)

النص الكامل لبيان ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩م)

المجاهد، ج4، ع29.

الملحق رقم 08

صورة للجنرال ديغول[1]

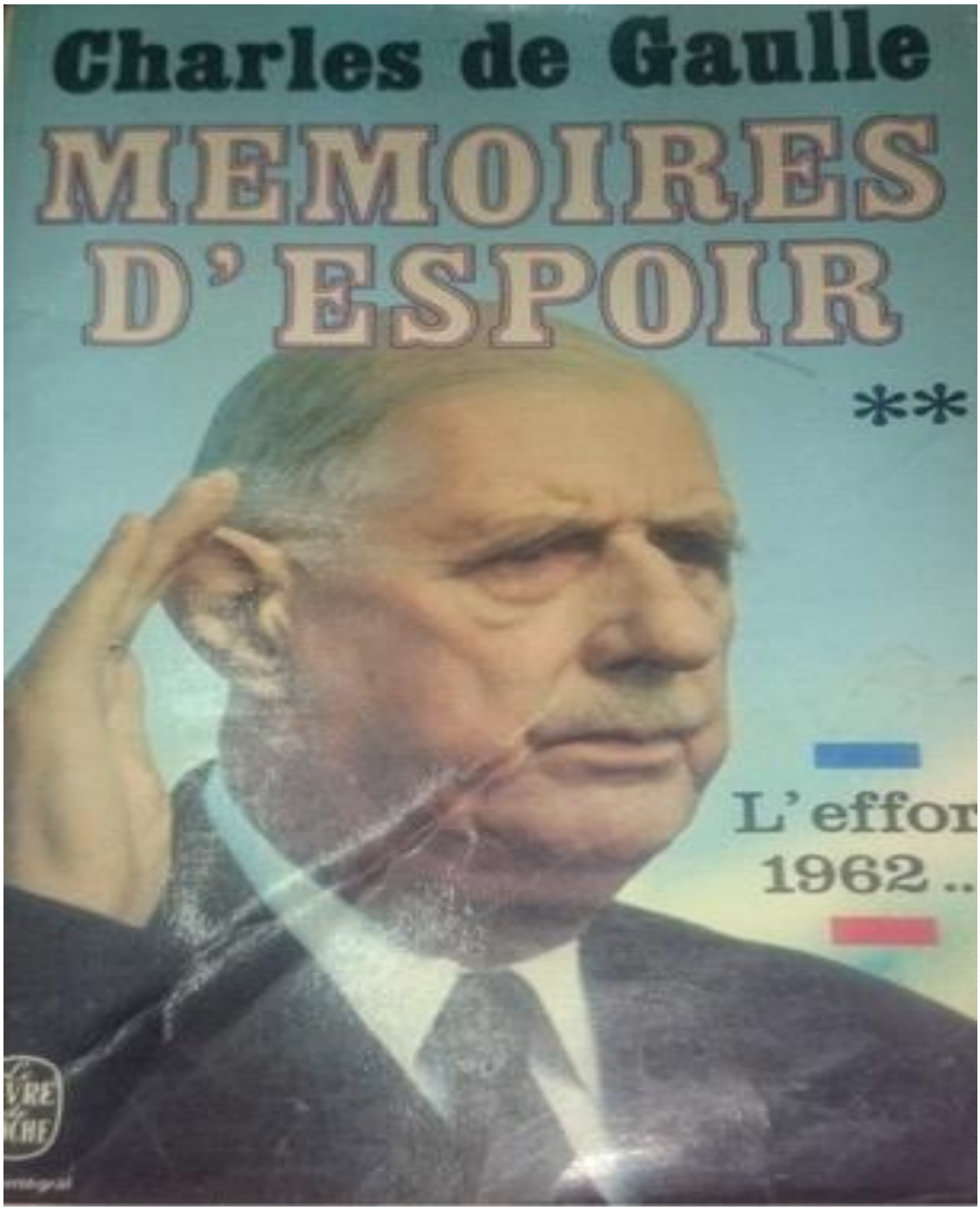

[1] Charles de Gualle, Mémoires d'espoir Le renouveau 1958-1962, LIBRAIRIE.Plon, paris, 1970.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمذكرات الشخصية:

1- براهمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر(1958-1999)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والطبع، لبنان، 2001.

2- بن يوسف بن خدة، شهادات و مواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، الجزائر، 2004.

3- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

4- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط 1، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990.

5- بيكار ذدرافور، الجزائر، شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة: فتحي سعيدي، موفم للنشر والتوزيع، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001.

6- تقية محمد، الثورة الجزائرية، المصدر- الرمز- المآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.

7- جودي لخضر بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر " كما شاهدتها وقرأت عنها"، ط 1، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1981.

8- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

9- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، دار الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983.

10- الخولي لطفي، من الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1970.

11- دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الإستقلال، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

12- ديغول شارل، مذكرات الأمل -التجديد- (1958-1962)، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

13- الصديق محمد الصالح، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

14- صم محمد، مذكرات المجاهد محمد صم، القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني بالمغرب، إصدارات وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2010.

15- عباس فرحات، تشريح حرب، ترجمة: أحمد منور، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

16- فانون فرانتز، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة: ذوقان قرقوط، مراجعة: عبد القادر بوزيدة، ط1، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2001.

17- فانون فرانتز، من أجل إفريقيا، ترجمة: محمد الميلي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

18- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.

19- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، 1991.

20- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

21- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

22- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج 3، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007.

23- الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

24- نزار خالد، يوميات حرب الجزائر (1954-1962)، ترجمة: سعيد اللحام، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

المصادر باللغة الأجنبية:

1-Charles De Gaulle, Memoires d'espoir: le renouveau 1958-1962, LIBRAIREI.Plon, Paris,1970.

2- Mohammed Teguia, l'algérie en guerre, édution, OPN, Alger, 2007.

المراجع:

1-أبو شيبة حسن، السدود المكهربة في حوار حول الثورة، ج 1، المركز الوطني للتوثيق والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

2- إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3- إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر (1830-1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

4- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر، 2004.

5- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

6- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

7- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصر، الجزائر، 2009.

8- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، د.ط، دار النعمان، 2012.

9- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، 2008.

10- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

11- بوحوش عمار، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، دار المعرفة، 2006.

12- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والمخاض، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

13- بوزيان سعدي، دليل للباحثين والمؤرخين الجزائريين وغيرهم حول ثورة نوفمبر (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009.

14- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

15- بوضربة عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

16- بوعزبز يحي، ثورات القرن العشرين، دار البعث، الجزائر، 1980.

17- بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

18- بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون من شهداء ثورة أول نوفمبر (1954-1962)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ لجزائر والعرب، دار الهدى للنشر، 2013.

21- بوقريوة لمياء، تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2013.

22- بومالي أحسن، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2007.

23- بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.

24- بيار هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة: بهيج عفيف، دار العلم للملايين، 1957.

25- البيجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ترجمة: علي الحنش، ط 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

26- جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013.

27- جرمان عمار، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار هومة، الجزائر، 2007.

28- الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج 1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

29- الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج 2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

30- حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، ط 1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

31- خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

32- خياطي مصطفى، معسكرات التجمع في الجزائر أثناء حرب التحرير (1954-1962)، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2015.

33- زبير رشيد، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

34- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

35- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.

36- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

37- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

38- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

39- شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، ج1، ط. خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، (د.س.ن).

40- شريط لخضر وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، ط. خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث بالحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

41- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

42- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

43- طلاس مصطفى، الثورة لجزائرية، ط. خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

44- عباس محمد شريف، من وحي الثورة، ط. خاصة بوزارة المجاهدين، (د.س)، (د.م).

45- عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

46- عباس محمد، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر قضايا وشهادات، دار هومة، الجزائر، 2007.

47- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

48- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1993.

49- العسيلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1986.

50- عمراني عبد المجيد، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954-1962)، مطابع دار الشهاب، الجزائر، د.س.

51- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 1996.

52- غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

53- فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1945-1965)، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط.خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة، الجزائر، 2008.

54- الفرحي بشير كاشة، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007.

55- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 812هـ 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

56- قبايلي هواري، ثمن حرب، الحرب الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة: بلقاسم بوعلام، ط1، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012.

57- قداش محفوظ و صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

58- قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي بنيون، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

59- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1994.

60- قندل جمال، خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية (1957-1962)، (د.م)، 2008.

61- قنطاري محمد، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، 2009.

62- قنطاري محمد، من ملامح المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران، 2007.

63- ماندوز أندريه، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة، ميشال سطوف، منشورات ANEP، الرويبة للطباعة والنشر، الجزائر، (د.س.ن).

64- مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

65- مقلاتي عبد الله، إشكالية التسليح خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.س.ن).

66- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

67- المولود زوايخة، سماعلي علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

68- نجادي بوعلام، الجلادون (1830-1962)، ترجمة: محمد المعراجي، ط. خاصة بوزارة المجاهدين، (د.ت).

69- هارون علي، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي (1954-1962)، ترجمة: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

المرجع باللغة الأجنبية:

1-Mohamed Taib, la chronologie Algerienne 1830-1962, tom, ishaq, Boufarik, Algerie, 1999

2-Alistaire Horne Dablab, Histoire de la guerre d'Algerie, Paris, London, 2007.

3- Courrière Yves, La guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents, tome 05, SGED, édition, paris, 2001.

4- Jean Pierre Rioux, les Différentes Etapes de la Politique de De Gaulle de Juin 1958 à Juillet 1962, Colloque International d'Alger.

الجرائد:

جريدة المجاهد:

"مشروع منداس فرانس لن يتحقق في الجزائر" ج1، العدد 08، 1957/08/15.

"سياسة ديغول بين الأمس واليوم" ج1، العدد 25، 1958/06/14.

"هل يتوقف مشروع قسنطينة" ج2، العدد 48-50، 1959/09/07.

"مشروع قسنطينة في أزمة" ج2، العدد 82، 1960/11/14.

"مشاريع ديغول الاقتصادية لن تنقض الاستعمار" ج2، العدد 1958/12/24.

"مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس" ج3، العدد 79، 1960/10/11.

"مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية" ج4، العدد 94، 1961/04/25.

"مشروع قسنطينة بعد عام... أين نتائجه؟ لماذا أفلس" ج2، العدد 53، 1959/10/19.

"مشروع قسنطينة في أزمة" ج3، العدد 82، 1960/11/14.

"حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال" ج3، العدد 32، 1959/11/01.

"ديغول بعد عجزه الاقتصادي في حرب الجزائر" العدد ج1، العدد 34، 1958/12/24.

"في ميدان الحرب الاقتصادية: رؤوس الأموال التي تنتظر السلم" ج3، العدد 63، 1960/03/07.

"الجزائر جزائرية كما يحلم بها ديغول" ج3، العدد 83، 1960/11/28.

"أنا عائد من محتشد كازيل" العدد 14-15، 1957.

"النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959" العدد 52، 1959/10/05.

"نصف الشهر العسكري" العدد 53، 1959/10/19.

"تقرير المصير كما يجب أن تعرف تعرفه" العدد 52، 1959/10/05.

"نداء من الرئيس عباس إلى الشعب الجزائري" العدد 54، 1959/11/01.

"القوات الفرنسية بين نارين جيش التحرير الوطني وأنابيب البترول" العدد 59، 1960/01/11.

"رجال القانون الفرنسيون يؤيدون وجهة نظر الحكومة الجزائرية" ج3، العدد 72، 1960/07/11.

"تاريخ تقرير المصير في خطب ديغول" العدد 71، 1960/06/27.

"أخيرا أذعنت فرنسا للتفاوض لكن..." ج4، العدد 92، 1961/03/27

***المجلات*:**

1-بلحاج صالح، مخطط شال وأثره في تطوير حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد 02، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.

2- بلعربي عمر، أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة، خط شال وموريس أنموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 40، 2018.

3- بورغدة رمضان، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة، حوليات جامعة قالمة، 2008.

4- بوعزيز يحي، ملامح من ثورة أول نوفمبر ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، العدد 74/73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر، أكتوبر، 1979.

5- بيطام مصطفى، الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة، العدد 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر، 2000.

6- جودي لخضر بوالطمين، الولاية الثانية تفشل مخطط شال، مجلة أول نوفمبر، العدد 130-131، (د.م)، (د.س.ن).

7- زديرة أحمد، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومات الفرنسية، مجلة أول نوفمبر، ج1، العدد 175، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهد، 2010.

8- سعدي لخميسي، الثوار الجزائريون داخل المعتقلات الفرنسية، صور خفية ومجهولة لكفاح الشعب الجزائري، نظرة على يوميات معتقل الجرف، مجلة كان التاريخية، العدد 22، ديسمبر، 2013.

9- السقاي عبد الحميد، "من بطولات جيش التحرير الوطني"، مجلة أول نوفمبر، العدد 63، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1983.

10- شايب قدادرة، مشروع ديغول سبتمبر 1959، مجلة صدى المتحف، العدد 01، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004.

11- شبوط سعاد يمينة، نتائج وانعكاسات السياسة الديغولية على الثورة الجزائرية، قضية سي صالح زعموم في الولاية الرابعة (1960-1962) أنموذجا، مجلة كان التاريخية، العدد 23، 2014.

12- عليلات علي، أضواء على سياسة ديغول تجاه الثورة، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1991.

13- العياشي علي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية، مجلة أول نوفمبر، العدد 98-99، نوفمبر، ديسمبر، 1988.

14- قنطاري محمد، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مجلة المصادر، العدد 103، الجزائر، 1999.

15- المنظمة الوطنية للمجاهدين، حركة 13 ماي 1958 أسبابها ونتائجها، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986.

16- ماجن عبد القادر، السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها، مجلة أول نوفمبر، العدد 93-94، ماي، جوان، 1988.

17- مقلاتي عبد الله، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط شال (1959-1962)، مجلة الأدب والحضارة الإسلامية، العدد 18، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015.

18- واعلي عبد العزيز، عملية جوميل بالولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد 146، الجزائر، 1994.

19- Mouloud Aouimer, Propagande et Diplomatie au service de la guerre de libiration , El Massadir N°10 (2 eme 5 er 2004)

الرسائل الجامعية:

1-بن شرقي حليلي، الولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر والثورة، الجزائر، 2006/2005.

2- جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

3- حاج سعيد حسيبة، نساخ كريمة، دور الولاية الثالثة في الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة تخرج أستاذ التعليم الأساسي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، 2008/2007.

4- ديلوح عبد الحميد، مظاهرات ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

5- سيد علي أحمد مسعود، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2002/2001.

الملتقيات:

1-العماري هجيرة وآخرون، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ندوة مديرية المجاهدين، بسكرة، 2001.

2- كواتي مسعود، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، الأسلاك الشائكة والمكهربة ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

3- مريوش أحمد، السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.س.ن).

4- مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

5- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة (الولاية الرابعة)، تقرير سياسي فترة (1959-1962)، ج1، (د.س.ن).

6- ياحي محمد، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، الأسلاك الشائكة المكهربة، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر، 2008.

القواميس والمعاجم:

1-شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2- مرتاض عبد المالك، معجم المصطلحات للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

الموسوعات:

1-بيطار فرانس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003.

الملخص:

بعد اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 وما حققته من انتصارات أجبرت الفرنسيين على اتخاذ أساليب قمعية لكبح الثورة و القضاء عليها، لكنها لم تنجح مما أدى به إلى اللجوء إلى أسلوب المناورات و الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لامتصاص غضب الجزائريين من جهة و الاحتفاظ بالجزائر قطعة فرنسية من جهة أخرى و نجم عن هذه المشاريع انعكاسات سلبية على الثورة و هذا ما جعلها ترفضها و تشن ضدها استراتيجيات مضادة حققت في الأخير هدفها و هو الاستقلال.

Résumé:

Après le déclenchement de la révolution de libération en 1954 et les victoires obtenues ont forcé les Français à prendre des méthodes répressives pour lutter contre la révolution et de les éliminer, mais cela n'a pas fonctionné, ce qui les a conduit à recourir à la méthode des manœuvres et des réformes politiques, sociales et économiques pour absorber la colère des Algériens d'une part et de garder Algérie pièce française de d'autre part, et le résultat de ces projets répercussions négatives sur la révolution, et c'est ce qui a rejeté et contre-stratégies de lutte contre Chen atteint dans le dernier but et l'indépendance.

Summary:

After the out break of the révolution in 1954 and the victoires forced the French to adopt repressive methods to curb the revolution and eliminate it, but did not succeed, which led to resort to the method of maneuvers and political, social and economic reforms to absorb the anger of Algerians on the one hand and the retention of Algeria a French piece of On the other hand, these projects have negative repercussions on the revolution, and this is why they reject them and against them counter strategies that have finally achieved their goal of independence.